

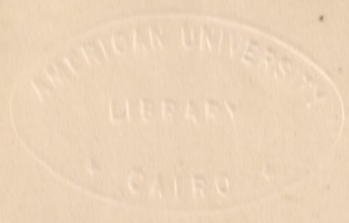
AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01063 8207

07
10
4
19

فلاح الأندلس

02-B853

5-2-02



سرور
اقبال على شاه

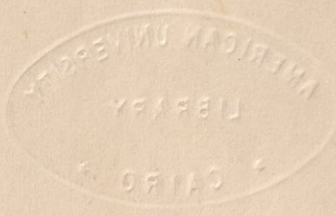
١٨

DT
107.8
5452
1939

فوائد الأول

٢٤

تفاه بتصرف
محمد عبد الحميد



مكتبة
جامعة امريكية

923/1
F95 ن

٩٥٣
ع.ش.ف

مكتبة امريكية

21268

مكتبة
امريكية

لقد همدوا

الى حضرة صاحب الجلالة الملك

فَاروقُ الْوَالِدِ

مولاي

أخذتني روعة هذه الصورة التي أرادها سردار إقبال
على شاه لوالدكم العظيم، وملأني حظها من الحق الخالص بحسب
الموفور إعجاباً بها وافئناناً بفتحها، فأثرت أن أنقلها
إلى اللغة العربية لتكون تحية صادقة في مناسبة الذكرى

الثالثة للراحل الكريم

وإني ليسوني وقد فرغت منها أن أفضها لمقام جدلكم
السامي لتكون رزاً على أجدال الشعب الوفي للفقيد العظيم
وإني يا مولاي بجدلكم أنخادم المخلص الأمين

محمد بن الحسين

القاهرة في ١٦ ربيع الثاني ١٩٤٩

فهرس

صحيفة

المقدمة	ز
كلمة ملكية سامية	١
الفصل الأول — شبل إسماعيل	٣
الفصل الثاني — إسكندرية والسودان	١٨
الفصل الثالث — عودة الأمير فؤاد إلى مصر	٣٦
الفصل الرابع — جهوده قبل الحرب	٤٦
الفصل الخامس — الحرب	٥٧
الفصل السادس — الحماية	٦٩
الفصل السابع — بداية الطريق	٨٢
الفصل الثامن — الجهود السياسية الأولى	٩٥
الفصل التاسع — جهاد	١١٠
الفصل العاشر — مواقف دقيقة	١٣٠
الفصل الحادى عشر — توطيد الملكية	١٣٧
الفصل الثانى عشر — سعد زغلول	١٤٤
الفصل الثالث عشر — الأوتوقراطية	١٥٥
الفصل الرابع عشر — هدوء سياسى	١٦٠

صحيفة	
١٧٣	الفصل الخامس عشر - عود إلى السياسة
١٨٠	الفصل السادس عشر - الرحلات الأوروبية
١٨٧	الفصل السابع عشر - استمرار النضال
١٩٦	الفصل الثامن عشر - محنة المخدرات
٢٠٣	الفصل التاسع عشر - استمرار النضال
٢١٨	الفصل العشرون - الطور الأخير
٢٢٧	الفصل الحادي والعشرون - مآثر
٢٣٧	الفصل الثاني والعشرون - جهود دينية
٢٤٧	٢٤٧
٢٥٣	٢٥٣
٢٥٥	٢٥٥
٢٦٢	٢٦٢
٢٦٨	٢٦٨
٢٦٩	٢٦٩
٢٧١	٢٧١
٢٧٢	٢٧٢
٢٧٤	٢٧٤
٢٧٥	٢٧٥
٢٧٦	٢٧٦

مقدمة

ربما كان حتماً أن توضع لكل كتاب مقدمة أو تمهيد ، ولست أحب
لكتابي هذا إلا أن يستكمل هذا التصدير .

فأنا قد نقلته عن كتاب سردار إقبال على شاه الذي وضعه باللغة الإنجليزية
فاضطررت إلى التصرف فيه بما لا يغير الحقيقة أو يمس التاريخ .

وأنا قد بدأت الكتاب مؤمناً بعظمة « فؤاد » ، وفرغت منه أشد إيماناً
بعظمة أهل مصر الكبير .

ولعل الأستاذ « عباس العقاد » قد بلغ الذروة يوم صور الملك فؤاداً هذه
الصورة الموجزة الرائعة في الفصل الذي عقده في كتابه الخالد « سعد زغلول » ،
والذي أراد أن يكون عنوانه « الملك فؤاد وسعد » :

« والملك فؤاد أقوى شخصية ظهرت على عرش مصر بعد جده محمد على
الكبير . واسع الاطلاع عظيم الخبرة نافذ التفكير في شئون السياسة ، تولى
الملك وهو في أوائل الشيخوخة ؛ ففضى ست سنوات أو سبعاً لا تبدو منه حركة
ولا يشعر الناس له بسيطرة في الحكومة أو في الحياة الشعبية ، فأخطأ الكثيرون
فهم هذا السكون أو هذا الانتظار ، وحسبوه ضعفاً وخمولا وقناعة بما وصل إليه
من الملك بعد أن كان الوصول إليه في رأيه ورأى الآخرين حلاماً من الأحلام .

لكنه في الحقيقة لم يكن ضعفاً ولا خمولا ، وإنما كان تديراً مقدرًا وتأهباً
مدخراً إلى حين ، لأن السنوات الست أو السبع الأولى من حكمه كانت بين
حرب عظمى يترقب نهايتها إلى أي حال تصير ، وبين صراع قائم على القضية

المصرية لا تؤمن فيه عاقبة المصادمة مع هذا الفريق أو ذاك ، قبل أن تنجلي
الغاشية وتطمئن الأمور .

فهل ترى معي إلى هذه الروعة في التصوير تنفذ إليك من كل كلمة فتحمل
لخيالك أطيافا من الماضي والحاضر ، وتدفع إلى نفسك إيمانا ، وتبعث في أغوار
قلبك نوراً .

ولهذه الصورة الموجزة الدقيقة أروع في دقتها من سفر كامل وأحفل بالحق
والكمال من كتاب برمته .

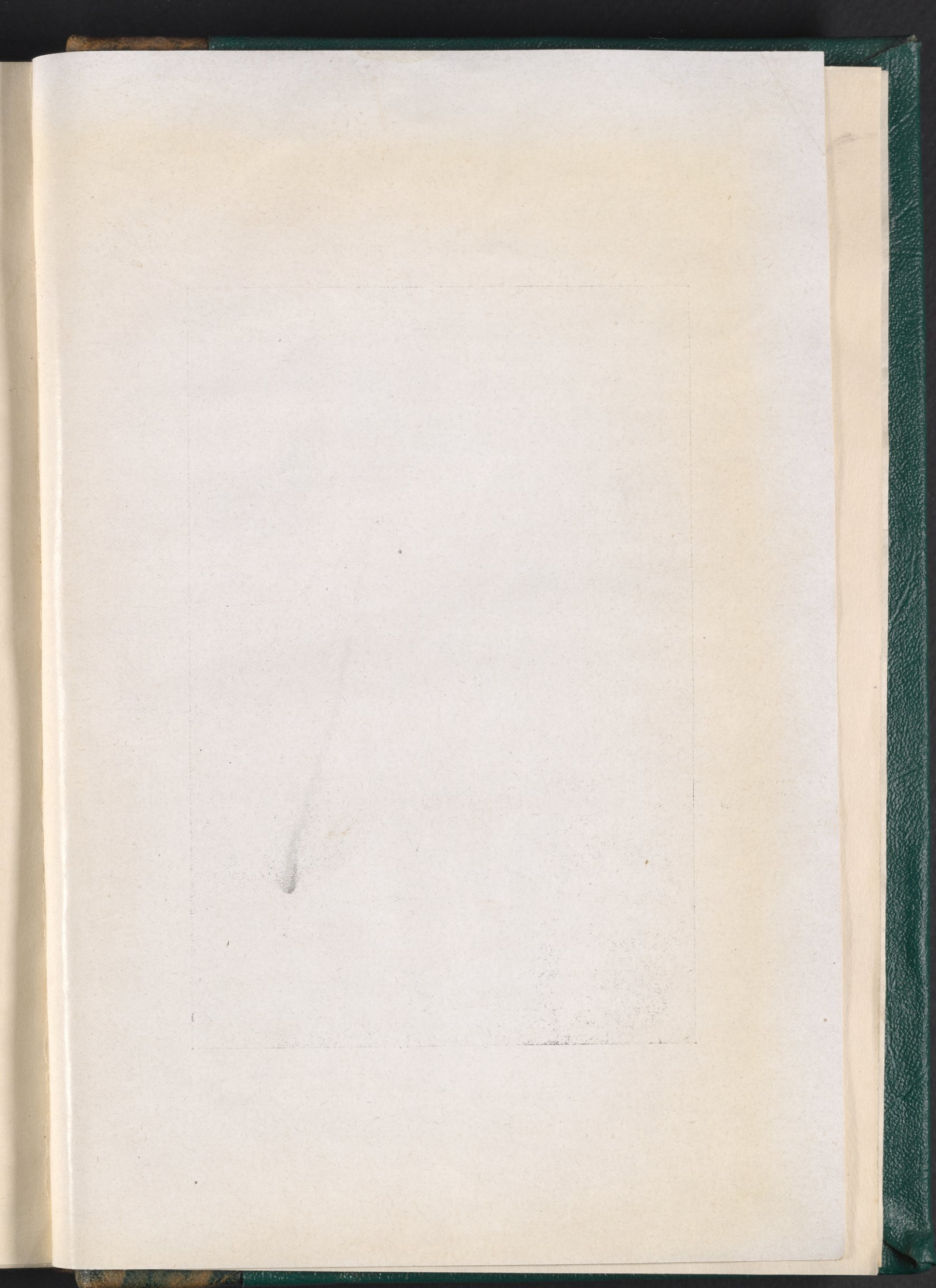
حسبي هي أضعها لتصدر كتابي ، وأنا أومن أن ما في الكتاب من حق
كفيل أن يجلو هذه الصورة فيفضل دقائقها ويشع عليها نوراً يتسامى بروعتها .
وليس من ريب في أنك مؤمن بعد ذلك أن فؤاداً كان عظيماً ، وأن عظيمته
خالدة تزيدها الأيام قوة ورسوخاً .

القاهرة في ١٠ ابريل سنة ١٩٣٩ محمد عبد الحميد



علي

م. د. محمد علي
م. د. محمد علي





« ليس المهم أن تكون أميرا ، وإنما المهم أن تكون نافعا » .

« في اللحظة التي يغذى الشعب فيها شعور الاحترام لأجداده وروح التقديس لعظمة أبطاله ، يدرك سر مستقبله. لأنه يكون في هذه اللحظة بعينها قد بلغ ذروة المدنية » .

« ستكون مفاخر ماضينا وتراثنا الخالد خير عون لنا في بعث وطننا من جديد ، وفي التقدم به نحو الكمال الإنساني ، ذلك الكمال الذي ظل على تناحر الشعوب واختلاف الفلاسفة في جميع الأقطار والأزمان ، منذ كان أرسطو حتى ليوتولستوى ، ظل حلم العصور الكثيرة المتعاقبة ، والمنارة اللامعة المغربية في آفاق البشرية السامية » .

فؤاد الأول

الفصل الأول

شبل اسماعيل

امتاز صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد بن الخديو اسماعيل — أول ملك
عصرى ولى حكم مصر — عن الإسكندر الأكبر فى أنه تبع وحي نفسه ،
فقد وجد الإسكندر فى أرسطو مبعث إلهامه ، أما فؤاد فكانت لديه الرغبة فى
النهوض بوطنه والتقدم به نحو المجد الذى يمكن أن يقارن بعظمة مصر الماضية ،
غير أنه لم يتمكن من إدراك الكمال الإنسانى الذى تحدث عنه .

وليس فى التاريخ الحديث ملك أساء و زراؤه خدمته مثله ، بل ولم يحدث
فى أوروبا الكثيره الشعب أن ألقى أحد الملوك نفسه فى مثل مركزه الشائك ،
ومن المؤكد أنه ليس بين الحكام الشرعيين الدستوريين من لقي مثل النضال
الملح العنيف الذى تار بينه وبين هؤلاء الذين وقفوا جهودهم فى الحياة على منافسة
أرسطو فى تمثيل إرادة الشعب إن لم يكن فى تصوير أمانيه الخالية .

لقد واصل الملك فؤاد النضال منذ اللحظة التى تبوأ فيها عرشه حتى اللحظة
التي أقعده فيها المرض ، فكان إذا خالص من معركة مع الانجليز اشتبك فى معركة
عنيفة مع وزرائه . وكأما كان حتما عليه أن يواجه ناحيتين ، السلطات البريطانية
حانقة متجنية فى ناحية ، وفى الناحية الأخرى مجلس وزراء متبرم مثير ، ولم يكن
الحظ فى الأوقات التى تخلو من مجلس الوزراء ليختلف فى كثير ، فما يكاد الملك
يخس بالسلوى فيما أسموه « دكتاتورية القصر » حتى يبدو أنه يثير شعبه .

لقد كانت حياته متصلة الزوابع ، حفلت بالمكائد والسعايات حتى كانت هي عنصرها الأول .

وفي النهاية قضى مبكرا في الثامنة والستين من عمره ، بعد حكم حافل دام حوالى العشرين عاما .

ولد الملك فؤاد في قصر الجيزة في السادس والعشرين من مارس ١٨٦٨ ، فكان أصغر أبناء الخديو اسماعيل ، وحفيد ابراهيم باشا وابن حفيد محمد على الكبير .

وكجميع أبناء اسماعيل ولد في جو من الإسراف المفرط ، جو تغمره الدسائس في كل ألوانها ، وما كاد يبين حتى وجد البلاط في حرب مع الوزارة ، فكان يسمع كل يوم ضجيجا عن أمير أفنى سلطانه الشخصى في النظام الدستورى ، فقد قضى الخديو اسماعيل أيامه في تعنيف الذين يحيطون به وفي رفضه التسليم بقبول الآراء الدستورية .

كان اسماعيل فذا في تنفيذ خطته ، فلما عاتبه الانجليز على موقفه من الوزارة قال متأفما : « فليحكم الوزراء ، ولهم آراؤهم ، أما أنا فلا أستطيع أن أقر أية ضريبة جديدة دون استشارة شعبي » ، وسرعان ما تراجعتم الوزارة واسترد اسماعيل سلطانه على مجلس وزرائه ، وكان في حضور الخديو اجتماعات مجلس الوزراء معنى الاحتفاظ بالمظهر الدستورى بينما كان الوزراء يخضعون له خضوعا مطلقا ، فإذا طرح مشروع يتعارض مع رغباته ، كانت النتيجة الحاسمة لرأيه الشخصى . ويكفى أن نقول إن الملك فؤادا قد ورث صلابه رأيه التى عرف بها عن والده .

وقد عرف اسماعيل بتوانيه عن دفع مرتبات ضباط جيشه ، فكان طبيعيا أن تتأخر المرتبات شهورا كثيرة مما دفع الكثيرين من الضباط وأسراهم إلى شفا الفاقة

ولولا الدستور للبشوا طويلا على حالهم هذا . وقد اضطر اسماعيل إزاء إلحاح
الانجليز المتصل ، أن يمنح وزراءه قسطا من الحرية ، وقد استغل الوزراء موقف
الجيش لتوسيع نطاق سلطانهم ، واتخذت الإجراءات لدفع مرتبات بعض
الضباط وترضية الكثيرين منهم .

غير أن الوزارة أخطأت ، فبدلا من أن تسلك الطريق الطبيعي في تنفيذ
خطتها ، أثارت تقليدا قديما بجمعها الضباط في استعراض لأصناف مرتباتهم .
فاجتمع في القاهرة ألفان وخمسمائة من الضباط لاستلام جانب من حقوقهم
وتسليم سلاحهم ، وقد زاد عدد الساخطين من الضباط عن رجال الحرس ، فلما
رأوا وزيرين في عربتيهما ناروا في وجهيهما وأسأوا إليهما وحبسوهما في وزارة
المالية . فلما بلغ الخديو أن فريقا من الضباط الثائرين قد حاصر الوزارة ، لم تخنه
شجاعته وسرعان ما وصل بعربته إلى المكان وأمر الثائرين أن ينفضوا ، فلما
أبوا الإذعان استدعى حرسه ، ولعب في المعركة التي نجمت عن ذلك دورا باهرا ،
ويمكننا أن ندرك مقدار ما تعرض له من الخطر إذا عرفنا أن كبير وزراءه
أصيب بطعنة سيف وهو إلى جواره . وكان والد فؤاد في هذه اللحظة يقرب
من نهاية حكمه ، إذ لم يكن في خزائن الدولة عند ما ثار ضباط الجيش من المال
ما يفي بمطالبهم .

ولما طلب اسماعيل إلى الثائرين أن ينفضوا أكد لهم أن مرتباتهم آتية
لا ريب فيها . والواقع أن الضباط تسلموا مرتباتهم بعد جهد كبير . فقد طرقت
أبواب بعض المصارف غير أنها اشترطت لتقديم المال أرباحا فادحة . ووضع
مشروع لجمع الضرائب مقدما ، ولكنه أهمل لعدم موافقة الجانب البريطاني
عليه ، وأخيرا قدم بيت روتشلد المعروف المال المطلوب وصرفت للضباط مرتباتهم ،
فهدأ روعهم ورأى اسماعيل في ذلك لنفسه نصرا مبينا ؛ فقد بين لرجال جيشه أن

الوزارة لم تستطع أن تدفع لهم مرتباتهم بينما استطاع هو بكلمة واحدة أن يأتيهم بالمال .

وعلى الرغم من أن البلاد كانت في حالة من الإفلاس لا تستطع معها الوفاء بديونها الخارجية ، فإن اسماعيل لم يتوان عن التخلص من وزرائه واتخذ لنفسه بطانة من مستشارين ينزلون عند إرادته ويخضعون لسلطانه . كان رجل الساعة وكأما تمثلت فيه شخصية الإمبراطور أوغسطس . ذكر للفلاحين أن المال قليل بحيث لا يفي بمطالب الدائنين من الأوروبيين فأثار بذلك سخطهم ، وكان كلما استخدم السوط في استنزاف المال من جيوبهم يؤكد لهؤلاء المناكيد أن اليد التي تحرك « الكرباج » من وراء الستار إنما هي يد الدائنين الأجانب . وكانت مصر تابعة لتركيا ، غير أن اسماعيل لم يحفل باستانبول وأعلن أن الخديو فوق الجميع .

فاشتمت تدمر الشعب لكثرة ما استنزف من ماله ، وازداد عدد رجال الجيش الذين تأخرت مرتباتهم ، وخوت خزائن الدولة ولم يبق ثمة شك في قرب الانفجار ، فتنبهت الدول الغربية للأمر وطلبت إلى اسماعيل « الانسحاب بما يحفظ له كرامته من منصب لم تهيئه للقيام به طبيعته ولا ماضيه » . فلما فجأ اسماعيل طلب اعتزال الحكم ، بعث إلى السلطان هدايا مالية ضخمة وأبلغه أن الدول الغربية إنما تطمع في اغتصاب حقوقه في مصر لما يعوزها من النبل والإخلاص .

فاقتنع السلطان بهذه الأخبار وصفح عن تابعه الجموح ، وآمن بما ذكره له ، من أن كل ما أذيع حوله ، لم يزد على أنه محض افتراء ولدته رغبة هذه الدول في إدراك مطامعها . فاعتزم أن يشد أزر اسماعيل ، فأبلغ الدول في حزم أنه إذا دعت الضرورة إلى عزل الخديو ، فإنما يفضل أن يتولى هو بنفسه تلك المهمة .

اطمأن اسماعيل إذن إلى سلامة مركزه ، وزاد في طمأنينته أن الوفاق لم يكن على أتمه في أوروبا ، غير أن الدوتشي (اسماعيل) كان يبغى الزحف على روما ، وكانت إيطاليا شديدة الارتياح في نوايا فرنسا وإنجلترا ، وكانت ترغب أشد الرغبة في مساعدة اسماعيل فتقدمت في ثياب الصديقة للشعوب الضعيفة المتأخرة ، وكانت تطمع في مصوع ، ذلك المنفذ المؤدى إلى الحبشه وإلى منابع النيل الأزرق .

على أن إنجلترا وفرنسا لا ترضيان الهزيمة ، فطلب مندوبا الدولتين مقابلة اسماعيل في قصره ، وأدركت جدة فؤاد أن هذه المقابلة تحمل نذير شر يهدد حياة اسماعيل العزيز ، فركت على ركبتيها وتوسلت إلى الخديو أن يرفض استقبالها ، ولكن اسماعيل استطاع أن يسخر من مخاوف والدته رغم ما اجتاح نفسه من غضب جامح ، واقتاد أمه الواهله حتى بلغ بها أبواب الجناح المخصص للسيدات ، وحاول التغلب على عواطفه حتى يستطيع السيطرة على ملامح وجهه ، ثم استقبل ممثلي الدولتين استقبالا وديا بارعا ، انتزعه من واسع خبرته ، ولكنه ظهر للجميع أنه فقد في هذه المقابلة الخطيرة نفسه ، وأنه لم يدرك مما كان يدور حوله غير القليل ، فلم يزد على أن قال ردا على الحديث العنيف الذي وجه إليه : « لن أعتزل الحكم » ، ثم ردد العبارة في كل وإعياء ، ولما أدرك ممثلا الدولتين عقم الموقف أذن لهما بالانسحاب .

لم ينم الخديو اسماعيل طول ليلته ، ولكنه قضى الساعات يذرع طرقات قصره ، وقد ظل الخدم يرقبونه عن بعد وفي فزع إذ كان غضبه قد بلغ به أقسى حدته ، وكان يندفع بين حين وآخر إلى مكتبه فيملي على كاتم سر مثقل الجفنين ، في عبارات موجزة مضطربة ، مرسوما جديدا يرمى به إلى قهر الدول الأوروبية ، وكان مدفوعا في هذا بجشعه الطبيعي ولم يكن لديه ما يحمله على الشك في الفوز

والغلبة في هذه المرة وهو الذي أثار الغبار في وجه إنجلترا وفرنسا في مرة ماضية ،
لقد كان يزدري السياسة الغربية ويثق بنفسه إلى أبعد مدى .
كان اسماعيل يملئ مراسيمه يدفعه الغضب الجامح والرغبة الملحة في الانتقام ،
وقد سلك لذلك كل سبيل رأى فيها ما يقلق بال هؤلاء الغربيين البطيئ الإدراك ،
غير أن هذه المشروعات جميعها كانت تختفي بمثل السرعة التي تظهر بها . وقد
عرف من بقايا الأوراق الممزقة التي عثر عليها فيما بعد ، أن اسماعيل وضع في
تلك الليلة الحافلة بالجهد والعمل أشنع المشاريع وأبلغها حماقة وطيشا ، فكان
بينها دون أن يكون أبرزها ، مشروع يرمى إلى إغراق الأراضي المحيطة
بالإسكندرية بالمياه ، لينشأ عن ذلك ارتباك الدولتين ، وليخلق له متسعا من
الوقت يستغله لصالحه .

وقد أتبع الظهور لمرسوم واحد بعد هذا الجهد العنيف الذي بذل في غير
طائل ، وهو يقضى برفع قوة الجيش إلى ١٥٠.٠٠٠ رجل ، وكان يرمى به إلى
إفهام الأوروبيين أن في مقدوره أن يحارب ، وأنه ليس لعبة تتحرك وفق
رغباتهم . ولكن أمرا واحدا استطاع دون غيره ، وسط تلك الليلة الهائلة أن
يحد من ثورة اسماعيل وأن يرغمه على الإذعان ، ذلك هو خلو خزائن الدولة من
المال خلوا تماما . ومهما يكن لون المشروعات التي وضعها وخطط التي رسمها ، ومهما
يكن لون الآراء التي دارت بخياله ، فقد كان إفلاس البلاد المريع هو العقبة التي
اعترضت سبيله وانحلت عندها كل العقد .
وبدت طلائع الحكمة مع أنوار الفجر الهادئة ، وأحس اسماعيل يد القدر
تمتد إليه في جد وقسوة ، فأمر أن تجمع المجوهرات الملكية وأن ترسل في سرعة
إلى اليخت الملكي الراسي بالإسكندرية .
واقترنت استانبول وسط هذا الاضطراب بنوايا الدول فأنحنت أمام العاصفة

السياسية ، ثم أعلن تنصيب خديو جديد ، وكان هذا الخديو هو «الأمير توفيق»
أحد أبناء اسماعيل وأخو الأمير فؤاد الصغير .

وأدرك اسماعيل أن تلك هي الخاتمة دون ريب ، فبعث في طلب توفيق ،
وهناك شهد القصر منظرًا بالغ التأثير فقد انهمرت الدموع من عيني الأب والابن ،
وغلبت اسماعيل عواطفه وهو يعلن إلى وزارته أنه تنازل عن الملك ، فلقى في
إخراج عبارته صعوبة وعسرا .

وعند ما حلت اللحظة الرهيبة لتوقيع صك تنازله عن العرش خذلته أعصابه
حتى لقد بذل في الإمساك بالقلم جهدا غير يسير ، وكان بطبيعته لا يميل إلى
الكتابة ، فإذا كتب بدا خطه أشبه ما يكون بما يكتبه تلاميذ المدارس ، حروف
كبيرة مشوهة الرسم مضطربة التكوين ، ولم يعرف عنه أنه كتب خطابا كاملا
على الإطلاق ، لذلك يشك كثيرا فيما إذا كان قد استطاع أن يتم جملة واحدة
كاملة . أما توقيعها الذي ذيل به هذا الصك فقد حمل في ثنايا حروفه رمز الأسي
فشوهته الدموع المنهمرة من عينه الباكية ، وكان من العسير قراءة حروفه
للرجفة التي أصابت يده .

ولم يكن والد فؤاد مثقفا الثقافة التي تدل عليها هذه الكلمة في العصر الحاضر ،
غير أنه كان رجلا رائع الشخصية ، قوى الرجولة ، يعتد بالقوة فلا يحفل بسواها ،
ولم تكن أطاعه الشخصية هي السبب في سقوطه ، وإنما ترجع هذه الأسباب إلى
رغبته الملحة الملتهبة في الظفرة بمصر ليوقف بها في مصاف البلاد الغربية في
ساحة المدينة .

وكان في كرم ترحيبه بالغربيين ولينه في معاملتهم ما أساء إليه أبلغ إساءة ،
وهو إلى جانب هذا قد أدخل إلى البلاد لونا من التقدم الاجتماعي لم تكن قد
تهيأت بعد لقبوله .

عند ما شيع اسماعيل حتى مقر اليخت في الإسكندرية ، أعلن اعتزامه الرحيل إلى استانبول ، غير أنه عاد فعدل عن غزوه الأول وقرر أنه سيتجه إلى « أزمير » ليتخذ منها لنفسه مقرا . وقبل أن يغادر اليخت مرساه ، علم اسماعيل أن ملك إيطاليا قد أعد له في نابلي مقاما كريما جعله رهن إرادته ، فحدد هذا النبأ اتجاهه فأقبح به اليخت في اليوم الأخير من يونية سنة ١٨٧٩ ميمما شطر إيطاليا وفي رفته الأمير فؤاد وهو لما يزل في العاشرة من عمره .

وإذ استقر باسماعيل المقام في أوروبا ، ألقى لديه متسعا من الوقت للتفكير في أخطائه ، فتمثلت لخياله ؛ في جو نابلي الملي بالحكمة والرزانة ؛ هذه الأخطاء واضحة واستطاع أن يدرك أنه كانت تنقصه التجربة والدراية وهو يضع مشروعاته لترقية مصر .

ذكر زيارته لباريس في سنة ١٨٥٥ ، وهو ينفق المال في غير حساب ، عند ما سافر إليها مع أخيه مصطفى فاستدعى انتباه سكان العاصمة الفرنسية ، وكان يشتري كل ما يروقه مهما يكن ثمنه ، دون أن يعترضه أحد ؛ فأتلفا المال رغبة في إثارة الانتباه وتوجيه الأنظار إليهما .

اعتزم اسماعيل إذن أن ينأى بابنه فؤاد عن مثل هذا الجو الواهن ، وأن يكفل له لونا من الثقافة يهيئه لحياة قد لا تمنح كامل عطفها لابن حاكم مخلوع ، حاكم ترجع أسباب خله إلى عجزه عن القيام بأعباء الحكم وإلى سوء إدارته لشئون ملكه . فأرسل الأمير إلى جنيف ليمتلق مبادئ دراسته في معهد التوديكوم Tudicum Institute حتى إذا بلغ فؤاد الخامسة عشرة من عمره الحق بالأ كاديمية الحربية في « تورين » ثم واصل دراسته بعد ذلك في « مدرسة المدفعية العملية والهندسة الحربية » فمنحه الملك عمانويل رتبة الملازم (لفتنت) ، وألحق بالفرقة الثالثة عشرة من مدفعية الميدان ، وكانت إحدى وحدات حامية روما ، وظل في

خدمة الجيش الإيطالي حتى بلغ العشرين من عمره .
أحب الأمير فؤاد خلال هذه الأعوام ، الروح الإيطالية والثقافة الإيطالية ،
وكانت علاقته بالبلاط الإيطالي على أتم ما يكون من الود والصفاء ، وليس من
شك في أن هذه الروح قد بقيت شديدة التأثير عليه طوال حياته .

وفي سنة ١٩٠٠ ، إختار سلطان تركيا ، الأمير فؤادا ملحقاً عسكرياً للسفارة
العثمانية في فيينا ، وقد استطاع الأمير أن يخلق لنفسه مكاناً ممتازاً في البلاط النمساوي
الجرى ، ثم ظل في مركزه عامين حتى كانت وفاة أخيه توفيق وقيام ابن أخيه
الخديو الشاب عباس الثاني .

ورأى عباس أن يستعين بخبرة عمه ، فاستدعاه من فيينا وأبقاه معه في مصر ،
وعينه ياوراً له مع منحه رتبة جنرال .

شهدت مصر إنقلابات خطيرة خلال الأربعة عشر عاماً التي بدأت بولاية
توفيق وسفر الأمير فؤاد .

وهنا أود أن انحرف قليلاً عن موضوعنا هذا لأذكر استطراداً لما نحن
بصدده أنني كنت أقرأ منذ قريب مؤلف كاي وما ليسون « تاريخ الثورة الهندية »
فذكر لي رجل انجليزي فاضل ، واسع الإطلاع ملم بالشؤون الخارجية تعليقا
على هذه القراءة رأيه في هذه العبارة : « لأستطيع قراءة هذه الكتب الشرقية
على الإطلاق ، فهي تصيبني بالدوار ، إذ هي مجموعة من الشخصيات ضمت إلى
بعضها في غير عناية ، تميل إلى اللف والدوران في عبث لاخير فيه ، تنتثر فيها الأسماء
فوق الصفحات دون مناسبة أو روية ، وإن المرء ليحتاج إلى جهد كبير للخروج
منها بنتيجة أو فائدة ، وما يكاد القارئ يطمئن إلى شخصية من شخصياتها يلمس
فيها لذة ومتاعا ، حتى يرى نفسه وقد غرق في لجة من الموضوعات الإنسانية ،
فهؤلاء الذين يكتبون في الموضوعات الشرقية ، لا يستطيعون إختيار شخصية

واحدة يدرسونها فيتعمقون في دراستها ، بل هم يطلقون لأنفسهم العنان فيدفعون
بالقارى المسكين وسط فيض من الأسماء تتبلبل فيه أفكاره وخواطره .

هالتي هذا النقد الجارح ، غير أننى أعترف فى نفس الوقت أنه عادل مصيب .

فإن الأسماء لتدب على صفحات تاريخ السرق ديب النمل فى طريقه إلى
مأواه ، وليس تاريخ مصر بالذى يختلف فى كثير أو قليل ، غير أننى سأبذل جهدى
لأسلاك به غير هذا السبيل فأقصر الأمر على المبرزين النابهين ، وسأجعل وكدى
فى تسجيل ما حدث فى مصر فى غيبة الأمير فؤاد ، الإيجاز الذى يمس هذه الحقبة
من الزمن فلا تقفه غير الأحداث البارزة الخطيرة ، ومن الواضح أن عنايتى بهذه
الفترة ، إنما ترجع إلى رغبتى فى إتمام الصورة ورعاية انسجامها وتسلسلها . وليس
دافعى إلى اختيار هذا السبيل هو رغبتى فى قوة الإيضاح والإيجاز وحدها وإنما
تقوم إلى جانب ذلك رعايتى لكتابات قنصل انجليزى عظيم سابق ، فليس لهؤلاء
الذين يطمعون فى دراسة تلك الفترة من الزمن فى أدق ألوانها وتفصيلاتها إلا أن
يرجعوا إلى المؤلف العظيم الخالد « مصر الحديثة » الذى وضعه لورد كرومر عن
هذا الموضوع الشيق .

أما عند التحدث عن ملكية فؤاد فستدعو الضرورة إلى تكبير الصورة
وتفصيل دقائقها ، غير أننى رغم ذلك لن أنسى فى هذا الموقف نقد ذلك الإنجليزى
الفاضل ، وسأحاول ما استطعت أن أنجو من التيار .

وإذ بارح اسماعيل ميناء الإسكندرية فوق يخته ، ووضعت الدول الغربية
« توفيقا » فوق العرش أخذت تعمل على توطيد مركزه ، وكان الذى يعنى فرنسا
وبريطانيا العظمى دون سواه إنما هو النجاح المتصل ، وقد سبقتا الزمن وقدرتا
لمثل هذا اليوم قدره ، يوم يدعى الشاب توفيق ليشغل مكان أبيه فاتصلتا بسلاطن

تركيا في شأن الأمير الذي يخلف اسماعيل ، وهو موضوع دقيق يستلزم التحديث فيه قسطاً من الحذر والعناية .

فالوضع الإسلامي الذي يستمد أسسه من أعماق التاريخ القديم ، لا يحتم أن يكون الوارث هو أكبر الأبناء ، وإنما يكون أكبر أفراد الأسرة سناً ، ولا يزال هذا التشريع مبعثاً لكثير من الفتن والحروب الداخلية التي تنشب بين الأسرات ، وسبباً في إراقة الدماء في كثير من بلاد الشرق التي لا تزال تتقيد به حتى اليوم ، وإن تاريخ الكثير من البيوتات العريقة في الشرق ليحمل أثراً من آثاره ، ولو رجع القارىء إلى « سفر الملوك » لقرأ فيه أن « ياهو » قتل أبناء « آحاب » السبعين للاستيلاء على العرش .

ولم تشأ الدول أن تتكرر مأساة التوراة ، وكانت ترغب أشد الرغبة في أن يقرر السلطان إختيار أكبر الأبناء سناً ، فتمت للدول رغبتها وأصدر الباب العالي الفرمان المطلوب ، فكان هو الخطوة الأولى في سبيل الاستقرار .

ورغم أن توفيقاً كان خيراً من أبيه إلى حد بعيد ، إلا أنه لم يكن عظيماً ، وكانت ضآلة حظه من الثقافة عميقة وقفت في سبيله طوال حياته .

فلما إعتلى عرش والده ، أفرعه أن رأى البلاد وقد جردت من أموالها فدفعه هذا إلى المبالغة في الحرص على إنفاق المال ، حتى لقد تطورت الفضيلة مع المبالغة فأصبحت رذيلة ، وكان هو بالقياس إلى مركزه حريصاً مقترراً فكانت له هيئة سلبية ، ولم يكن في شخصيته ما يثير السحر أو يبعث على الإحترام ، وكان يؤدي مهام وظيفته في جد بالغ ، أما إذا دعا الموقف إلى الإضطلاع بالمسؤوليات فكان يفلت منها ويلقى بها على أكتاف غيره في أسلوب يثير الحيرة والارتباك . لم تكن تنقصه الشجاعة ، غير أنه لم يكن في مثل عظمة أبيه وجرأته الرائعة . ومع ذلك فقد وقعت في هذه الفترة من تاريخ مصر أجل الأحداث خطراً ،

داخل حدود البلاد وفي السودان القريب ، ففيها تمرد الجيش المصري ، وضربت الإسكندرية ، وقتل الجنرال غوردون في الخرطوم .
وربما لم تكن هذه الأحداث لتعنيننا في دراستنا هذه ، ولكن حادثة واحدة لها علاقة بتمرد الجيش المصري تبين لنا مدى تفكير الخديو الجديد .
فقد ورث توفيق الاضطراب في صفوف ضباطه ، فلم تكف تنقضي منذ ولايته الحكم ثمانية عشر شهراً حتى تمرد الجيش ، فعزل وزير الحربية رغبة في إرضاء الجيش الثائر ، ولكن الجيش ثار مرة أخرى بعد ستة أشهر منتشياً بلذة هذا الظفر ، ومنذ فمآ بما تجمع لديه من ضروب العسف الجديد ، وتهددت الإشاعات — إن عدلاً أو تجنياً — حياة الضباط الذين اشتركوا في العصيان السابق ؛ وتطارت الإشاعات في الدوائر العسكرية بأنهم لابد سيلقون حتفهم في سكون ، والمؤكد أن جواسيس البوليس كانوا يلازمون على الدوام معسكرات الضباط ، وكان توفيق يؤكد في كل مناسبة أنهم إنما يفعلون ذلك ليوقف منهم على سير الحوادث .

ورأى توفيق لأسباب خاصة به ، أن تنقل إحدى الفرق المقيمة بالقاهرة في ذلك الوقت إلى الاسكندرية ، فاعتقد أحمد عرابي بك ، الحرك الحقيقي لرجال الجيش ، أن هذا الانتقال تمهيد للقضاء عليه ، فأغرى هذه الفرقة وغيرها من الفرق بالعصيان ، ثم إنه اجتمع في خمسمائة وألفين من الرجال مزودين بثماني عشرة قطعة من المدافع وسار بهم إلى ميدان عابدين ، غير أن الخديو لم يكن في تلك الساعة هناك ، بل كان في قصر الإسماعيلية الذي يبعد عن عابدين دون نصف الميل .

ولجأ توفيق في هذا الموقف الحرج ، إلى رجل انجليزى كريم هو «سير أوكلند كولفن» الذى خدم طويلاً فى الهند ، أما هو فقد غلبته طبيعته فتنصل

من المسؤولية ورفض أن يعالج الموقف وحده وفق ما يمليه عليه رأيه الخاص .
« ماذا أفعل » ذلك هو السؤال الذي وجهه توفيق إلى سير أوكلند ،
فذكر له في رده أنه لا تزال لديه في القاهرة فرقتان بقيتا على ولائهما له ونصح له
أن يحشد رجالهما مع رجال حرسه ، ثم يسير في طليعتهم حتى ميدان عابدين ،
وهناك يقبض على عرابي بك .

فقال توفيق على الفور : « ولكن مدفعيتي وفرسانى مع عرابي ، ومن المحتمل
أن يطلق النار » .

فذكر سير أوكلند أنه لا سبيل هناك للاختيار ، فإما أن يخاطر بنفسه أملاً
في أن يتهر المعتصبين بشخصيته ، وإما أن تفلت الأمور من يده ، وتشهد مصر
قيام خديو جديد .

ولم يكن بين مستشارى الخديو المصريين من يجروء على أن يصور له الموقف
في مثل هذا الوضوح أو تلك الصراحة ، وقد كان الموقف مما لا يحتمل جدلاً ،
بل يتطلب الإغضاء المطلق عن تلك المقدمات التى لا حد لها والتى يفرض العرف
الشرقى ، ومقتضيات الاحترام التمهيد بها لكل أمر جدى خطير .
وكان الجيش المتمرد يملأ ساحة القصر ، فلم يدع ذلك مكاناً للمفاضلة بين
العلاج الإيجابى والعلاج السلبي .

وأغرى سير أوكلند ، الخديو ، بقبول نصيحته ، فأعدت العربات وركب
توفيق وسير أوكلند واتجها نحو ثكنات عابدين أولاً حيث أدى الحرس التحية
المعتادة ، ومن ثم تابعا المسير حتى القلعة حيث كانت المفاوضات قد بدأت تدور
بين المتمردين والقوات العسكرية هناك ، فحال حضور الخديو السريع المفاجيء
دون إضافة قوة جديدة لقوات عرابي بك .

ولما اطمأن توفيق للموقف ، عاد إلى قصر عابدين فدخله من باب جانبي

دون أن تراه الفصائل التي احتلت الميدان ، ولكنه لم يكذب يطمئن إلى جناحه الخاص داخل قصره حتى زابله بعض شجاعته الضئيلة . غير أن سير أوكلند أصر على أنه ليس هناك سوى منفذ واحد للخلاص من المأزق ، فوافق توفيق ثم خرج ومعه سير أوكلند ترافقهما على مسافة بعيدة فرقة قليلة العدد من الضباط المصريين المخلصين ، وسار في ثبات وسط الساحة التي احتلها العصاة ، وكان في وسطها عرابي بك وعدد من الضباط الخائفين .

فهمس توفيق قائلاً : « ماذا أفعل الآن ؟ » .

فأجابه سير أوكلند : « عند ما يتقدم عرابي بك مره أن يسلم سيفه ، ثم در حول الميدان ، وخاطب كل فصيلة على حدة ومرها بالتفرق » .
وكان عرابي ممتطياً صهوة جواده فتقدم به نحو الخديو ، فأمره توفيق بالترجل فأطاع ، ثم تقدم ماشياً يتبعه عدد من الضباط وحرس هائل قد ثبتوا رماحهم ، ثم أدى التحية للخديو .

وهنا همس سير أوكلند في حدة : « الآن » .

ولكن توفيق أجابه : « ولكننا بين أربعة نيران » .

فرد عليه على الفور : « تشجع » .

ولكن توفيق التفت ناحية أحد ضباطه المصريين وتحدث إليه في لهفة ، ويغاب على الظن أن نصيحته كانت سلبية .

ثم عاد فاتجه نحو سير أوكلند وسأله في اضطراب ظاهر « ماذا أستطيع أن أفعل ؟ نحن محصورون بين أربعة نيران وسنقتل » .

فقال سير أوكلند في حدة : « إعمل » .

فتشجع توفيق وأن له أن يبدى سلطانه ، فأمر عرابي بك أن يغمد سيفه ، فامتثل للأمر .

كان الموقف موفقاً حتى هذه اللحظة ، ولكن ثبات توفيق انهار ، فبدلاً من أن يصدر أمره في حزم معلناً عرابي أن يسلم نفسه كما أشير عليه ، تقدم نحوه وقال في ضعف « ما معنى هذا ؟ » .

أفلتت عندئذ الفرصة وانهار الموقف ، فقد فتح توفيق السبيل مختاراً لفيض خطابي ، إذ اندفع عرابي يقذف العبارات في لهجة خطابية متدفقة .

فقال الخديو في ألم لسير أو كلند : « أسمع ما يقول ؟ » .

فأجابه الضابط الإنجليزي بأنه ليس من الملائم أن يعالج الخديو الأمور على هذا النحو مع أمراء الفرق ، وأشار عليه أن يعود إلى قصره ، فعاد ولكنه اضطر في المفاوضات التي أعقبت ذلك إلى أن يدعن لقوات المتمردين .

وكان الضعف الذي بدا به توفيق في هذا الموقف الدقيق ، هو الأساس الذي بنيت عليه أغلب الصعاب التي صادفها في حياته .

لقد عجم الجيشُ عود الخديو فألقاه هزيباً ، فخالفه الفوز في طريقه حتى النهاية .

الفصل الثاني

إسكندرية والسودان

تكاد السجلات الرسمية للحوادث التي سبقت ضرب الإسكندرية تملأ مكتبة ضخمة واسعة ، بل الواقع أنها تملأها .

أخذت قوة عرابي بك في الازدياد يوماً بعد يوم منذ انتصاره على الخديو ، وكذلك اتسع نفوذ الجيش وعظم سلطانه تحت قيادته حتى أصبح عرابي وزيراً للحربية ، فأنشأ فرقاً جديدة ، ورفع مرتبات جميع الطبقات والرتب ، ورقى مئات من الضباط ، دون رعاية لحالة الخزينة ، وأصبح الأهليون تحت رحمة رجال الجيش يلقون منهم العسف كلما عن لهم ذلك ، فهبطت أثمان الأطيان هبوطاً سريعاً لفقدان الاستقرار والطمأنينة ، فأحست الدول الغربية فيما وصات إليه البلاد خطراً يهدد مصالحها الكثيرة الواسعة ، فدرست أمر عزل توفيق ، وتنصيب حلیم باشا مكانه ، غير أن شيئاً من هذا لم يتم .

وكان عرابي يعاني خلال ذلك مشكلة الضباط الأتراك في الجيش المصري ، فقد كان الضباط الذين رقام جميعهم من المصريين ، فأثار هذا سخط العناصر التركية حتى تأهبت للتمرد .

واكتشفت في ذلك الحين مؤامرة ، أريد بها أن يضع أحد العبيد سم الزرنيخ في اللبن الذي اعتاد عرابي بك أن يشربه كل ليلة ، فقبض على ثمانية وأربعين شخصاً بينهم وزير الحربية السابق ، واجتمعت في الحال هيئة المحاكمة

فأتمت مهمتها مسرعة وقضت بنفي أربعين منهم ، بينهم وزير الحربية السابق ، إلى أقصى حدود السودان القفر الموحش في ذلك العهد .

وزاد الطين بلة والأمر تعقيداً أن تداخل سلطان تركيا بمذكرة أشار فيها إلى أن خديو مصر واحد من أتباعه ، وأن هذا الوزير الذي نفى هو أحد قواده ، وأنه لم يتوقع أن يعامل ضابط من كبار ضباطه بمثل هذا التعسف ، ثم طلب أن يرفع الأمر إلى إستانبول .

فأثار ذلك عرابي ، فصرح بأنه إذا ألغى الباب العالي أحكام هيئة المحاكمة فسيتجاهل هذا الإلغاء ويهمله ، فإذا أوفد نفرأ من الضباط لبحث الموقف ، فسوف لا يسمح لهم بدخول البلاد ، فإن أصروا على تنفيذ مهمتهم منعههم بالقوة .

ورأى الخديو نفسه مضطراً ، إزاء هذه القوات المتعارضة ، أن يتقدم إلى الأمام خطوة ، يخفف أحكام المحكمة ، وكان حظ المنفيين من هذا التخفيف تمهيد العيش لهم في المنفى إلى الحد الذي يحول بينهم وبين قسوة الحياة وشذتها في السودان .

هاج ذلك عرابي بك وأسخطه ، فجهر بتهديد الخديو ، وتوعده وأسرته ، فبرز الخلاف بين القصر والوزارة سافراً وعميقاً ، وصرح عرابي علانية بأن توفيقاً ليس إبناً باراً بمصر ، لما يؤدي إليه الأسلوب الذي تبعه من انتقاص إستقلال وطنه ، وليس هناك شك مطلقاً في أنه كان يعمل على عزل توفيق وإبعاد الأسرة الخديوية .

ورأى السلطان أن مصر تفلت من يده ، وأنها قد تخلع عن نفسها وسيطرته فآن أن تتدخل إستانبول إزاء هذا الاضطراب تدخلاً مسلحاً حاسماً .

ولكن الدول الغربية لم تكن تود أن تعود مصر لتبعية الباب العالي ؛



فأسقط الاقتراح القائل بخلع الخديو ، وقد أيقنت لندن وباريس أنهما لو تبعتا هذا السبيل في وقت مبكر لاجتنبتا الكثير من هذا الارتباك والتعقيد .
ورغبة في معاونة الخديو رؤى أن يلتمس من الباب العالي وقف تدخله ، وأن توجه إلى الإسكندرية قوة بحرية انجليزية فرنسية . فلم يكن وقع هذا العمل الإنجليزي الفرنسي هينا في الدوائر السياسية في روما وڤينا وغيرها .
وأدرك الأمير فؤاد أثناء مقامه في روما وڤينا ، أن بريطانيا وفرنسا تستغلان وطنه لمصالحهما الخاصة .

وبينما كانت التهميدات تسير في سبيلها لإرسال الأسطول إلى الإسكندرية كانت الحالة الداخلية في مصر تزداد سوءا ؛ فاعتزم ممثلا إنجلترا وفرنسا إبعاد عرابي وأبرز أعوانه من البلاد ، واتخذت لذلك الأهبة حتى يتم الأمر في سرعة حاسمة .

ولكن ، ما أسرع انتشار الأخبار في مصر ، فلم يكدر يتم بحث الموضوع حتى عرف في حي الموسيقى وأضفت عليه الإشاعات حواشيها ، وسرعان ما دوت البلاد بأخبار متعددة ، فقيل إن جميع وزراء مصر الوطنيين سينفون ؛ وإن الجيش بأمله سيحل ، وسيطلب إلى جميع الضباط العسكريين مغادرة البلاد ، ثم تسلم مصر بعد ذلك للقوات الأجنبية .

وإزاء هذا الحال قدم عرابي وأعوانه استقالاتهم ، فسلم الخديو ببعض الشروط ، إذ لم يكن ثمة مجال لمحاولة الاحتفاظ بالكبرياء ، فانتعش الأمل بانفراج الأزمة ، ولكن قيل للخديو ، أنه إذا لم يعد عرابي فإن حياته تصبح في خطر ، ويضحى مركزه شديد القسوة بالغ الحرج ، فلم يكن الخديو إذن يستطيع أن يخطو خطوة دون أن يستهدف لنقمة الباب العالي ، أو بريطانيا العظمى أو فرنسا ؛ أو مواطنيه .

فكان الجيش متمردا تحت سيطرة عرابي ؛ وقد جمع الحزب العسكري زمام الحكم في يده في القاهرة والإسكندرية والأقاليم . وأبلغ الخديو مرة أخرى أنه لا بد سيقتل إذا لم يعد عرابي وأعوانه إلى الحكم ، ولكنه تردد ثم أبدى رغبته في الترويح عن نفسه واستنشاق الهواء ، فألني حرس القصر قد ضوعف عدده ، وأن لدى الضابط المكلف بالمراقبة تعاليمات أصدرها إليه الحزب العسكري بأن يظل الخديو داخل قصره ؛ فإذا حاول الخروج بالقوة أطلق عليه النار ، فأذعن الخديو وأعيد عرابي لمنصبه . ولم يكن موقف إنجلترا وفرنسا من الخديو في ذلك الحين مما يستدعي شكره لهما ، فقد أشارتا عليه بما تريدانه على القيام به ولكنهما لم تقدما له المعونة المادية الكافية ، ثم وجهتا جهديهما في سبيل أثارت الريبة في نفس السلطان ، وفي وزارتي الخارجية في روما وقيينا .

وأغررت بريطانيا وفرنسا الخديو بالتخلص من سيطرة الجيش وشجعته على أن يجعل موقفه في هذا السبيل مجيدا ، ولكن عندما حلت اللحظة الحاسمة وأن للمعركة أن تنشب ، لم تقدما له سيفا تقوى به يده ، بل قدمتا له قلما . لقد كان الموقف إذن جليا واضحا ، فإذا لم تعد مصر للاضطراب والفوضى ، وجب أن يوضح السبيل لعرابي بقوة السلاح .

للشارات والرموز في حياة الشرق خطر أى خطر ، وقد أحس المصريون في إعادة عرابي للحكم دليلا قاطعا على انهيار القوات الغربية ، فبدلا من نفي عرابي وأعوانه طلب إخراج الأورو بين جميعا من البلاد ، وعادت أيام عباس ، فأخذ المصريون يسخرون من الإفرنجى إذا تقدم يطلب إليهم رد أمواله التي استدانوها منه ، وحل اليوم الرهيب الذي تعمرفيه الفوضى جميع ألوان الحياة . وإذا ساد القلق إلى هذا الحد سارع الأورو بيون فهجروا داخلية البلاد ،

وطلب ممثلاً بريطانيا في القاهرة والإسكندرية حماية حياتهما إذا قدر لهما أن ينجوا حتى تصلهما المعونة .

وأخذ الضباط المصريون يوقعون وثيقة لعزل توفيق ، فتوقفت حركة الأعمال ، وتكهرب الجو . وأخذ الفتيان يسيرون في مظاهرات في طرقات الإسكندرية ، وهم يصيحون « أيها الإخوان ، هلموا ، سارعوا فساعدونا على قتل الفرنجة » ، وأخذ الجمهور يبصق في وجه كل أوربي يمر به .

وفي الحادي عشر من يونية ١٨٨٢ إندلعت الشرارة الأولى ، وهبت الفتنة في ثلاثة أماكن في الإسكندرية ، فأريقت دماء خمسين أوربياً ، قتلوا على أشنع الصور وأشدّها قسوة ووحشية ، وجرح كثيرون غيرهم جراحاً خطيرة ، ونجا آخرون بعد جهد ومشقة .

وقطعت المفاوضات شهراً غادر البلاد في خلاله ١٤٠٠٠ أجنبي ، ووقف ٦٠٠٠ آخرون على الموانئ يتطلعون في لهفة نحو الأفق في انتظار السفن التي تحملهم بعيداً عن أرض الفراعنة الشائرة المضطربة ، واستمرت المذابح وازداد عدد القتلى من الأجانب دون أن يحرك ذلك الأسطول الإنجليزي الذي كان راسياً على مقربة من الإسكندرية ، إذ سدت عناكب السياسة وأثربتها فوهات مدافعه فعطلتها عن الإنطلاق .

وعرف أن الحزب العسكري أو الوطني كما أطلق عليه في ذلك الحين ، يشيد عدداً من الطوابي على شاطئ الإسكندرية ليغرق أسطولا بدا أشبه ما يكون بقطع الزينة ، وبلغ النبا الخديو ، فأمر أن يوقف العمل فنفذ الأمر ووقف البناء ، ولكن في ساعات النهار المضيء ، أما في الليل حيث ينتشر الظلام فكان العمل يستعيد سيره وتقدمه .

فعميل صبر الإنجليز ولم يبق في قوس الصبر منزع ، ففي الساعة السابعة من

صباح ١١ يونية سنة ١٨٨٢ ، أطلقت كل من البارجتين إنفنسبيل Invincible
وَألسكساندرا Alexandra قنبلة على الطوابي وقعتا في نقطة قريبة من المستشفى
ولما كانت هناك طواب أخرى فقد صدرت الأوامر للأسطول بمواصلة الضرب
حتى يتم تدميرها نهائياً ، ولكن طوابي الشاطي المصري أجابت بإطلاق مدافعها ،
غير أن هذه المدافع أخرست مع المساء ، وتقهقرت الحامية ثم ولت مدبرة بعد أن
أضرت النيران في المدينة التي أعملت فيها يد النهب والتدمير ، وقد قتل في هذه
الفتنة أورو بيون آخرون .

ونزل البحارة الإنجليز إلى الأرض ، واستطاعت إنجلترا أخيراً أن تدعى
لنفسها مكاناً في المسألة المصرية .

وَأثارت حوادث مصر ، الرأي العام البريطاني إلى حد بعيد ، وصرح مستر
جلادستون في مجلس العموم :

« إذا نحن لم نبذل أقصى جهودنا لتهدئة الحالة الداخلية الراهنة في مصر ،
واستبدال الإضطراب والفوضى بالسلام والإستقرار ، شعرنا بأننا لم نؤد واجبنا
على وجهه الأكمل سنغني باشتراك الدول فإذا أهملت الفرص فلم تستغل
في بذل الجهود مشتركة ، أخذت إنجلترا هذه المهمة على عاتقها وحدها » و بينما كان
مستر جلادستون يلقى هذا التصريح ، تقهقر عمالي بضعة أميال بعيداً عن
الإسكندرية ، ثم أصدر بياناً أعلن فيه « أن حرباً دامية قد استعرت بين مصر
وانجلترا » وسادت الفوضى في الأقاليم ، واتهبت عدة مدن ، وقتل عدد آخر
من الأوربيين ، فأصدرت الحكومة البريطانية أوامرها ، فوفد على مصر
من قبرص ومالطا ١٥,٠٠٠ من الرجال ، وخمسة آلاف آخرون من الهند ،
وأقامت على رأس هذه القوات « لورد ولزلي » (Lord Wolseley) « ليؤيد
سلطان الخديو »

ومن اليسير أن يصور الموقف في عبارة أخرى فيقال إن إنجلترا يئست من كثرة الجدل الذي تستدعيه المفاوضات مع الدول الأخرى ، وأملها عبثه ، فانفردت بالعمل وسحقت الثوار .

أما فرنسا فرأت أن تؤدي بريطانيا ثمن رعايتها لمصالحها ، وأعلنت أنها لن تساهم في أى تعاون عسكري ما لم يكن لرد إعتداء مباشر ، فلم يبق ثمة مكان لاعتماد القوات البريطانية على مساعدة فرنسا ، واتخذت النمسا لنفسها مثل هذا الموقف .

ورفضت إيطاليا كذلك مساعدة القوات البريطانية ، وقد كانت تحترق غيرة مما يقع في مصر ، وقد تبدو رغبة إيطاليا في اعتزال الموقف في مصر غريبة . وتلك أطاعها في بسط نفوذها في حوض البحر الأبيض المتوسط قوية لا تخفى ، عريضة لا تحمد ، ولكن الواقع أنها لم تكن متأهبة من الناحيتين البحرية أو العسكرية إلى الحد الذي يمكنها من الإشتراك في مشاحنات قد تطول . وكان عليها أن تصبر ثلاثين عاما في انتظار فرصتها . عند ما يحين الوقت الذي تستطيع فيه الوقوف في وجه فرنسا وبريطانيا العظمى .

أما الباب العالي فقد رغب في أن يذكر بريطانيا العظمى بأن الجنود البريطانيين إنما ينزلون إلى أرض هي من أملاك تركيا ، فاقترح عزل توفيق وتولية حلیم باشا مكانه ، وزعم أن تنفيذ هذا الإقتراح والإحتجاج ، قد يؤديان إلى منع إراقة الدماء ، ولكن الموقف كان قد تطور تطورا كبيرا ، فرفض مستر جلاستون ومجلس وزرائه الأخذ بهذا الإقتراح ، ولكنه رغبة في الإحتفاظ بمعونة تركيا ، عرض على السلطان أن يبعث جنوده للمعاونة على تهدئة الحالة في البلاد ، على أن يصدر بيانا يعد فيه عرابي متمردا .

واتخذت التدابير الضرورية لإيفاد خمسة آلاف جندي إلى مصر ، ولكن

السلطان لم يصدر البيان المطلوب ، ولم يوافق على الإتفاق العسكرى الذى يوضح
الوضع الذى يؤدى الجنود جميعاً واجبههم وفقه وعلى مقتضاه .

وطالت المفاوضات حول هاتين النقطتين إلى حد دفع اللورد دوثرين إلى
أن يذكر للسلطان أنه لن يسمح للجنود الأتراك بالنزول إلى البر إذا لم يصدر
البيان ويوقع الإتفاق ، وصدرت الأوامر لأميرال الأسطول الإنجليزى الراسى
فى الإسكندرية ، أن يواجه أية سفن حربية تركية تظهر على وجه الماء وأن يباغ
رابطتها « فى أرق أسلوب » إن ظهور الجنود العثمانيين قريباً من الساحل المصرى
لا بد أن يكون نتيجة خطأ غير مقصود ، أو على الأقل فى غير أوانه ، وكذلك
كانت التعليمات التى صدرت إليه تقضى بأن يطالب إلى سفن النقل التركية ،
« فى أرق أسلوب » كذلك أن تواصل سيرها حتى كريت « أو أى مكان آخر »
وانتظار ما يصدره إليها أربابها من التعليمات الجديدة .

ولو دعت الضرورة إلى تنفيذ هذه الخطة ، لمثلث البحرية البريطانية فصلا
طريفاً حقاً ، وقد حرم التاريخ كبار الفنانين منظرًا رائعاً كان فى مقدورهم أن
يصوروا فيه الأميرال البريطانى وهو يطالب إلى الأسطول التركى « فى أرق
أسلوب » أن يتابع سيره إلى كريت « أو أى مكان آخر » إذ بينما المفاوضات
سائرة فى طريقها كانت معركة التل الكبير قد انتهت ولم تعد الحاجة تتطلب
معونة تركيا .

ووصل لورد ولزلى إلى الإسكندرية فى الثامن عشر من أغسطس ١٨٨٢ ،
فاعتزم أن يتقدم إلى القاهرة عن طريق الإسماعيلية ، مخترقاً قناة السويس ،
ذلك الممر المائى العظيم ، الذى يجب أن يهدى السفن فيه رجالٌ إنقطعوا لهذا
العمل فأتقنوه .

فاخترق لورد ولزلى القناة وسيطر عليها ، ولم يعر احتجاجات المسيو داسيس

التفاناً ، فإذا كان الثالث عشر من سبتمبر التقى بجنود الثوار المصريين عند التل الكبير ، وكان عرابي في الميدان ، غير أنه لم يحاول أن يقود ثواره ، كما فعل دوق بلازا توتو Duke of Plazatoto ، وانتهت المعركة بهزيمة الثوار هزيمة مطاقمة ، فسلم عرابي وأعوانه بعد نهايتها مباشرة .

وقاد الماچور واتسن Major Watson من سلاح المهندسين الملكيين فرقتين من حرس الدراجون الرابع ، وقوة صغيرة من المشاة الراكبين ، واتجه نحو القاهرة ، وسرعان ما سقطت العاصمة دون إطلاق رصاصة واحدة في أيدي هذه القوة الضئيلة من الفاتحين .

✓ وشهد فؤاد وهو في روما إحتلال الانجليز لوادي النيل ، كما شاهد التغييرات السريعة التي تمت .

كثيرا ما وجه اللوم لانجلترا لأنها لم تعلن الحماية على مصر في ١٨٨٢ أو في تلك المناسبات العديدة التي مرت بها بعد ذلك العام ، ولسوء الحظ أو لحسنه ، أعلنت بريطانيا ، أنها إنما دخلت مصر لصالح البلاد نفسها ، وأن جنودها ستجلبو في الوقت الذي تزول فيه الفوضى ، وتعود فيه الطمأنينة والإستقرار ، تلك هي الروح التي صحبت الإحتلال البريطاني .

وفي هذا الوقت ، كانت في السودان شخصية أخرى في مثل ضعف توفيق ، تحاول أن تحكم إقليما تعادل مساحته ضعف مساحة فرنسا وألمانيا ، فكان نفوذ صاحب هذه الشخصية سائدا على المساحة التي تحدها شمالا وادي حلفا وتمتد جنوبا حوالى الثلاثمائة ميل حتى خط الإستواء ، أما من الشرق فتحدها مصوع ، ومن الغرب إقليم دارفور ، وهي مسافة تقرب من ثلاثمائة ميل كذلك .

وكان الخراب ينتشر مسرعا في هذه البقاع الواسعة ، فكان الري مهلا فاستحالت مساحات واسعة من الأرض الزراعية إلى صحارى ، ووقع الأهلون

تحت أيدي جباة الضرائب الغلاظ الأكباد ، وتغلغل تجار الرقيق الأعراب في البلاد يجرقون ، ويقتلون ، وينهبون ، ثم يحملون بعد ذلك بضاعتهم من الأدميين المساكين .

ومن الحقائق الثابتة عند بعض المتكلمين بالعربية ، أن « المهدي » سيظهر يوما ما ، وعند ذلك يهبط عيسى « يسوع » من السماء فينضم إليه ، ثم يتحول العالم أجمع إلى الدين الإسلامي .

وكان السودان مزرعة خصبة للمهدين ، وقد حدث أن ادعى أحدهم المهدي في عهد اسماعيل ونازعه ، ولكنه قتل هو وأتباعه ، وفي السنة السابقة للاحتلال البريطاني ، ادعى رجل اسمه محمد أحمد أنه المهدي ، ونادى بنفسه مهديا في السودان ، وكان ابنا لأبوين فقيرين ، عدل بنفسه عن مطالب الرزق ومشاكل الحياة ، وعكف بكل جهوده على دراسة الدين في الخرطوم ، فلما نجحت طريقته وتزعم السنين ، أعلن عزيمته على إخضاع السودان أولا ثم يعقب بعد ذلك بمصر ، ومن ثم يوجه جهوده إلى جميع بقاع العالم ، وقد تقاطر السودانيون للانضمام تحت لوائه مدفوعين بكرامتهم لكل ما هو مصرى ، فلما زحف الإنجليز على القاهرة كانت الثورة قد اشتعلت في أعالي النيل . والتحم السودانيون مع الجنود المصريين الذين وجهوا لتأديبهم مرة أو مرتين ، وكان النصر في جانبهم في المرتين . ولا سبيل إلى لوم الجنود المصريين على ما أصابهم من الهزيمة ، فلم تكن ميولهم نحو توفيق والتي تشجعهم في مهمتهم وهو الذي لم يف لهم بأجورهم ، وكان زعيمهم المرموق هو عمالي الذي دفع مرتباتهم وإن لم يكن لديه ما يمكنه من الوفاء لهم بكامل أطماعهم ، وكانت تنقصهم الخبرة والمراتب في إصابة الهدف بالبنادق ، فكان متوسط النسبة طلقتا واحدا من كل عشرين طلقتا ، أما جهلهم بالحركات

العسكرية فكان مطلقا ، فلم يكن الجيش بأكمله ليستطيع أن يميز بين يمينه وشماله .

لذلك أوفدت إلى السودان في عام ١٨٨٣ وهو العام التالي للاحتلال البريطاني بعثة عسكرية من الضباط البريطانيين كان بينهم الجنرال هكس General Hicks ، لتقوية الجيش المصري ، غير أن الجنرال رفع في نهاية السنة نفسها تقريرا ذكر فيه أن المرتبات لم تصرف لرجال الجيش نلخو خزينة الدولة من المال ، وأن هذا زرع إخلاص الجنود والضباط جميعا فضلا عن أن الجيش لم يكن أداة صالحة للقتال لفقره إلى الخبرة والنظام .

وكان المهدي خلال ذلك يسير قدما يحالفه النجاح في تنفيذ خطته ، حتى عمت الثورة التي يتزعمها بقاعا واسعة كبيرة من السودان ، وظل الجنرال هكس يكرر الالتماس إلى الخديو توفيق في القاهرة أن يزيد القوة التي تحت إمرته ، ولكن دون جدوى ، فلم يكن في مقدور الخديو إجابة هذا الالتماس والعمل على تهيئة القوة الكافية لقمع هذه الثورة ، وظلت الحال تزداد سوءا حتى تقاص سلطان مصر في السودان نهائيا ، ولما كانت الحكومة البريطانية ترغب أشد الرغبة في ألا تزج بنفسها في نزاع حربي مع السودان فقد وقفت بنفسها بعيدا فلم تقترب . ورغم ضعف القوة التي يرأسها الجنرال هكس ، فقد أمرته الحكومة المصرية أن يسير إليه لمواجهة في إقليمه كردفان فيضع حدا لأمره ، فسير الجنرال في الثامن من سبتمبر ١٨٨٣ حملته التي انتهت بفجعية ، فقد كان الإقليم المفروض عليه اجتيازه مجهولا غاية الجهل ، ولم يكن معروفا عنه إلا أنه أشد أصقاع السودان جفافا ، ولقد أضله الأدلاء في جوف الغابة الواقعة إلى جنوب الأبيض ، فأعياها الظمأ رجال الحملة حتى كاد يذهب بعقولهم ، والحزن أنه قدر لهم أن يواجهوا وهم على هذا الحال هجوم جموع الدراويش المفاجيء ، وحسبك أن تعرف أن الحملة

أبيدت عن آخرها . وقد قاد الجنرال هكس رجاله الذين أضناهم الظماً فبدلوا
آخر أنفاسهم ، ثم قضى بينهم وهو يحارب .
ولعل من سخرية القضاء أنه كانت تقع على بعد ميل من موقع هذه المعركة ،
بركة واسعة لم يعلم الجنود مكانها أو وجودها ، فلما فاجأ الدراويش رجال الحملة
المصرية ، كانت قد انقضت عليهم مدة تزيد على الأربعة أيام منذ نفذ مأوهم ،
وقضى منهم المئات عطشا .

وظلت الحال تزداد سوءاً في السودان ، فبنى المصريون بهزيمة منكورة في
« تمانيب » وسقطت « داره » ، كما وقع إقليم دارفور بأكله في قبضة المهدي ، ثم
وقعت مأساة أخرى في « التب » وأبيدت حامية « سنكات » .
فرأى الخديو أن يترك السودان للأقدار ، طالما أنه لا يستطيع السيطرة
عليه ، فأقرت الحكومة البريطانية هذا الرأي ، وكان ذلك في صدر سنة ١٨٨٤
وقد اعترفت حكومة إنجلترا أن توفد الجنرال غوردون إلى السودان ليؤاقيها
بتقرير عن المركز الحربى هناك ، فعادت وعدلت وجهتها قبل أن يبرح غوردون
وطنه ، وطلبت إليه أن يتولى مهمة إخلاء السودان ، فغادر هذا العلم النابه بلاده
في مهمة شديدة الخطورة .

وبينما كان رأى الحكومة البريطانية ، كما يذكرك لورد كرومر ، إجتنا ب
ما قد يجرها إلى الدخول في أعمال حربية في السودان ، يكلف قائد بريطانى نابه
بالسفر إلى الخرطوم التى قيل منذ شهور أن جميع ألوان المعونة قد قطعت عنها ،
وأنه من غير الممكن المحافظة عليها إذا هاجمتها قوات المهدي .

ودخل الجنرال غوردون السودان مؤمناً أنه يستطيع الفراغ من مهمة إخلاء
هذا القطر فى شهرين أو ثلاثة شهور ، ولكننا نعرف أنه ذهب ليلقى حتفه ،
أما هو فكان متفائلاً ؛ حتى ذكر عن الخرطوم عقب وصوله إليها بيومين أنها

أشبهه في سلامتها بحديقة كينسينجتون ، Kensington Park ؛ وقد حمل معه
مذشورين يعلن أحدهما أن الحكومة المصرية قررت أن تسحب جنودها من
السودان ، ويحمل الثاني نبأ تعيين الجنرال غوردون حاكماً عاماً ، وكان المظنون
أن يعلن المذشور الأول للملأ عند ما تتقدم أعمال الإخلاء ، ولكن غوردون
اعتقد أنه يستطيع أن يهيئ جواً أكثر صلاحية لانسحاب الجنود من البلاد
إذا وثق الشعب من استقلاله ؛ فتبع رأى نفسه ، ومهما يكن نصيب هذا
الرأى من الخطأ أو الصواب ، فإن إعتزام الحكومة المصرية الانسحاب من
السودان كان معروفاً قبل أن يصل غوردون إلى الخرطوم في الثامن عشر من
نوفمبر سنة ١٨٨٤ .

وكانت نواياه أن يسلم البلاد إلى السلاطين المحليين ؛ ولكنه سرعان
ما أدرك أنه ليس هناك من يستطيع أن يوكل إليه أمر الحكم ، فاعتزم أن يهيئ
رجلاً نابهاً ليخلق منه خصماً للمهدى ؛ ثم استمسك بهذا الأمل في إصرار حتى
النهاية ، فإنه لم يكدر يدخل السودان حتى تبدلت أعز أمانيه ، فلم يعد يرغب
في إخلاء البلاد ؛ وإنما بات يتمنى سحق المهدى ، رغم أنه أبلغ في وضوح « أن
يكون مفهوماً غاية الفهم ألا تبقى الجنود المصرية في السودان رغبة في توطيد
دعائم الحكم الجديد » .

ولكنه أمر مرة ثانية بإخلاء السودان ، وكانت الحاميات المختلفة مبعثرة
في غير موضع واحد ؛ فكان حتماً أن يترك بعضها حتى تجد لنفسها سبيل
الخروج ؛ ولكن الجنرال غوردون أصدر أوامره محتماً بإخراج كل جندي في
البلاد مهما يكن لون الخطر الذي يحيط مركزه ، وربما كان مصيباً إلى أبعد
مدى في التزام هذه الرغبة ؛ وقد كتب في التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٨٨٤
يقول : « لن أبرح السودان حتى يستطيع أن يرحل كل من يرغب في الانحدار

مع النيل فإن وفد إلى رسول أو خطاب يكلفني بالرحيل فإن أذعن له ؛
وسأبقى في مكاني حتى أسقط مع المدينة مهما يكن في ذلك من خطر . ثم
كتب في أول اكتوبر يقول : « أعتقد أنني مضطر إلى إنقاذ الحاميات مهما
يكن الثمن » .

وحدث قبل ذلك بزمان طويل ، أي في السادس والعشرين من مايو أن
سقطت بربر في أيدي الدراويش ، فاستحال بذلك الارتداد عن الخرطوم عن
طريق الأرض ، وبات مجرى النيل هو الوسيلة الوحيدة للمواصلات .

وقد أعقب انقطاع سبيل المواصلات بالجنرال غوردون عدة شهور من
التردد الحزن ، فلم ينته العزم إلى إيفاد المدد إلا في آخر أغسطس ، وقد بذت
خلال ذلك محاولات ناجحة عديدة للاتصال بغوردون بواسطة الرسل ، فحاولوا
إليه تأكيدات الحكومة البريطانية بأنها لا تستطيع أن تؤيد أية إجراءات
عدائية ، كما طلب إليه أن يحاول الخلاص بنفسه وبمن تبعه من المصريين من
الخرطوم ، وأن يسلك لذلك السبيل التي يراها موصلة للغرض ، ثم أبلغ في الثامن
عشر من أغسطس ، عند ما أعيدت المواصلات التلغرافية أن الحكومة قد
أعدت ما يكفل خلاصه ، غير أنه ذكر في رسالة وردت منه بعد ذلك بعشرة
أيام ، مؤرخة في الثالث عشر من يوليو ؛ أن الأمور تسير على أحسن حال ،
وأنه يستطيع أن يثبت في مركزه أربعة أشهر .

وقد سئل غوردون في كثير من الرسائل التي أرسلت إليه ، عن علة بقائه
في الخرطوم . ولكنه لم يجب على هذا السؤال ، حتى وصلت منه إلى القاهرة
رسالة مؤرخة في الحادي والثلاثين من يوليو يقول فيها : « تسألونني أن أوضح
علة بقائي في الخرطوم ، وما أرمى إليه مع ثقتي برغبة الحكومة في إخلاء

السودان ، وجواباً على ذلك أقول إنني أبقى في الخرطوم ، لأن العرب قد احتجزونا ، وأنهم لن يسمحوا لنا بالخروج .

ثم عاد غوردون فشكا في برقية تالية موجهة إلى الخديو ، من أن الحكومة البريطانية لا توضح نواياها في رسائلها ، وتكتفي بطلب بيانات ، فتضيع بذلك الوقت عبثاً . ثم قال : « من المستحيل ترك الخرطوم دون أن تقوم إحدى الجهات بتكوين حكومة منظمة فيها » .

وفي أوائل إبريل ألح لورد كرومر ، وكان في القاهرة في ذلك الوقت ، على الحكومة البريطانية ، أن تجهز حملة تسييرها لإنقاذ غوردون ، فأيده في ذلك لورد ولزلي ، ودرس أمر تكوين القوة التي تستطيع إدراك هذا الغرض ، ولكن شهوراً كثيرة تصرمت دون أن يخطو الموضوع خطوة حاسمة .

وقد يقال إنصافاً للحكومة البريطانية ، أن الجنرال غوردون لم يأبه كثيراً للأوامر التي أبلغت إليه ، وأن كل ما عرف عن سير الأمور في السودان لم يعد حد الإشاعات ؛ فلقد سقطت بربر مثلاً في أيدي الدراويش في السادس والعشرين من مايو ، ولم يصل خبر هذا الحادث إلى القاهرة في صفة قاطعة قبل السابع والعشرين من يونيو .

ولما أجاز البرلمان البريطاني مرسوماً باعتماد ٨٠٠٠٠٠٠ جنيهه لحملة الإنقاذ ، لم تكن الحكومة البريطانية مقتنعة كل الاقتناع بالضرورة التي تدعو إلى إنفاق هذا المبلغ .

ثم أعلن التصريح التالي بعد ذلك : « لا تثق حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة الآن ، بأنه من المستحيل على الجنرال غوردون إذا اتبع ما أرسل إليه من التعليمات ؛ أن يقوم بالانسحاب من الخرطوم ، سواء بالطرق السلمية ؛ أو عن طريق القوة باستخدام الحاميات المصرية ومن رغب في الخروج من الأهالي » .

ومهما يكن من شيء ، فقد عين لورد ولزلى رسمياً في السادس والعشرين من أغسطس قائداً لحملة الإنقاذ ؛ فأعد ترتيباته التي عرفها البيان الذي أذيع في السابع عشر من سبتمبر وجاء فيه : « تود الحكومة أن تذكركم أنها لم تصل إلى قرار يؤدي إلى إرسال أى جانب من القوة التي تحت إمرتكم إلى أبعد من دنقلة ؛ وأنتم تدركون إلى أى مدى هي تتحاشى مسئولية أية حملة حربية لا تدعو إليها الضرورة المطلقة » .

ولكن لورد ولزلى لم يبلغ أن الغرض الأول للسير بحملته مصعداً في وادي النيل إنما هو إعادة الجنرال غوردون ، إلا بعد انقطاع المواصلات عن غوردون بخمسة أشهر ، وحينذاك قيل له في تأكيد قاطع ألا يزج بنفسه في أى عمل مثير مهما يكن لونه ؛ غير أنه أوعز إليه أن التقدم نحو الخرطوم ليس ممنوعاً على وجه الإطلاق حتى إذا دعت إليه اعتبارات حربية يتطلبها ارتداد غوردون عن المدينة ، غير أن الحكومة تود إلى أبعد حد تضيق نطاق الأعمال الحربية .

وكان الكولونيل ستيوارت هو الياور الأول للجنرال غوردون ، وقد رحل هذا الضابط الباسل عن الخرطوم على إحدى البواخر في العاشر من سبتمبر في فرقة يزيد عددها على الأربعين رجلاً ، ليصف للسلطات المسئولة حقيقة الموقف في السودان ؛ فسارت السفينة في سلام حتى بربر ، ولم يكد الكولونيل ستيوارت يبدى اغتباطه من أن أسوأ جزء من الرحلة قد انتهى حتى ارتطمت المركب في صخرة أقعدتها عن المسير ، فاضطر ورجاله إلى الخروج إلى البر فقتل في « المحلة » التي آوى إليها .

وفي ذلك الوقت كان الجنرال ولزلى يبذل غاية جهده ليشير العزيمة في نفوس رجال القوة الذين تحت إمرته ؛ ولكن ، كان حتماً عليه أن يجتاز بقاعاً صحراوية شاسعة ، كان الماء فيها عزيزاً غالباً إن لم يكن نادراً معدوماً ؛ أما هو فقد أعياه

الجهد حتى لم يعد يقو على السير في طليعة رجاله وإصدار الأوامر لهم بالسير ، وجاءت الأخبار من الخرطوم منبئة بأنها توشك أن تقع فريسة الجماعة ، فاستقر الرأي على تقسيم جنود لورد ولزلى إلى شطرين ، أحدهما يتبع النيل في سيره ، ويتقدم الثانى عن طريق الصحراء .

وفي اليوم السابق لختام عام ١٨٨٤ وصلت من غوردون رسالة كتبها بخط يده وجاء فيها : « ... القوت الذى لا يزال لدينا ضئيل ، لا يعد و بعض القمح والبسكويت ... نرجو أن تصلوا سريعا » . أما القوة التى اتخذت طريق الصحراء بقيادة سير هربرت ستيوارت فقد بدأت سيرها فى ذلك اليوم بذاته ، وفى السادس عشر من يناير عسكرت على مسافة تقل عن الأربعة أميال من عيون « أبو كليا » التى كانت تحتلها قوات الدراويش ، وفى صباح اليوم التالى بعد هذا الاستجمام القصير تقدم الجنود إلى الساحة العتيقة حيث دارت معركة دموية عنيفة ، اشتبك فيها الجنود والضباط مع الدراويش فى قتال عدته السلاح الأبيض انتهى بهزيمة الدراويش الذين خلفوا وراءهم وسط الساحة ما يزيد على مائة وألف قتيل ، أما فرقة الجنود التى كانت مكونة من ستمائة وألف رجل فقد أصيب من رجالها مائة وسبعون بين قتيل وجريح .

واستأنف رجال سير هربرت السير بعد أن ضمدوا جروحهم ، حتى إذا كانت أمسية اليوم الثامن عشر تراءى لهم النيل ، فلما اقتربوا من شاطئيه وكانا مغمورين بالدراويش التحم الفريقان فى معركة قتل فيها سير هربرت ستيوارت ، وفى صباح العشرين وصلت القوة إلى « جببت » حيث كانت فى انتظارها أربع سفن بعث بها غوردون من الخرطوم ، فاتخذت الإجراءات فى الحال لإرسال جانب من القوة فى باخرتين ، غير أن الرحلة لم تبدأ قبل الرابع والعشرين وقد حملت الباخرتان الجنود البريطانيين والسودانيين ، وفى الخامس والعشرين ارتطمت إحدى الباخرتين بصخرة فتعطت الرحلة أربعاً وعشرين ساعة ، وقد

كانت الباخرتان هدفا لطلقات الرصاص المتواصل من جانبي النهر ، حتى إذا كان بعد ظهر السابع والعشرين سمع الجنود بوادر الإشاعات عن سقوط الخرطوم ، وقد جأر أحد الرجال على الشاطئ في سخريه بأن الجنود البريطانيين كانوا قليلين ، وأن الجنرال البريطاني قد قتل ، ولكن الجنود لم يصدقوا هذه الرواية ، واستمرت الباخرتان في طريقهما على أمل الوصول إلى الخرطوم في مساء الثامن والعشرين ، وأخيرا هيئت المناظير واستطاع النظارة أن يبصروا دار الحكومة ، دون أن يبدو للعالم المصري أثر ، وعند ما اقتربت السفينتان بدا لرجال القوة أن الدراويش قد احتلوا دار الحكومة وأن المباني المجاورة لها مخربة .

لقد تأخر المنقذون ، ففضى علم بريطاني نابه .

كان الرصاص يتساقط في الخرطوم ، وهؤلاء المدافعون يأكلون الكلاب والحمير وجلودها التي يسلخونها ، ومات الكثيرون جوعا ، وكان الآخرون أضعف من أن يقووا على دفن الجثث ، ولم يعد الناس يصدقون غوردون وهو يقول لهم أن الانجليز قادمون ، فبيضت الهموم شعره .

ولما عرف الدراويش أن السفينتين قادمتان ضاعفوا قوتهم ، ثم قاموا بهجوم عام انقضوا فيه على حامية المدينة التي ضعفت وزايلتها شجاعتهما بينما كانت قوة الانقاذ تصلح العطب الذي أصاب إحدى السفينتين عند ارتطامها بالصخرة . ووصل الدراويش إلى دار الحكومة ، فوقف الجنرال غوردون متسحبا ببذلته البيضاء أمام مكتبه وازدرى أن يستخدم سيفه أو مسدسه ، بل لزم مكانه في هدوء وبسالة ، فاندفع الدراويش نحوه ورشقوه بالحرايب ، وكان اسم قاتله الشيخ محمد النبوي ، ولقد لقي حتفه بعد ذلك في موقعة أم درمان .

فإذا كان هدف حملة النيل إنقاذ الضابط الباسل ، فإنها تكون قد تأخرت كثيراً .

الفصل الثالث

عودة الأمير فؤاد إلى مصر

روعت العالم النهاية المحزنة لحياة الجنرال غوردون ، والمخاطر التي تعرضت لها حملة النيل ، غير أنها لم تكن في الواقع سوى قصة في تاريخ مصر والسودان الطويل ، على أنه كان لها في النهاية أعمق الأثر .

وعند ما سقطت الخرطوم اعتزمت الحكومة البريطانية أن توجه إلى المهدي ضربة قاضية ، ولكنها عدلت في النهاية عن هذا الرأي إذ أدركت أنه مخاطرة في بلاد نائية ، لا يدري أحد ما إذا يكون ختامها ، ثم عادت إلى مشروعها الأول الذي يقضى بالإخلاء ، وإن يكن الواقع أن هذا الإخلاء لم يتم عمليا ، فقد كان مجموع الحاميات المصرية ٥٥٠٠٠ رجل ، قتل منهم حوالي ١٢٠٠٠ وتخلف في السودان ٣٠٠٠٠ ظلوا في هذا المركز الحزن ، أما الذين عادوا من الجنود فكانوا أقل من ١١٠٠٠ جندي ، وقد ترك إلى جانب من تخلفوا حوالي خمسة آلاف من المدنيين المصريين بينهم نساء وأطفال .

ولو أن الإخلاء كان هدفا للسياسة البريطانية ، لما كانت هذه القصة مما يشرف التاريخ الإنجليزي .

وفي ٢٢ يونية سنة ١٨٨٥ أدى المهدي للدعوى البريطانية المصرية أجل الخدمات بوفاته فجأة ، فأوهن موته أتباعه ولم يكن لعبد الله التعايشي الذي ولى مركزه وأعلن نفسه خليفة ، مثل مقدرته ومكانته ، فقد أعلن أنه سيتولى تنفيذ رغبة المهدي الأساسية فيغزو مصر ، ولكنه واجه في ديسمبر من السنة نفسها

قوة مشتركة من الإنجليز والمصريين فلقى أمامهم هزيمة منكرة ، فانزاحت جانبا فكرة غزو الدراويش لمصر .

زال سلطان مصر في السودان نهائيا ، ولم تكن الحكومة البريطانية تتداخل إلى الحد الذي يضع البلاد تحت نفوذها ، وأدرك الأمير فؤاد وهو في مقامه في إيطاليا أن جانبا واسعا من أملاك أخيه يوضع في يد الأقدار .

وغمرت البربرية الأصقاع المتطرفة ، أما الأماكن القريبة من السواحل فقد استولت عليها في شراهة الدول الأوروبية التي كان لها سبق الوصول ، ثم بدأ التهافت على إفريقيا على نحو إصطبع بأشنع ما اصطبع به الاندفاع نحو « كلونديك Klondyke » من مظاهر الجشع ، فالتهم الإيطاليون مثلا كسلا في السودان الشرقي ، وفاتت الفرصة التي يمكن فيها إخلاؤها لتصير قطعة من السودان الإنجليزي المصري ، وتم التنازل ليوحنا ملك الحبشة عن إقليم بوجوس الذي طالما اشتهاه لقاء ما يبذله من المعونة في جلاء الحاميات المصرية المتاخمة لحدوده ، وطمعت الحكومة البريطانية في « بريرا » على الساحل الصومالي فرفعت العلم الإنجليزي عليها « Union Jack » وهي منفذ من أهم المنافذ إلى البحر طالما رمتها دول كثيرة بعيون شرهة ، ولكن السفن الحربية البريطانية كانت السابقة إليها ، وأذعنت همر لعبد الله ، غير أن الأمير الجديد لم يستطع أن يحتفظ بها ، فقد هاجمه بعد حين قصير الملك الجليل أو غير الجليل منليك فاستردها منه ، وكذلك كانت زيلع موضع أطماع الكثيرين ، فأبلغت إنجلترا الباب العالي الذي كانت زيلع ضمن مملكاته إسميا ، إن الضرورة تدعو إلى إيفاد قوة من الجند للمحافظة على النظام فيها ، غير أن الباب العالي كعادته لم يأبه للأمر ، فباتت زيلع بريطانية . ولما كان الإيطاليون قد فرضوا أنفسهم منذ أعوام سابقة على خليج عصب ، ورجبوا اليوم ألا يكون الغنم لغيرهم دونهم ، فقد اندفعوا في حدة إلى مصوع ، وهنا ثار سخط الباب العالي ، فأرسل وابلا من الاحتجاجات إلى وزارات الخارجية

الأوربية جميعها غير أن الدول العظمى كانت منهمكة في تثبيت ممتلكاتها الخاصة إلى الحد الذي حال دون أن تأبه كثيرا لهذه الإحتجاجات ، وربما دفعتها لهذا الإهمال دواع أخرى .

واشترك الفرنسيون كذلك في التهافت على هذه الغنيمة ، أما الشعب الوحيد الذي لم يربح شيئا فهو الشعب المصرى الذى كان يناضل فى سبيل الخروج وإخلاء البلاد ؛ وليس من شك فى أن سلطان تركيا هو الذى منى بفقدان أملاكه ؛ غير أن الواقع أن مصر هى التى احتملت الخسارة ؛ إذ كان سلطان الباب العالى على مصر فى ذلك الحين قد أمسى إسميا .

ولقد كان نصيب بريطانيا فى ذلك الحين ، أنها قصرت جهودها على حماية مصر نفسها ، غير أن الظروف قهرت لورد سالسبرى ، الذى خلف مستر جلادستون ؛ فأرغمته على أن يوسع دائرة الجهود البريطانية ، فاستقر العزم فى جد على تهدئة الحالة فى السودان فى حدوده التى تطوقه اليوم ، فواجهت الإنجليز والمصريين خلال جهادهم فى إخلاء السودان ثلاث معارك حربية ، فقد هزم الدراويش عند سواكن قبيل ختام سنة ١٨٨٨ ، ثم نشبت فى أغسطس من العام التالى معركة خطيرة أخرى عند « توسكى » كانت السبب فى إعادة الأمن والهدوء إلى وادى النيل ، إذ هدمت الهزيمة بأس الدراويش ، ومنى الدراويش بعد ذلك بهزيمة ثالثة فى صدر ١٨٩١ عند طوكر ، أدت إلى عودة الأحتلال لهذا الإقليم ، فعاد الجزء الأكبر من الشطر الشرقى فى السودان تحت نفوذ القاهرة . وقد كانت استعادة السودان أمرا لا مفر منه — لا لكى تعود مساحة واسعة عريضة لوليها — بل لما فى الأمر من مساس بالشرف البريطانى .

ورأت الحكومة البريطانية بعد ذلك مدفوعة بعزم ثابت وإيمان عميق أن عليها واجبا لا بد من تأديته ، فأخذت على عاتقها إنهاض مصر المحطمة ؛ فلما

تهيأت مصر وعادت الروح المعنوية لجيشها ؛ وبات المال كافياً في خزائن البلاد أدت هذا الواجب ، فعينت ضابطاً بريطانيا برتبة لفتننت من فرقة المهندسين الملكيين سرداراً للجيش المصري وقد سبق له أن درس مساحات واسعة في مصر وفلسطين دراسة تخطيطية ؛ وكان شاباً مليماً بالحركة والنشاط ، بارعاً إلى أبعد مدى ؛ اشترك في القتال الذي دار في السودان . فكان هذا السردار هو سير هيربرت كتشنر Sir Herbert Kitchener الذي قام بأعمال خطيرة فخالفه النجاح في جميع خطواته ، لأنه لم يدع الأمر للفرص ؛ بل كان يدرس كل شيء بنفسه ، وقد جمع في يديه وحده أكبر حظ من السلطة ، وتوفر على العناية بدقائق الشؤون الحربية ؛ فكان مصيباً في حذره الذي رعى به حملة الخرطوم مع الجنود المصريين ، غير أن رغبته في الانفراد بالسلطة وحده ، وكراهيته لإشراك غيره معه كانت موضع النقد فيما بعد في حملة أشد خطراً .

وفي ٦ يناير سنة ١٨٩٢ ، مات الخديو توفيق ، ولما نزل الخليفة الحظم شوكة في جنب السودان ، خلفه ابنه الشاب عباس حلمي الثاني وكان لا يزال في الثامنة عشرة من عمره ؛ فاتجه بفكره نحو عمه فؤاد يلتهمس عنده النصيح والمعونة مدفوعاً بهزة المفاجأة وبالكرهية التي نمت في قلبه في صدر أيامه للورد كرومر ولأغلب ما يصطبغ بالصبغة الإنجليزية . وكان الأمير فؤاد عندئذ في الرابعة والعشرين ؛ فلم يكن هناك تفاوت ملموس بين عمريهما ، إلا أن هذا التفاوت كان كافياً لأن يجعل البون شاسعاً بين إدارتهما .

فدعا عباس الثاني الأمير فؤادا إلى مغادرة فينا ، وعرض عليه أن يوليه قيادة قسم من الجيش المصري مع منحه رتبة اللواء ؛ فقبل فؤاد العرض وعاد إلى القاهرة .

وقد بين فرمان الذي أعلن ولاية عباس الثاني خلفاً لتوفيق ، العلاقات

بينه وبين الباب العالي في وضوح ، فذكر في عبارات دقيقة صريحة أنه سيعهد بالإدارة المدنية والمالية في مصر إلى عباس الثاني والذي ذكر من ذريته .
ثم أكد أن المصريين جميعاً من رعايا الدولة العثمانية ؛ وحتم جباية الضرائب باسم السلطان ؛ فلم يدع هذا مكاناً لوجود دولة مصرية ، أو جنسية مصرية قائمة بذاتها .

وقيل إنه ليس للخديو الحق في عقد معاهدات سياسية مع الدول الأجنبية ؛ فإذا اجتمعت الدول الأوروبية في مؤتمر مثل مصر فيه مندوب عثماني .
وكانت مصر عند ما عاد إليها الأمير فؤاد في وضع دستوري أشبه ما يكون بالوضع الذي تركها عليه عند ما غادرها ، فعلى الرغم من أن الجنود البريطانيين نزلوا إلى البلاد فإن إنجلترا لم تعلن ضم مصر إليها ، ولم تعدها بين ممتلكاتها ، بل كانت وعودها تقضى برفع هذا الاحتلال عند ما تسترد مصر مقدراتها المالية والسياسية .

وكانت حالة السودان قد تغيرت إلى مدى بعيد ؛ فضاقت منه مساحات واسعة ، وكان النضال الخطير في سبيل استعادة السيطرة على الجزء الباقي لا يزال في مرحلته الأخيرة ؛ إذ لم تنشب المعركة الحاسمة التي حطمت الدراويش نهائياً إلا في سنة ١٨٩٨ . فقد جمع كتشنر قوة بلغ عددها حوالي ٢٢ر٠٠٠ رجل على مسافة أربعين ميلاً جنوب الخرطوم ؛ وهناك تحت أسوار أم درمان . وفي ٢ سبتمبر احتدمت المعركة المرتقبة بين قوة سير هيربرت وقوة الدراويش . وكان هؤلاء قد جمعوا آلافاً من الأشداء يفوقون كثيراً في عددهم قوة كتشنر . غير أنهم كانوا فقراء إلى البراعة الحربية الفنية ؛ فاندفعوا في شدة يواجهون القوة الإنجليزية المصرية فخصدهم مدافع مكسيم وطلقات البنادق السريعة التي أجاد استخدامها جنود كتشنر الذين درّبهم فخذقوا الفن وبرعوا فيه .

وكان علم المهديّة الأسود والأخضر وسط جموع الدراويش الذين كانوا يقذفون أنفسهم في شجاعة نحو الصفوف المصرية البريطانية ، فقضى حول هذا العلم ألوف تتبعها ألوف في جراءة طائشة ، فلا تسكاد نيران الأسلحة الحديثة تنسف صفا حتى يحتمل مكانه صف آخر ، فلما دارت الدائرة على الدراويش ، كان عدد القتلى من جيشهم البالغ ٥٠.٠٠٠ جندي لا يقل عن ١١.٠٠٠ قتيل و ١٦.٠٠٠ جريح . والواقع أن القتال لم يستغرق سوى مدة قصيرة لم تتجاوز بضع ساعات ، ولذلك تعد معركة أم درمان بين أقسى المعارك الدموية التي نشبت في تاريخ العالم ، فقد كانت خسائر الدراويش فادحة لا تتناسب مطلقا مع ما منيت به قوات كتشنر ؛ إذ كان نصيب البريطانيين تسع ضباط واثنين وعشرين ومائة جندي بين قتيل وجريح ، ونصيب المصريين ، تسع ضباط وواحد وأربعين جنديا ، ودخل الجنود أم درمان بعد ظهر ذلك اليوم بذاته ، ورفرف العلمان البريطاني والمصري على معقل المهديّة الأخير ، وبعد يومين أقيمت حفلة مماثلة في الخرطوم ، ورغم مضي ثلاث عشرة سنة منذ وفاة غوردون ، فقد تلقت إنجلترا نبأ الانتقام له في حماسة رائعة ، وترحيب عميق .

وفي هذه الساعة الحرجة فر الخليفة ومعه عدد كبير من أتباعه ، فظل يتنقل مدة تزيد على العام في مجاهل البلاد ، وفي أصقاع بعيدة يستحيل على القوات النظامية أن تصل إليها ، حتى بلغ النيل في نوفمبر سنة ١٨٩٩ ، فبذل سير ريجنالد ونجت Sir Reginald Wingate الذي خلف كتشنر في سردارية الجيش المصري عدة محاولات بارعة مكنته من مفاجأته ، حيث قتل هو وأبرز أعوانه فصفا السودان وغمرته الطمأنينة .

وهنا طرأ على العلاقات الإنجليزية المصرية تغيير دقيق بارز ، فإذا كان قد قضي باحترام الأمر الواقع في مصر ؛ فقد كان حتما على مصر وبريطانيا العظمى أن يرتبطا في السودان في شركة متساوية .

وكان من نتائج سوء الإدارة المصرية أن ضاع السودان ، بل لقد أذاعت هذه الإدارة الاضطراب والفوضى في مصر نفسها ، فتدخلت بريطانيا ، وساعدت مصر في جهادها العنيف في سبيل برئها واستعادة استقرارها وتمهيتها لاسترداد السودان ، غير أن إنجلترا احتملت أكبر قسط في استعادته ، فلولا بريطانيا العظمى لما استطاعت مصر أن تتغلب على الدراويش ، بل لقد كان موقفها خطيراً إلى حد كان من العسير عليها معه أن تصدم عن اجتياح أراضيها ذاتها ؛ وربما كان في هذه الظروف ما يبرر ضم السودان باسم إنجلترا ، غير أن حملة السودان كانت تسير باسم الخديو ، وقد احتملت الخزينة المصرية أوفر قسط من الثمن ، ولذلك استقر العزم على تحديد حقوق العرشين الشرعية في السودان ، عرش ملكة إنجلترا ، وعرش خديو مصر ، فعقدت إتفاقية ١٨٩٩ ، التي اكتسحت دعوى الباب العالي في ملكيته ، وأقرت بريطانيا على أنها أكبر مساهم في هذه الشركة التي كان عليها أن تحكم هذه البلاد العريضة .

فقام بين المصريين من وجه مصر النقد لهذه الإتفاقية ؛ فأعلن أن حملة السودان إنما أدت مهمتها باسم مصر ولصالحها وأن في اشتراك إنجلترا مع مصر في السيطرة على السودان اغتصاباً لحقوقها الشرعية ؛ وكان في مصر نفسها إلى جانب ذلك اضطراب فكري عميق ؛ فهذه إنجلترا قد دخل جنودها القاهرة والإسكندرية ؛ ولكن الحكومة البريطانية لم تعلن ضم مصر إليها ، بل أعلنت أنها ستبذل كامل جهودها في تنظيم البلاد ، فلما أيقن المصريون أن بلادهم لم تضم أدركوا أنه من العسير أن يلمسوا الفرق بين السياسة البريطانية الواقعية ، والسيطرة البريطانية التي استكملت جميع الأوضاع والمظاهر ، فقد قيل أن الخديو سيمنح حريته في العمل كاملة ، فلما ألحت بريطانيا على الخديو ووزرائه أن يأخذوا بوجهة نظرها ، تحير المصريون في محاولتهم التوفيق بين تصريحات إنجلترا السياسية وسياستها العملية .

عاد الأمير فؤاد إلى مصر إذن فألغى القلق السياسي قد مزقها شطرين ،
ووجد في دائرة البلاط لونيين فأما مع الخديو عباس الثاني ، وإما ضده ، وكان
الخديو شابا متسرعاً مندفعاً يمتت السيادة البريطانية . فكانت السياسة الداخلية
كثيرة التعقيد ، وكان حتماً على من يستظل بظل عباس الثاني أن يعد مشاغبا
فألغى الأمير فؤاد نفسه في مركز شديد الصعوبة ، فقد تبع والده في منفاه ، وناله
رذاذ مما ألقوا باسماعيل ؛ وتطلع الكثيرون من حاشية القصر إلى وجوده في
القاهرة بعين الريبة العميقة ، وكان عليه أن يصفي لحجج هذا الفريق مرة ،
أو لتعننت ذلك الفريق مرة أخرى . وكان موضعه من ابن أخيه ككبير ياورانه
مبعثاً للاضغينة والحسد ، بل وكثيراً ما كان مثيراً للغیظ مهيجاً للحفيظة ، فكان
على الدوام محفوفاً بالمخاطر ، ولطالما فكر في جد خلال ثلاثة أعوام من ١٨٩٢
حتى ١٨٩٥ — في أن يسلك سبيل الحزم ؛ غير أنه اتضح أن نهج مثل هذا
السبيل مما يحمله جهداً مضيعاً ، ولذلك قرر فجأة أن يخلى بين نفسه وبين سياسة
مصر الملتوية الملتهبة ، فاستقال واعتزل وظائفه جميعها ، وبدأ أمام العالم فرداً عادياً .
وكثيراً ما وقف فؤاد موقف المعارضة من عباس الثاني ، غير أن أغلب
هذه المواقف ظل خفياً لم يظهر ، فقد هيأت الظروف لفؤاد الرحلة إلى البلاد
الأجنبية ، فوسعت هذه الرحلة مداركه ، وهذبت رأيه ورققت مزاجه ، فدعاه
ابن أخيه إلى مغادرة أوروبا حيث اكتسب رضاء السلطان ، ليعود إلى البلاط
الخديوي فيمده بصائب رأيه ، فقدم فؤاد نصحه ؛ غير أنه لم يؤخذ به مطلقاً ؛
وقد كان يتوقع لمكانه ككبير الياوران ، ولرابطة القرابة التي تصله بالخديو ، أن
يمنح لونا من السلطة ، ولكن الواقع أنه منح هذه السلطة اسماً لا حقيقة ، فكثيراً
ما كان يمنح القصر نصحه وتدييره ، فيستمع إليه عباس ، ولكنه ينتهي إلى
أمر يناقض ما بذل إليه من نصح . والواقع أن عباساً وفؤاداً كانا حديثين ،

ولكن أحدهما كان أصغر من الآخر ، ولم يكن فؤاد يرى في ابن أخيه العنيد غير فتى مرهق ، فلما أعلن هذا الرأي نشبت بينهما المعركة الأخيرة ؛ وفي ثورة هذه المعركة الكلامية استقال فؤاد من منصبه ، فهدأ عباس وبذل غاية جهده في إقناع عمه بالعدول عن رأيه ، لأنه كان — رغم توتر علاقتهما — يؤمن بما يضيفه عليه وجود من له مثل خبرة فؤاد بالمزاج الأوروبي ، إلى جانبه ، غير أن الأمير فؤادا أصر على رغبته ولزم رأيه ، ثم ذكر لعباس أنه لا يقبل أن تعصف به الزوابع السياسية المتصلة التي تهب على القصر ، وأنه يفضل أن يوجه نشاطه نحو اتجاهات لا تثير ريبة ولا تبعث ظنا .

وليس من شك في أن الأمير فؤادا كان مصيبا في التزامه هذا الموقف ، فلم يكن ثمة بارقة أمل في أنه سيصير ملكا على مصر ، فكان في بعده عن السياسة ازدياد لسلامته وتقوية لمركزه . فظل بمعزل منذ هذه اللحظة حتى عام ١٩١٧ ، عدا عام ١٩١١ إذا اعتبرنا هذا استثناء — الذي رافق فيه عباسا في رحلته إلى إيطاليا . وكان طبيعيا أن يرافق فؤاد الخديو وأن يكون له خطره في الرحلة لخبرته بهذه البلاد ، ولعلاقته الودية مع بيت ساقوى ، ومع الكثيرين من رجال إيطاليا السياسيين ، فلما تقابل عباس مع الملك عمانويل في ركونيجي Rocconigi استقبل في حفاوة ممتازة ، إذ لم يكن عمانويل قد نسى الأمير فؤادا المصري الشاب الذي خدم في حامية روما برتبة لفتنت ، فاغتبط عباس بهذا الاستقبال كثيرا لأنه كان يعتمد — إلى حد بعيد — على مكانه من إيطاليا في مناوشاته مع الحكومة البريطانية ، وقد شجع الأمير فؤادا على أن يعمل على توطيد هذه العلاقات وتقويتها ، وحرص الأمير فؤاد من جانبه ، كذلك على صلته بالبلاط الإيطالي وركن إليها ، ولكنه اختبرها بعد ذلك بعامين ، فتبين له أنها أهون مما زعم .

وحدث خلال سياحته مع ابن أخيه في أوروبا ، أن تقدم إلى عراف نابه ، له نبؤات كثيرة معروفة بارزة ، فأكد له العراف في جد وحرارة ، أنه سيموت ملكا ، فلم يكن ثمة ما هو أغرب أو أبعد احتمالا من هذا النبأ ، ولكن العرافين يطبعون في عقليات الشرقيين خيالات عجيبة ، وقد أثر هذا النبأ في فؤاد واهتز له فلم ينسى أبدا عبارة العراف ، حتى بدا عام ١٩١٣ كأنما توشك النبوءة أن تتحقق . فقد برز خلال الحمى السياسية التي تلت الحرب بين البلقانيين المتتابعين ، اسم الأمير فؤاد أحد أسباط محمد علي الكبير ، منشى الأسرة الخديوية وابن ألبانيا القلقة ، وكان الرأى يتجه إلى أن يقبل الأمير فؤاد عرش ألبانيا ، ورأى فؤاد الذى طالما درس الشؤون الألبانية فارتاح إليها ، أن وحدة الأصل والدين التي تربطه بهذا البلد تؤهله لاعتلاء عرشه ، فأعلن أنه إذا دعى لألبانيا فلن يرفض تاجها ، غير أنه لم يذكر بين المرشحين الرسميين لهذا المركز السامى ؛ إذ اعتمد على الروابط التي تصله بهذا البلد ، وعلى تعضيد إيطاليا له ؛ واطمأن إلى أنها كفيلة بأن تصل به إلى غايته ، إلا أنها لم تكن في مثل القوة التي زعمها لها فلم يفز فؤاد ببيغيته ، وقد ظل بعد ذلك دون توفيق سنوات عديدة .

و بعد ذلك أخذ الأمير فؤاد الموفور النشاط ، يبدي ضروب نشاطه في وجوه تتصل بتطور الحياة العقلية والعلمية في مصر ؛ فأحب هذا اللون من النفوذ الذى أكسبته إياه جهوده ، غير أنه لم يكن ليستسيغ كثيرا هذا النهج الذى كان حتما أن يتبعه هذه المعاهد التي رعاها إذا ما أريد لها النجاح ، فاضمحت تلك المنشآت وذوت ، غير أنه عرض في هذا الجهاد مزاجه وأسلوبه ، فلما ماتت فجأة إحدى منشآته ، كان هناك من قال خاطئا إن أميرا في مثل اندفاعه لا يمكن أن يبرز ليشغل مركزا ساميا .

الفصل الرابع

جهوده قبل الحرب

ذكر لورد ملنر في كتابه الذي أخرجه عام ١٨٩٢ ؛ وهي نفس السنة التي عاد فيها الأمير فؤاد من منفاه ، في معرض الحديث عن الثقافة المصرية العبارة التالية : « إذا تطلعت إلى مستقبل مصر القريب فإني أعلق على استنارة طبقة الموظفين وتطور عقلياتهم ، أهمية تفوق تلك التي أعلقها على تطور الحياة النيابية فيها » .

فقد عاد الأمير فؤاد فألقى نظام التعليم في البلاد على أسوأ حال من الفوضى إذ كان دينيا خالصاً يفتقر إلى الكثير من الجد والحرارة . كانت المقدرة على قراءة القرآن ثم تلاوته في النهاية بعد حفظه هي الأساس الأول والأخير فيه . ولكن فؤاداً كان قد عرف الجامعات في إيطاليا والنمسا ، ورأى أنه ليس لعالم الغرب وفنونه سوى صدى ضعيف في بلاده ؛ فالجميع يتحدثون عن التعليم دون أن يخطو أحدهم في الأمر خطوة عملية ؛ فلم يكد يخلص نفسه من أعباء المناصب الرسمية ، حتى درس هذا الموضوع فأدرك أن التعليم يسير في مصر في حدود ضيقة شديدة الضيق ؛ فحاول أن يقنع مواطنيه أن ثمة بعيداً عن كتب الشريعة الدينية ينابيع صافية أخرى تبعث الحقيقة وتنفض من العلم فنوناً رائعة .

ورأى الأمير فؤاد أن أكثرية المصريين يكرهون إنفاق المال في سبيل تعليم أبنائهم ؛ وأن غالبية الباشوات أجهل من أن يدركوا أن العلم سبيل النجاح وأنهم ينفرون من كل شيء أوروبي وينظرون إلى التعليم في كثير من الشك

والريبة . فكان عليه أن يحطم الكثير من العقبات ؛ غير أنه كان يلزم الحذر عند البدء في تنفيذ أى مشروع يعرض له ، وبالرغم من المعارضة الشديدة والمحاولات التي بذلت لعرقلة مشروعاته ؛ وجه الأمير فؤاد عام ١٩٠٦ نداء يفتتح به اكتباباً لإنشاء جامعة مصريه . إلا أنه من غير الممكن أن يقال إن الاكتتاب لقي إقبالا حماسيا حاراً ، فقد مضى عامان حتى بلغ المال المجموع عشرين ألف جنيه . ومهما يكن فقد افتتحت الجامعة عام ١٩٠٨ واختير الأمير فؤاد ليكون الرئيس الأعلى لها .

واستطاع الأمير فؤاد بما له من العلاقات مع البلاد الأجنبية أن يكون مكتبة تضم حوالى خمسة عشر ألف مجلد ، يعد كل مجلد منها تحفة لها قيمتها . وقد بذل في هذا العمل جهداً كبيراً تغلب فيه على الكثير من الصعاب . وأمكن إقناع نفر من أساتذة أرقى الجامعات الأوروبية بالحضور إلى الجامعة المصرية وإلقاء سلسلة من المحاضرات فيها . ولبت وزارتا التعليم في فرنسا وإيطاليا رجاء الأمير فؤاد الشخصى ؛ ففتحت أبواب مدارسها الثانوية في وجوه الطلاب المصريين الشبان الذين اختارتهم ورضيت عنهم جامعة القاهرة . وقد بذل من ماله الخاص الكثير من نفقات هذه الزيارات ، ويدلنا اعتماد الأمير فؤاد إلى هذا الحد على جيبه الخاص في مد الجامعة التي خلقتها جهوده بحاجتها من المال ، على ضالة المعونة المادية التي كان يقدمها المصريون أنفسهم .

ثم قامت إلى جانب ذلك عدة مدارس خاصة . روعى في تقدير مصروفاتها أن تظل من القلة بحيث تجذب إليها التلاميذ ؛ غير أن هذا قد دعا بكل أسف إلى انحطاط مستوى التعليم فيها .

وليس من شك في أن قلة النجاح التي لقيتها الجامعة في أعوامها الأولى إنما ترجع إلى ضالة المعونة المادية التي قدمتها الحكومة ، قبل أن ترجع إلى

خسارة ما قدمه الأهلون أنفسهم وعلى الرغم من ضعف المقدرة المادية حاول الأمير فؤاد أن يقيم للجامعة بناية تتفق وغرضها ، على أن تمدد الدولة بما يكفل لها الحياة في طفولتها .

ولا بد أن نلاحظ أن فرنسا وإيطاليا فتحتا أبواب مدارسهما الثانوية في وجوه الطلاب المصريين ، بينما كانت هناك دولة أخرى ترغبها مصالحها على الاتصال بمصر لم تصطنع مثل هذه السياسة ، وليس من شك في أن فرنسا وإيطاليا كانتا تكرهان وجود الإنجليز في مصر ، لذلك رحبتا بالشباب المصري الذي ستوجه ثقافته بطبيعتها إلى اتجاه لا يتفق وصالح بريطانيا .

وإذ رأى الإنجليز تلك الحملة التي وجهت إليهم لتجريح موقفهم السلبي نحو التعليم في مصر ، أعلنوا أن خطتهم السياسية العامة تحول بينهم وبين أية محاولة مباشرة ترمي إلى نشر الثقافة البريطانية ، وأنهم حتى لو فرضت وسمحت لهم سياستهم بالعمل لحالت بينهم وبين تنفيذ غرضهم في ذلك الحين ، عقبات مادية لم يكن من الممكن اجتيازها .

ومهما يكن حظ هذه الحجة من الوجاهة ، فالحقيقة أن الحكومة البريطانية كان في استطاعتها أن تخلق لنفسها دعاية واسعة مجدية بما لها من الموارد الكثيرة الوفيرة ، لو أنها أنشأت جامعة من مالها الخاص ، ولما كان من الهين عليها إذن أن تتمكن من العقول المصرية ، ولكن الذين يعنون بأراء الآخرين ، إنما هم شعوب أخرى .

ولقد سمح جهود الإنجليز في هذه الناحية للثقافتين الفرنسية والإيطالية أن تغزوا العقلية المصرية إلى مدى بعيد ، ولم تعد الجامعة المصرية في ذلك الحين سوى مورد يغتذى منه الشباب المتوثب الذي سرعان ما أصبح صيداً للمتطرفين .

ولو تذهبت إنجلترا للأمر من قبل فأولتته عنايتها ، لاختلقت مصر عما هي عليه اليوم اختلافاً بيناً .

وعند ما أحييت عام ١٩١٣ إدارة المدارس الأولية وبعض المدارس الأخرى إلى مجالس المديرية ، استقال فؤاد من رئاسة الجامعة ؛ ولقد كان من الأفضل لو أنه ظل في إدارة مثل هذا المعهد الجامعي القوي إذ كان إدراكه لوجوه التعليم أكثر اتزاناً مما خلفوه في هذا المركز ، فكان يؤمن كثيراً بالناحية العملية . وكان من الهين أن تكفل جامعة القاهرة لبنائها ، تحت إشرافه ، لولا التعليم الذي يتفق وحاجة بلاده . ولذلك تعاني مصر الآن نفس الكابوس الذي يجثم فوق صدر الهند ؛ فإن عدداً هائلاً من الطلاب يخرج كل عام ، وقد هيأه لولا تعليمه ليشغل وظائف لا وجود لها ، بل وليس من الممكن أن توجد في مجتمع عصرى في مثل الكثرة التي تستنفد كل هذا الإيراد الموفور .

ولقد سمح الشرق ، وعلى الأخص مصر والهند ، للفكرة الجامعية أن ترتفع إلى قمة طريقها بينما هذا الشرق أو هذان القطران يحتاجان إلى لونا في مستوى المدرسة البريطانية العامة ، لولا ليس بين البلاد من هي أقدر على تقديمه من بريطانيا العظمى . فالشرق يتطلب إنساناً عملياً ، كثير الإعتداد بالنفس يحمل شارة المدرسة القديمة في إنجلترا ، مهياً لأن يسلك طريق الصناعة أو التجارة أو أية حرفة أخرى بعزيمة ثابتة وإيمان عميق يكفلان له الفوز والنجاح .

وقد جرت الجامعات على تخريج دفعها السنوية من الشبان الذين يتوهمون أن الحصول على الدرجة أو الشهادة معناه امتلاك العصى السحرية التي تفتح الباب إلى الوظيفة الحكومية ، حيث الأمن والدعة والطمانينة ، فهؤلاء الشبان يعوزهم المران الفنى ، فهم لذلك أعجز من أن يخلقوا لأنفسهم عملاً ، وفي مصر على وجه خاص يندر نسبياً طلب العامل ؛ فالذين يحصلون على عمل في هذا

الميدان الضيق . إنما ينالون أجراً زهيداً لكثرة العمال وقلة العمل .
وكذلك بذل الأمير فؤاد في هذه الفترة التي سبقت الحرب جهوداً موفقة
في إحياء الجمعية الجغرافية المصرية ، التي أسسها الخديو إسماعيل عام ١٨٧٥
« لدراسة أقاليم أواسط أفريقيا والأصقاع المحيطة بها والمعاونة على كشفها »
وكانت مهمتها إنارة طريق البحث عن البقاع التي لم يتم كشفها أو التي كانت
لا تزال سرّاً مجهولاً ، وأن تعنى بالكشف وتساعد البعثات الكشافية في أفريقيا
ولم يكن غرض إسماعيل أن تكون مظهر اشكليا فحسب ، ولكن سرعان ما فترت
عنايته بها . والواقع أن مصر كانت لا تعلم عن السودان إلا قليلاً عندما اغتصبه
الدرراويز منها . ومهما يكن من شيء ؛ فقد كان الإحتفال بافتتاح هذه الجمعية
في عهد إسماعيل رائعا وعظيما ، وكان رئيسها الأول العالم النابيه الدكتور
شوينفورث Dr. Schweinforth ، وبين أعضائها الأوائل ستانلي Stanley
وبورتون Burton ، ونوردنچولد Nordenskjold ، ودي لسيبس De Lesseps
وجس Gesse ، والأمير بورجيز Prince Borghese وميتشل Mitchell وكلهم
أعلام في تاريخ الكشف الأفريقي ، تشهد أسماؤهم بروعة إفتتاحها ، غير أن
الجمعية لم تضيف لجهودها الموفقة الخالدة التي بدأت بها عهدا غير القليل .
وحقيقة أن الجمعية استردت بعض حماسها الأولى بعد تولية توفيق إلا أن عهد
الأكتشافات الأفريقية العظيمة كان قد أدرك نهايته ، ولقد كان في استطاعة
الجمعية أن تقوم بأعمال نافعة جلية في السودان ، غير أنها أهملت مثل هذا
الاتجاه إهالا مطلقا ، حتى لقد ظلت مساحات واسعة منه دون خرائط تصورها ،
ولم توضع للنيل سوى مصورات بسيطة ضئيلة النفع قليلة الجدوى . وحاول الأمير
توفيق عقب إستعادة السودان أن يوقظ الجمعية للاضطلاع بمهمتها ؛ غير أن
السودان كان في حالة سيئة ، وكانت المعاونة التي لقيها فاترة ، فاتجه نحو سبل

أخرى ، فماتت الجمعية موتا طبيعيا قبيل الحرب .

وعاد بعد ذلك فؤاد لهذا المعهد فعدل قانون الجمعية عام ١٩١٧ ووجد منهاجها حتى يتفق وحاجة العصر الحديث ، وأنشأ لها متحفا لعلم الأجناس البشرية ، وأمر الآتعى الجمعية بشئون الأصداع المجهولة أو التى لم يتم كشفها فى أفريقيا القصوى ، وأن تقصر جهودها على دراسة وادى النيل فتضع له الخرائط المفصلة وتؤلف فى تاريخه ولهجات لغاته المؤلفات والكتب .

لذلك كانت جهود جمعيته هذه ومشيلاتها من الجمعيات الأخرى عاملا يصون لمصر كنوز فراعنتها ، ويرسم للتنقيب عنها حدودا منظمة ، ويفرض للبحث عنها ترخيصا معيناً .

وفى سنة ١٩١٢ وجه الأمير فؤاد عنايته نحو الأسماك وصيدها ، فقد تبين أن مصر لا تعرف عن الأسماك شيئا فى حين أن لها سواحل طويلة ، بينما خطت الأمم الأخرى منذ منتصف القرن الماضى خطوات واسعة موفقة فى دراسة البحار والأحياء المائية ، فجاء معهد الأحياء المائية بالاسكندرية وليد جهوده ، وإذا استثنينا الأبحاث التى أجريت عام ١٩١٢ تحت رعاية المتحف البريطانى لدراسة الحفريات الجيولوجية ، فإننا لا نكاد نلمس أى مجهود جدى لدراسة مصايد الأسماك إلا تلك العناية الطفيفة التى وجهت نحو بحيرات الفيوم الواسعة التى استهلك السكان محصولها .

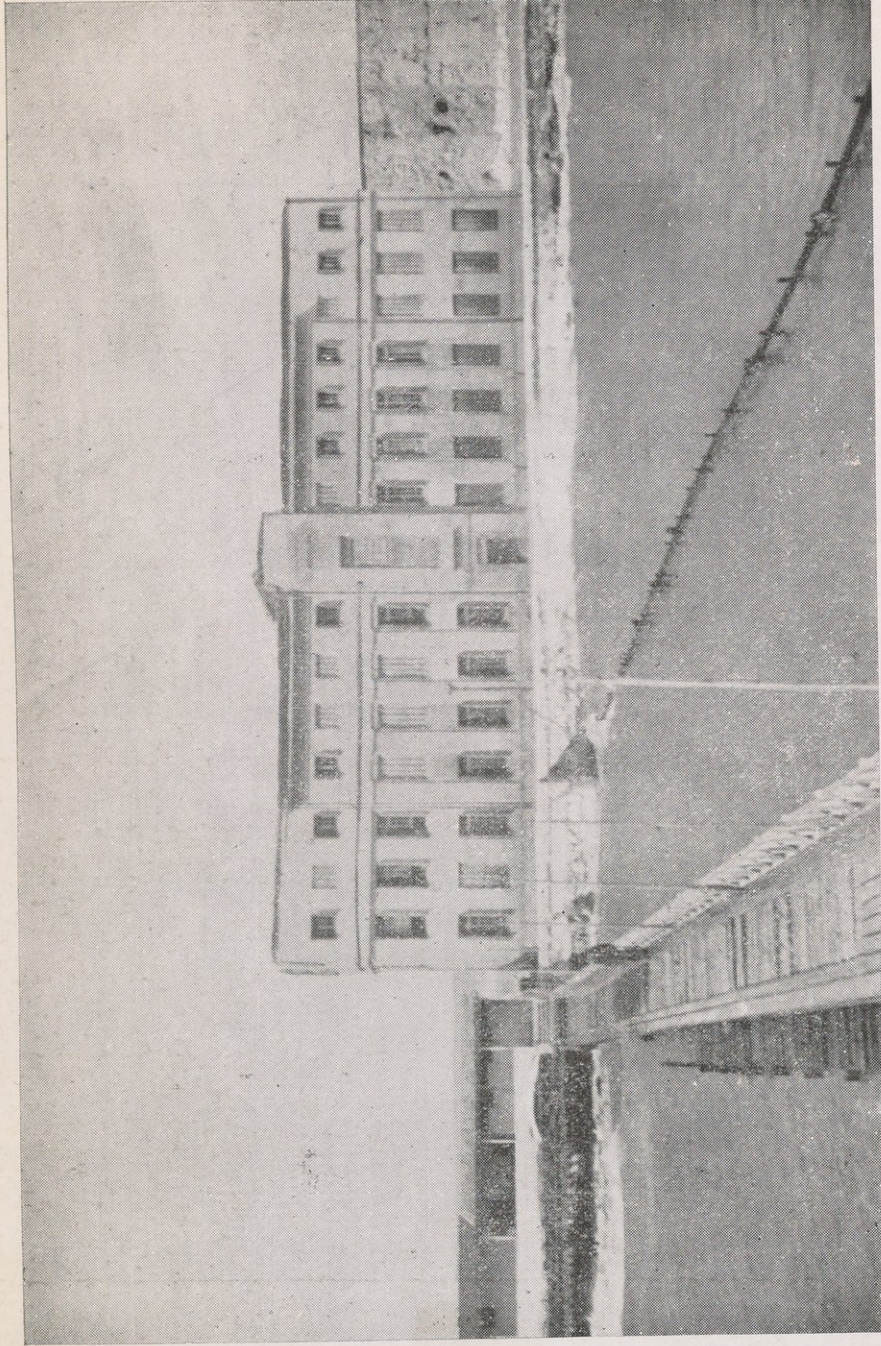
أما فى أوروبا وأمريكا ونيوزيلند واليابان فقد أنشئت وتنشأ محطات لدراسة الأحياء المائية فكان لها أبعء الأثر فى تحسين وسائل صيد الأسماك وتقدم الصناعات القائمة عليها ، بينما كانت مصر تنظر إلى هذا الموضوع بعين الجود ، وأما هو فلم يجد صدى لصوته خلال أعوام طويلة ، غير أنه واصل الدعوة لرأيه ووضع الأسس الضرورية لتحقيقه ، فبذل فى استمساكة بمشروعه

جهدا كبيرا؛ إذ لم يخطط المشروع خطوة عملية إلا سنة ١٩١٥ بعد نشوب الحرب ،
ولم يظهر المعهد في عالم الوجود إلا عام ١٩١٧ .

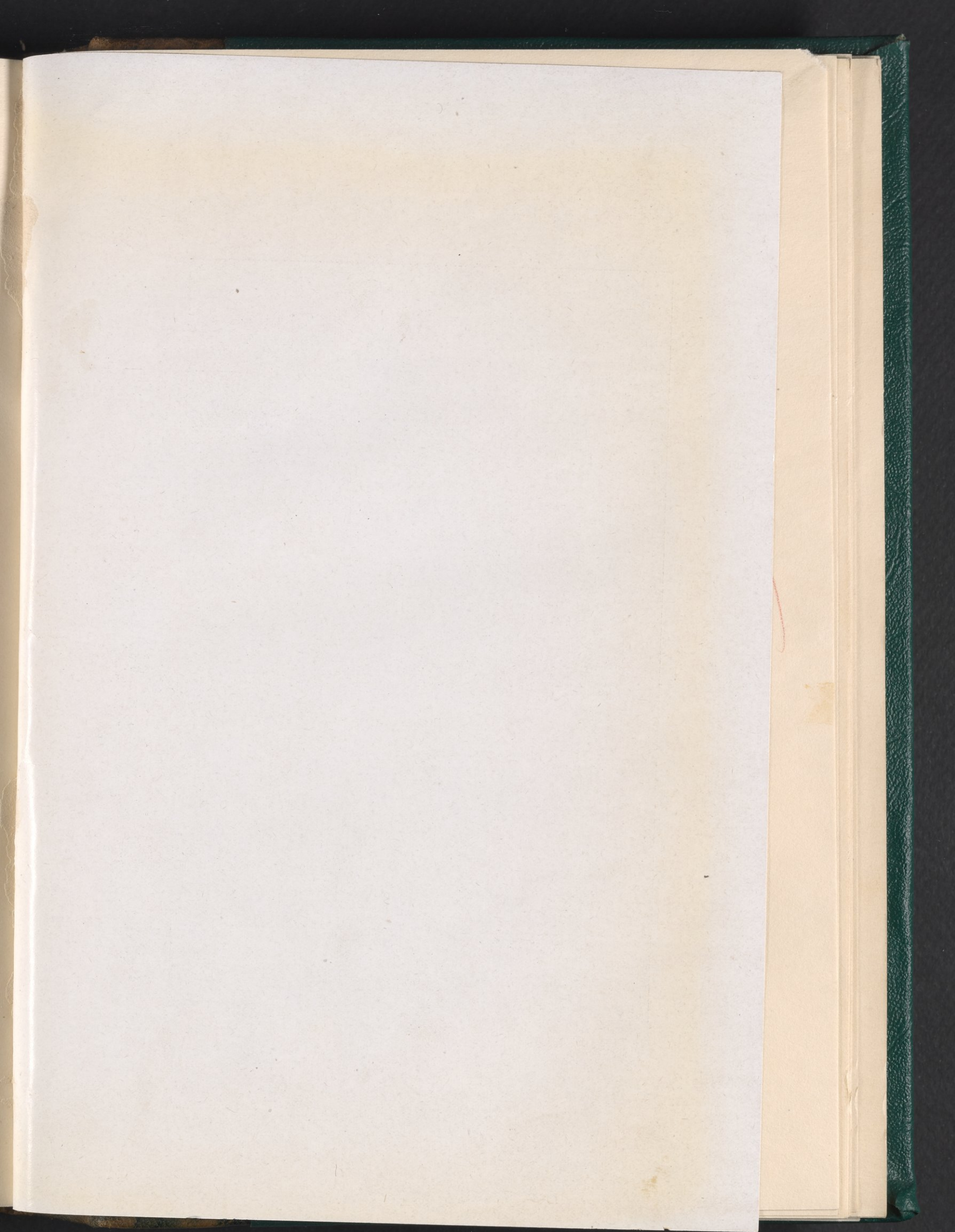
فلما درس المشروع أول الأمر زعموا أن تحقيقه أمر مستحيل ، ولم يبرأ
المشروع ممن صوره على أنه إحدى أماني الأمير الخيالية ، ولم يستطع السواد
الأعظم من الناس أن يدرك فائدته ، فابتسموا وهزوا أعطافهم ، وزعموا أن
الأسماء هبة الطبيعة ، وقالوا إن معهدا كهذا مهما بلغ رنين الأسم الذي يطلق
عليه لا يمكن أن ينجح . أما اليوم فإن المعهد قد سجل لنفسه خدمات جليلة ،
والجهود قائمة على توسيع نطاق خدماته .

وكان « اتحاد ترقية مصر » إحدى منشآت الأمير فؤاد ، وقد نبئت فكرته
في رأسه عام ١٩٠٧ ، وكان غرضه العمل على اجتذبات السياح للبلاد ، فقد
أدرك الأمير فؤاد المدى الذي بلغ إليه اعتماد إيطاليا على حركة السياح فيها ،
ولم يجد مبررا يحول دون استغلال بلاده لهذه الناحية ؛ وعلى الرغم من أن مصر
تمتاز باعتدال مناخها ، ومكانها كمشتى ممتاز للطبقات الناعمة ، فإنها لم تستكمل
استعدادها لاجتذاب السياح وإغرائهم بالبقاء فيها ، فإذا غضضنا الطرف عما في
القاهرة والإسكندرية من الفنادق ، ألفينا مصر فقيرة إلى مثل تلك الأنظمة البارعة
والخبرة الفنية التي تحذقهما سويسرا فتستغلها لراحة زوارها ، وقد قصد الأمير
فؤاد بتكوينه « اتحاد ترقية مصر » إلى أن يخلق للبلاد مصدر دخل جديد ،
فتولى رئاسة هذا الاتحاد وسار به قدما نحو النجاح ، فنظم الاتحاد أعيادا ،
 واجتماعات رياضية ، وسباقا للسيارات ، كما نظم « أسبوع الطيران بهليو پوليس »
المعروف الآن .

ولم يكد الأمير فؤاد يقلل من رعايته لهذا الاتحاد حتى أصابه الاضمحلال



معهد الأحياء المائية باسكندرية



قبيل تبوئه عرش البلاد ببضع سنوات ، فلما تقلد زمام الأمور نفخ فيه روحا جديدة فأصبح اليوم معهدا حيا مثمرا .

وكان بين مشروعات الأمير فؤاد تأسيس معرض للمنتجات الأفريقية ، فحاول أن ينظم هذا المعرض بما عرف فيه من نشاط ، غير أن جهوده لم تتحقق ، وعندما عرضت له فكرة هذا المشروع أول الأمر كان يرى أن أفريقيا وقد غزتها المدنية الغربية يجب أن تجتذب إليها أنظار العالم . فأحب أن يشهد معرضاً يجمع منتجات القارة بأكملها ، فيتمثل فيه المدى الذي بلغته من النجاح وكان غرضه الحقيقي أن يعلن عن بلاده ، وأن يخلق في النفوس أجمل الأثر عنها . ورأى أن مصر هي خير مكان يقام فيه هذا المعرض لموقعها الجغرافي ومناخها الممتاز ، وهذا يستتبع أن تكون القاهرة مقره الطبيعي ، وقد كان يزدري الأقسام الأفريقية في معارض البلاد الأخرى ، واثقا أنها إنما أريد بها وجه التسلية . وكان يبدو عليها النقص والاضطراب بحيث لا تحمل على احترامها من الناحية العلمية مهما روعى في تكوينها من الجد والعناية ، إذ كانت تقتصر إلى الوحدة ويعوزها كمال الانسجام الذي يستحيل بدونه تكوين رأى سليم عن ماهية المعارضات وما تنطوي عليه من حقائق .

وقد تخيل الأمير فؤاد معرضا يكون لمصر فيه نصيب بارز ، وتمنى لو يرى لقناة السويس نماذج دقيقة التفصيل توضح مشاريعها الأولى ، وتاريخ هذا المجرى المائى العظيم ، وحفرها وتطورها ومستقبلها كطريق تجارى . وتصور مجموعة تضم مختلف نماذج الأجناس الإفريقية ، وقسما عظيما يبين الحاصلات الزراعية فى القارة بالتفصيل ، وإلى جانب هذا القسم الزراعى أقساما أخرى لارى تصور المشاريع الهندسية الكبرى التى تؤدى إلى توفير الماء وحسن توزيعه ، وأن يخصص للصناعة رغم تأخرها جناح يوضح دقائق أطوارها الكثرية المختلفة

وأن تمثل فيه حيوانات إفريقيا المشهورة ، بعرض الجلود والعاج والريش وما إليها ،
وأن يخصص فيه قسم للفنون يصور إزدهارها في عهد الخلفاء الأوائل .
وقد وضع الأمير فؤاد مشروعا جذابا يعرض السائحون ببذل أموالهم مفتونين
بسحر المعروضات المختلفة التي تشهد لمصر بمجدها الخالد .

ومن اليسير أن نرى مقدار ما بذله الأمير فؤاد من الجهد العنيف في هذا
المشروع كما بذل في مشروعاته الأخرى ، حتى لقد كاد يصل إلى غرضه في تحقيق
مشروعه هذا ، لولا ما جد في اللحظة الأخيرة من ظروف مفاجئة لم يكن في
وسعه ولا في وسع مصر دفعها .

ولقد أبدت بعض الحكومات الأجنبية رغبتها في تعضيد هذا المشروع كما
شجعت به بعض الهيئات المصرية ، واستطاعت مصر أن تفهم قيام المشروع على
هذا الأساس الذي يرمى إلى إنشاء معرض يجذب الكثيرين من مختلف
السياح عامرة جيوبهم بالأموال ، فأثار هذا في الناس حماسة واغترابا .

وكان مقررا أن يفتتح هذا المعرض في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، غير أن
أكثر الحكومات التي أبدت رغبتها في الاشتراك فيه ، اضطرت قبل هذا
التاريخ إلى الإعراض عنه للعناية بما جد لديها من أمور خطيرة مما دعا إلى
إغفال أمر المعرض .

ولم تقف جهود الأمير فؤاد في هذه الفترة عند حد ، فكانت له على الدوام
أياد بيضاء في تعضيد المشروعات الخيرية دون أن يتغنى من وراء ذلك مظهرا
فطالما أنفق عليها بسخاء من ماله الخاص .

وفي عام ١٩٠٩ ترأس اللجنة المصرية التي قامت « لانقاذ منكوبي فاجعة
إيطاليا » . وفي عام ١٩١٠ قبل رئاسة « جمعية الأسعاف الأهلية » التي تأسست
سنة ١٩٠٧ لأسعاف كل مصاب وسرعة نقله إلى المستشفى ؛ كما عاونت كثيرا في

إنقاذ منكوبي الحوادث العامة ، وأسدت الكثير من معوتها للوقاية الصحية من الأوبئة .

ولم تكن الجمعية موفقة أول أمرها ، ولا يقع اللوم في ذلك على عاتق الذين تطوعوا لخدمتها بل يقع على من تولوا إدارتها ، ومما يؤسف له أن وقع اختلاف في الرأي في إدارة الجمعية حتى سخر الناس منها فقالوا في سخرية ، يجب أن يحل رجال إدارتها محل المتطوعين . وبعد بضع سنوات ، ركدت أعمال الجمعية لكثرة الاتهامات التي تبادلها الأعضاء ، ولكنها سرعان ما استردت حيويتها ونشاطها يوم تولى الأمير رياستها ؛ فأثبتت تحت رعاية فؤاد وجودها ووسعت نطاق أعمالها ، وأصبحت منشأة رئيسية في كيان البلاد لها خطرها في تخفيف الفواجع والأوباء .

وعند ما تولى الأمير فؤاد رئاسة الجمعية لم تكن تملك شيئاً فلم يكن لذلك لها أثر ظاهر ، ولكنها لم تلبث إلا قليلاً حتى أصبح لها مركز فخم ومال موفور ، واستعدادات مناسبة تشمل عدداً كبيراً من سيارات نقل المرضى والمصابين ، ومخازن واسعة غنية بالأدوية والعقاقير التي تصرف للمحتاجين بأقل الأسعار ، أما الفقراء المعوزون حقاً فكانت تبذل لهم العناية وتصرف لهم الأدوية دون مقابل على الإطلاق .

وقد عمد فؤاد إلى ابتكار « نصيب ^(١) سنوي » لتزويد جمعياته بالمال فأنتج هذا المورد دخلاً سنوياً مقداره ٢٠.٠٠٠ جنيه لا تزال الجمعية تحصل عليه حتى اليوم .

وفي عام ١٩٠٨ عند ما استطاع الأمير فؤاد أن يكسب شئون الجمعية النظام والاستقرار ، عاجت ألف مريض ، وقد زاد التعداد السنوي للحالات التي عاوت فيها الجمعية قبل وفاته على ٢٠.٠٠٠ حالة .

(١) اليانصيب المعروف .

وتعتبر جمعية الأسعاف بين مشروعات الأمير فؤاد الناجحة التي تولى رعايتها قبل الحرب ، ويقوم نظام الخدمة في الجمعية على أساس التطوع ، دن أن ينال المتطوعون أى أجر عن خدماتهم .

وقد اعتزم الأمير فؤاد أن يشرف على هذه الجمعية أثر حادث مؤلم وقع في القاهرة أمام عينيه ، وقد راعه تعقيد الإجراءات التي كان لابد من اتخاذها قبل أن تبذل أية محاولة لأسعاف المصاب الملقى عند قدميه . فلما استقصى الأمر تبين أنه في حالة وقوع أية حادثة مهما تكن خطورتها فليس لإنسان أن يلبس المصاب حتى يصل رجال الشرطة وممثلو القضاء إلى مكانها وينتهوا من استكمال الأبحاث التي يتطلبها القانون .

ورقب فؤاد هذا الإهمال والتأخير بنفسه ، وقد قضى المصاب في هذا الحادث قبل أن يتاح لأحد أن يعنى به ؛ فتابع الأمير أبحاثه ، فثبت لديه بعد اتصاله بالأطباء أنه كان من الممكن الإبقاء على حياة الرجل لو أنه أسعف عقب الإصابة مباشرة ولو إسعافا غير فنى ، فلم يكن المصاب يتطلب سوى رجل يقف له النزيف الدموى . فأثار هذا الإهمال الذى أبداه المسئولون في هذا الحادث عواطف الأمير فؤاد ، فتحدث إلى عباس في الموضوع ، ولكن الخديو هز أعطافه الدقيقة التعبير وتساءل عما يمكن أن يعمل .

فوضع فؤاد عدة اقتراحات ولسكنها لم تنفذ لأن نجاحها كان يتوقف على معونة الخزينة . وأخيرا طلب فؤاد إلى عباس أن يعدل نظام التحقيق في الحوادث على أن يتولى هو تكوين هيئة لا تكلف الدولة مالا . فأقر عباس هذا الرأى . وشرع فؤاد في العمل على تنظيم إدارة الجمعية ، فطلب المزيد من المتطوعين ، ومنح كلا منهم شهادة سرعان ما تبين أنها خير ترقية لحاملها عند أصدقاء الأمير إذا ما تقدم إليهم حاملوها يلتمسون إحدى الوظائف ، فتهافت عليه المتطوعون .

الفصل الخامس

الحرب

كان مركز الأمير فؤاد قبل نشوب الحرب العظمى حرجاً ، فلما نشبت الحرب وتبين أن تركيا سوف تنحاز في النهاية إلى جانب أعداء بريطانيا العظمى ازداد مركزه حرجاً . وكان فؤاد في خدمة الباب العالي يوم عاد إلى مصر فأُنفى فيها كما تغلب عليه النزعة العثمانية القديمة .

فقد كان عباس الثاني عثمانياً أوتوقراطياً من كل قلبه يود أن تتركز في شخصه مهام الأمور جميعها ، مدنية أو حربية أو دينية ، وربما كان من الخير لفؤاد أن يتغير نظام وراثته العرش ، وكان عباس الثاني رجعياً في كثير من النواحي ولم يكن في اتصاله بفؤاد يواجه رجلاً نارياً متطرفاً فحسب ، بل رجلاً يرى الكثيرون من المصريين أنه يكن للعرش آمالاً أسمى مما يحملها له عباس .

وقد كان فؤاد أقرب فرعاً في شجرة الوراثة من عباس وفقاً للقانون العثماني القديم الذي يفضل أكبر أفراد الأسرة سنّاً على أكبر الأبناء . وربما لم يستطع عباس أن يعود إلى تلك العادة التركية العميقة ، التي كانت تؤدي إلى قتل الأقارب الأدين من العرش في ندالة ، ولكنه حاول عقب إحدى المناوشات الكثيرة التي كانت تثور بينهما ، أن يفرض عليه رقابة شديدة ، والواقع أن الحب كان ضائعاً بين العم وابن أخيه ، وقد سمح عباس لعقله تحت تأثير رجعيته أن يستعيد ذكرى تلك الأيام التي كان السلاطين الأتراك يحتجزون فيها الذكور من أقاربهم في القصر ، وفي جناح منه يطلقون عليه اسم

القفص احتياطاً لأنفسهم ضد الدسائس والتمرد .
ومهما يكن من شيء فقد أدرك الأمير فؤاد خطورة مركزه عقب أعوام
ثلاثة قضاها ككبير للياوران ، فترك في حكمة تلك المسالك الوعرة التي قد تؤدي
به إلى أن يقف من الخديو موقف الخصام الصريح ، ثم وجه كامل عنايته نحو
شئون انتزعت منها السياسة فخاصت من أوشابها .

فلما نشبت الحرب العظمى كان يسيراً عليه أن يقول إنه كان حريصاً بعيد
النظر ، فهو لم يفعل ما يثير عباساً الجامح ، ولم يسبب وجوده في مصر عدة سنوات
ارتبنا كما ما لبريطانيا .

وقفزت لخياله مرة أخرى نبوءة العراف وقد كان العالم عندئذ يترنح ، فبدا
كأنما دوره يقترب .

وكان عباس في تركيا في زيارة محمد الخامس ، عند ما أعلنت ألمانيا الحرب
وقد تبين أن البقاء مع هذا الرجل عسير على نفسه بعد أن حبب إليه العودة
العاجلة إلى مصر عند نشوب الحرب عام ١٩١٤ ، حتى أن المحاولة الفاشلة التي
بذلت لاغتيال حياته لم تحل دون استمتاعه بمفاتيح البسفور ، ولم تكن مصر
يدورها شديدة الرغبة في عودته إليها .

وظن عباس أن مركزه آمن غاية الأمن ، ذلك لأن إعلان الحرب بين ألمانيا
والحلفاء تلاه إعلان رسمي عن حييدة تركيا .

ثم زعم أنه يقيم على أرض محايدة وأنه إذا كان غيابه عن مصر في الأيام
الأولى من أغسطس سنة ١٩١٤ يقلق بال إنجلترا ، فإنه في إجازة صريحة وليس
هناك ما يمكن أن يتهم به ، على أن عباساً كان يعلم دون ريب بوجود معاهدة
سرية بين تركيا وألمانيا تفرض على الباب العالي أن يعاون الدول الوسطى .
واعتقد أن القوة ستكون في جانب أعداء الحلفاء في الحرب التي ينتظر وقوعها .

ولذلك أيقن أنه لا بد أن يشرف على الموقف عن بعد حتى ينجلي تماماً .
لم يكن هناك في تلك الأيام الأولى للحرب متسع من الوقت للمراوغة أو ارتقاب الحوادث ، وكان حتماً أن تتخذ القرارات الحاسمة في ساعات أو دقائق ، إذ كان العالم في حرب ، والحرب تتطلب العمل ، وكانت بريطانيا العظمى تثق في الشيخ الهرم محمد الخامس إلى حد ما ، وسرعان ما تبين مدى هذه الثقة ، فقد كانت في إنجلترا عند إعلان الحرب بعثة بحرية تركية تبتغي العودة بسفينتين حربيتين بنيتا لحساب تركيا ، ولم تكنا على أهبة الإقلاع فحسب بل كانت تركيا قد أدت ثمنهما فعلاً ، فحجزتهما الحكومة البريطانية في الحال ، وكان معنى هذا أن إعلان تركيا للحياد أمر مقبول ، ولكن احتجاز سفينتيهما أدمى إلى الرضا والاعتباط .

وقد كان لبريطانيا كل الحق في ريبتها نحو ما يسمى بحياد تركيا ، ذلك لأن سير . ل. مالت Sir L. Mallet كتب في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ من استانبول إلى سير إدوارد جراى Sir Edward Grey يقول له إن سفير ألمانيا فيها أنبأه بأن الجنرال ليمان فون ساندرس General Liman Von Sanders قادم إلى تركيا على رأس بعثة عسكرية لتنظيم المدارس الحربية من جديد ، وهذا الجنرال هو الذى قاد فيما بعد الحملة التركية على مصر ، وكتب مستر أوبرن Mr. O'Beirne بعد ذلك في نوفمبر سنة ١٩١٣ من سنت بطرسبرج ، إلى سير إدوارد جراى ينبئ به بأن وزير خارجية روسيا « قد راعه كل الارتياح استقدام تركيا لاثنين وأربعين ضابطاً ألمانيا لرياسة الجيش التركى ، وچنرالا ألمانيا لتولى قيادة هذا الجيش فى استانبول » وأضاف إلى هذا بأن الروسيين مستأوون لذلك أشد الاستياء ، وأنهم رفعوا شكايتهم إلى الحكومة الألمانية

في لهجة عنيفة ، فرد عليهم الوزير الألماني بأن الأمور تسير في مجراها الطبيعي وأنه لم يكن يظن أن الأمر يستحق الذكر .

ولقد كان « استياء » عدو تركيا القديم لمحجىء الضباط الألمان إليها في أوائل أغسطس سنة ١٩١٤ كافياً لإقناع الخديو عباس بقرب اشتعال الحرب ، وبأن بقاءه في استانبول لعب بالنار .

وكان السبب الذي حدا ببريطانيا العظمى إلى رفضها تسليم السفينتين التركيتين واضحاً في رسالة بعث بها سير إدوارد جراى في ٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلى سيرل . مالت في استانبول بين له فيها كيف تستطيع بعثة عسكرية ألمانية صغيرة أن تسيطر على المركز البحري ، إذ قال :

« ... إن هذا الموقف ليختلف كل الاختلاف عن جميع المواقف السابقة التي اشترك فيها ضباط ألمان أو ضباط من أية جنسية أخرى .
« لأن ذلك يضع الهيئة السياسية بأكملها في استانبول تحت سلطان الألمان .
« ويصبح مفتاح المضائق في الواقع في قبضة الألمان .
« وفي مقدور القائد الألماني أن يتخذ من الاحتياطات ما يضعف شوكة السلطان ... » .

وكم كان لورد جراى صادقاً في نبوءته ، فقد تحققت في ١٦ أغسطس سنة ١٩١٤ عند ما أفلتت السفينتان الألمانيتان جوبين Goeben وبرسلو Breslau من رقابة الأسطول البريطاني ، ثم رستا على مقربة من استانبول .
فقبل إن هاتين السفينتين الحربيتين قد بيعتا إلى الحكومة التركية ، وكان لا بد من ضمهما إلى الأسطول العثماني ، غير أن هذا العذر كان مكشوفاً ، لأن بحارتهما وضباطهما كانوا من الألمان ، فاحتج السفير البريطاني ، وقيل إن السلطان رمى إلى السفينتين مئات من الطرايش التركية فاستبدل بها

بالبحارة الألمان قلائسهم غير أن مدافعهم ظلت تحمى الأستانة فاستولوا على مفتاح المضائق .

وعلى الرغم من ذلك بقي عباس هناك ، وأدرك فؤاد أن عباساً يطوح بمركزه ، فأى موقف تقفه الحكومة البريطانية؟ فهل تخلع عباساً إذا نشبت الحرب مع تركيا وتضم مصر إليها ، أم تستبقي الحالة كما هي وتولى خديويًا جديدًا؟ وإذا كان لا بد من خديو جديد . فمن يكون؟

وقضى فؤاد وقتئذ أياماً مضنية ، وكانت النجوم في أفلاكها تنبئ بأن عرشاً سيخلو قريباً ، ووضعت مؤهلات فؤاد في كفة الميزان ، فقد بذل جهوداً واسعة في مشروعات لم يكتب لها دوام النجاح ، وزعموا أنه كان يبدأ مشاريعه دون أن يكون لديه من الجلد وثابت الشغف ما يكفل له مواصلة السير بها حتى الذروة ، ولكنه من ناحية أخرى كان قد طلق السياسة فلم يكن بين الأحزاب الكثيرة في الدولة حزب واحد يستطيع أن يعتبره خصماً له ، وربما كان من مصلحة السياسة البريطانية أن تعين شخصية لينة لالون لها ، ومثل هذه الشخصية تجدى كثيراً في زمن الحرب .

وبدأ فؤاد يعتقد أن مرور الأيام يدينه من غايته ، وليس من شك في أن هناك آخرين شاطروه مثل هذا الاعتقاد ، فتضاعف حول شخصه احترام الذين يحيطون به ، وازداد عدد « أتباعه » زيادة ظاهرة .

وكانت بريطانيا العظمى تنزلق خلال ذلك مضطرة ولكن في ببطء إلى الاشتباك مع تركيا في حرب ، وكان مركز مصر هو الدافع الأساسي لها ، وفي ذلك الحين كان حاكم مصر الشرعي في الأستانة ، وكانت مصر نفسها إقليمًا عثمانيًا وجزءاً من أمبراطورية السلطان المترامية الأطراف . ولكنها كانت تقع على طريق المواصلات الحيوي للأمبراطورية البريطانية ، ولما سمحت مصر

بإنشاء قناة السويس في أراضيها تخلت عن صبغتها الفردية فأمست دولية ، وظلت على دوليتها لرغبة الأمبراطورية البريطانية ، التي كفت لها قوتها وأدت بها حاجتها إلى أن تحتفظ بها خارج نطاق الأمبراطورية . وكانت مصر حلقة الاتصال ، وكان حتماً أن يحدد مركزها إزاء الحرب العالمية التي كانت تنذر بالنشوب .

وعند ما سافر عباس إلى الآستانة خاف وراه « حسين رشدي باشا » رئيساً للوزارة « وقائمقام خديو » وهو ينحدر عن إحدى الأسر الألبانية القديمة التي وفدت إلى مصر مع محمد علي الكبير جد عباس الأعلى . ولقد احتفظت أسرة رشدي باشا بطيب عنصرها ، فاعتز دولته بمجد أجداده ، وسرعان ما اصطدم مع عباس اصطداماً عنيفاً في غير مناسبة واحدة حول إدارة ديوان الأوقاف .

فالشريعة الإسلامية وتقاليدها تمنح الحاكم الأعلى حق الولاية المطلقة على شئون الأوقاف ، غير أن رغبات عباس تجاوزت حدودها . وكان رشدي باشا شخصية فذة في مصر قبل الحرب . وكان أميناً نزيهاً ، لذلك لم يحظ من الخديو بكامل رضاه .

واسترعت هذه الفضائل إنباه لورد كتشنر ، ومكنت له شخصيته من نفسه ، وقد كان ضئيل الجسم ، يهوى مجالس الطرب ، وكان لورد كتشنر يحبه حباً قويا ، وطالما اجتمعا الساعات يتحدان ووقفا ، وقد التزم كتشنر الصمت دون أن يقاطع محذته ، مطلا عليه من عليائه ، مصغياً إلى سحر هذا الطائر الفرد الذي لا يبدي خلال أحاديثه العذبة سوى عبثه بشاربه المشهور . وكان كتشنر يوليه الكثير من ثقته ، ولم يذق رشدي باشا طعم النوم خلال الأسابيع الأولى للحرب العظمى ، وتضاءل في جسمه الضامر ، فلم يخيب ثقة السردار فيه .

وقد تطلبت منه مقتضيات السياسة أن يوصى رسمياً عدة مرات بالرغبة في عودة عباس العاجلة ، ولكنه وقد أيقن أن الحرب لا بد مشتعلة بين بريطانيا العظمى وتركيا ، وجه نظر لورد كاتشنر سراً إلى أن عباسا كثير الزلل ، وأن غيابه خير من حضوره .

وكان حتما عليه في نفس الوقت أن يزن مركزه « كقائم مقام خديو » فقد أقيمت على كاهله مسئولية خطيرة دون أن يتلقى أية معونة من الخديو الغائب ، وواجهته معضلة لها أهميتها الدولية ، وهي مشكلة شديدة الخطورة لها ألوان مختلفة متباينة كأنما قد ركبت من مائة مشكلة مندحجة .

فكان لديه في بلاده جيش احتلال بريطاني ، يعرض وجوده مصر لخطر الهجوم عليها في أية لحظة . فأصدر رشدي باشا للشعب المصري بيانا أوضح لهم فيه هذا الموقف ، ثم أعلن عدة تدابير راجياً أن تؤدي إلى حيدة مصر ، وحرم على المصريين الدخول في اتفاقات مع أبناء البلاد التي تحارب بريطانيا العظمى ، أو إقرار أية قروض تقدمها هذه البلاد .

ولم يكن رشدي باشا مدفوعاً فيما اتخذه بمحض رغبته وحدها ، وإنما تلقى في هذا بعض الضغط من دار الحماية ، وقد راعى في ذلك جميع الظروف ، ولو أنه سلك غير هذا السبيل لاستتبع امتناعه عن تحديد مركز مواطنيه دون ريب عملاً سريعاً من جانب الحكومة البريطانية ، وليس هذا العمل سوى عزله من رئاسة الوزارة ونيابته عن الخديو وضم مصر .

وقد كان لبريطانيا كل الحق في خوفها حتى لا يعتور الخطر طريق مواصلاتها إذ كان الشعور في كثير من أنحاء مصر عند نشوب الحرب معادياً لبريطانيا إلى مدى بعيد ، وبدأ أن الكثير من الأحزاب منقاداً في إتجاهها لنفوذ الساطان الواهن العقل الذي وضع على رؤوس البحارة الألمان الطربوش التركي التقليدي .

وكان هناك آخرون يرجون الفوز لتركيا وأنصارها ، ولكنهم يتمنون في نفس الوقت ألا يكون لهذا الفوز عندهم أى أثر ، فكان شعورهم نحو السلطان وديا إلى حد يتمنون له معه أن ينتصر على قوات أوروبا ، ولكنهم مع ذلك يمتنون أشد المقت أن تعود مصر مرة أخرى تحت نير الأوتوقراطية العثمانية .

فكان الموقف لذلك غريباً ولدته عقليات عجيبة ، ولكنه يدل على أن الكثير من عناصر البلاد معاد للحلفاء ، وعلى وجه خاص للدولة التي أهملت أن تضم مصر رغم توالى الأيام منذ ضرب الاسكندرية ، ولكنها تدخلت في شئوننا في شئ من العنف وعلى نحو يختلف كل الاختلاف مع الأسلوب الشرقى ، ولا يتفق وروح الشرق بأى حال . وكانت البلاد قد استردت استقرارها ، فكان المال في خزائنها ، وازداد الدخل زيادة كبيرة ، واستعيد السودان تحت إدارة ثنائية ، وشيدت على النيل سدود هائلة تضمن لمياهه أن تجرى فينسب الخير ، دون إنقطاع ، فلم يبق من الإفلاس غير ذكره .

ولكن بين الشرقيين كثيرون لا يعجبهم الروح الغربى ، فهم إن لم ينظروا إليه في شئ من الكراهية ، رأوا فيه الكثير مما لا يمتشى وميوهم ، فهو يعمل على المساواة بين الطبقات ، بينما فى الشرق حتى الآن ، لا يرافق السادة العامة ، فقد كانت الهوة بين الباشوات والفلاحين لا تزال عميقة ، وإن لم تعد للباشوات صبغتهم الأوتوقراطية التي كانت لهم من قبل ، وبدأ الفلاحون وقد ضمنوا لأنفسهم من حقوقهم غلة مؤكدة يتذوقون لأول مرة ثمار الاستقلال ، وكثيرهم الذين كانوا ينظرون إلى هذا الحال شزراً ، وفى بلاد هذا لونها تندر حتما الفرصة التي تهيب للصعود والارتفاع .

ولقد كانت هناك إلى جانب ذلك رغبة ليست بالعجيبة تميل إلى الانحياز للجانب الفائز . وفى الأسابيع القليلة الأولى للحرب كان الجيش الإنجليزي رائعاً

غير أنه كان ضئيل العدد فلم يصمد في بلجيكا للقوات الحربية الألمانية الهائلة ، وارتد أمامها وكأنها لم تحفل به ، وكان حتماً أن يجمع الجيش الضئيل العدد شمل نفسه ، وأن يلم قوته ويكر راجعاً يواجه خصمه . فغمرت مصر روايات هذا الارتداد البريطاني .

وسأل المصريون أنفسهم ، كيف تستطيع بلاد مثل إنجلترا بجيش قليل العدد أن تقاوم ألمانيا التي لا بد سيقف إلى جانبها في النهاية سلطان تركيا ، وحقبة كانت الحروب البلقانية قد أنهكت الشعب التركي ، إلا أن تركيا كانت واسعة الأرجاء ولها موارد لا حد لها . ولكن إنجلترا لم تكن — على الخريطة على الأقل — شيئاً تافها وضئيلاً إلى أبعد مدى ؟

غير أنه كان بين المصريين من ذكر ضرب الاسكندرية ، وذكر أن لبريطانيا العظمى أسطولا ، فسأل هؤلاء أنفسهم ، أى نهج يسلكه الألمان المغرورون إذا قدم الأسطول البريطاني ؟

وذهب غيرهم إلى أبعد من هذا المدى ، فرأوا الأسطول البريطاني يسيطر على البحار ، ولهذا أثره دون شك على ثروة البلاد ، ولن تسمح بريطانيا العظمى لمصر أن تمد أعداءها بالقطن يتخذونه لذخيرتهم ولا بالقمح فيمتخذون منه غذاء ، وربما كان من حسن السياسة بعد كل هذا ، البقاء مع الجانب الذى تؤثر عداوته ، أو حسن الاتصال به فى التجارة أكبر تأثير .

وكانت محاصيل عام ١٩١٤ مهياة لأسواق العالم ، غير أن الأسواق تبدلت ، وسيطرت السفن الحربية البريطانية على الطرق التجارية .

وامتلكت بريطانيا الموقف فى شىء من الخدق بتعاقدتها على شراء الأقطان المصرية جميعها لحسابها ، واتصلت دار الحماية مرة أخرى بالقائم مقام الخديو ، فلم يلبث الكثيرون من المصريين والأترک الذين كانوا ينشرون الدعاية ضد بريطانيا

أن رأوا أنفسهم في طريقهم إلى مالطا ، نتيجة لهذا الاتصال . وقد رافقهم إلى المنفى بضع مئات من الأعداء . وبدأ المصريون يدركون في ببطء ، ولكن عن يقين أنه إذا كان هناك خير في الحياد ، فإنما يكون هذا الخير في جانب الدولة التي تستطيع عند الحاجة أن تضرب الضربة الحاسمة . وقد ارتكب عباس ببقائه في الآستانة خطأ شنيعاً ، وكان تعاقب الأيام يزيد هذا الخطأ ظهوراً ، ويبعد احتمال عودته إلى منصب الخديوية .

وكانت تركيا تسعى إلى الحياد في أسلوب عجيب ، فقد كانت تحشد جيشاً في سوريا على مقربة من قناة السويس والقوات البريطانية في مصر ، لتظهر قوتها .

وفي ١٨ أغسطس سنة ١٩١٤ بعثت بريطانيا للحكومة التركية « المحايدة » بياناً تعهدت لها فيه « بأنها تضمن لها استقلالها أمام كل اعتداء أجنبي ، إذا هي لزمته الحياد الصريح خلال الحرب » .

غير أنه بدا سريعاً أن تركيا قد اعترمت الاشتراك في الحرب ، فقد كان الذهب الألماني ينساب إلى الآستانة من برلين ، وكانت الأسلحة والجيش الألماني تنصب في أملاك السلطان انصباباً . وبدأت القوات التركية في سوريا تتحرك نحو غزة والعريش ، ووضعت الألغام لحماية الأسطول التركي من كل إعتداء ، وصدرت الأوامر للعرب بأن يتهيأوا للنضال .

وبدأ أكتوبر ثم انتهى ، وما يزال السلطان يعلن حيده ، حتى تخلصت جويين فجأة من مرساها فغادرت مياه البوسفور وأقلعت ، مستكاملة للطرايبش الحمراء ، مخترقة البحر الأسود ترافقها السفينة التركية حميدية ، وهنا ضربت الموانئ الروسية ، فانهى بذلك الحياد المزيف .

وأصبح من المؤكد عند ذلك أن عباساً لا يمكن أن يعود إلى مصر ،

ولكنه كان حتماً أن تعلن الحكومة البريطانية عن نواياها ، فازداد اعتقاد
فؤاد بأن نبوءة اعتلائه العرش توشك أن تتحقق .

وفي الثاني من نوفمبر أعلنت بريطانيا الأحكام العرفية في مصر ثم
لطفت الإعلان بتصريح أوضح في دقة الأسلوب الذي تنفذ به هذه الأحكام
العسكرية رغبة في تخفيف وقع الصدمة ، وترضية لرشدى باشا الذي هدد
بالاستقالة معلناً أنه سوف لا يستطيع أن يكبح جماح العناصر الدينية المتعصبة
التي ستدخلها الريبة إذا أرغمت مصر رسمياً على الاندماج في صفوف هؤلاء
الذين أعلنوا العداوة لتركيا .

وعلى الرغم من أن كلمة « الأحكام العرفية » تنطوى على القسوة وتبعث
روح الاشمئزاز ، فقد فسرها التصريح للمصريين على أنها إنما تعنى في الواقع
تحويل مسؤولية إدارة الشؤون ، فترفعها عن كواهل السلطات المدنية ، لتضعها على
عاتق السلطات العسكرية ، كما أوضح إلى جانب ذلك بعض النقط الأخرى التي
كانت لها أهمية خاصة ، واحتوى على وعد أثبتت الظروف فيما بعد أنه روعى
لمدة تقل عن الأسبوع .

فأعلن أن بريطانيا العظمى قد أخذت على عاتقها وحدها مسؤولية السير
في الحرب ، وأن لشعب مصر أن يقف بعيداً يستمتع بموقف المتفرج ، وعليه
أن يمتنع عن تقديم أية مساعدة للأعداء ، وأكد أن بريطانيا ستحارب
« دون أن تطلب إلى الشعب المصرى مساعدتها » .

ولم تكف تنقضى على هذا البيان أيام قلائل حتى دعت الضرورة إلى دعوة
الجنود المصريين للمعاونة في الدفاع عن منطقة قناة السويس .

وفي الخامس من نوفمبر عام ١٩١٤ أعلنت الحرب بين بريطانيا العظمى
وتركيا ، غير أنه أتيح للأمور في مصر أن تواصل سيرها ستة أسابيع أخرى ،

فلم تعلن بريطانيا العظمى حمايتها على مصر إلا في ١٩ ديسمبر ، وفيه أعلنت رسمياً عزل عباس الثاني من منصب الخديوية .
وهنا أطلت فرصة الأمير فؤاد ثم اختفت .

والواقع أن الحكومة البريطانية لم تدرس في جد كفايته لمنصب الخديوية فاخترت بدلا عنه أخاه حسيناً ، فرجعت باختيارها هذا إلى الوضع العثماني الذي يولى الحكم أكبر الورثة المذكور سناً . ومهما يكن من شيء فقد كانت للأمير حسين مزايا تزكيه . فكانت له ضياع واسعة أدار شؤونها على نحو أثار الإعجاب الحار في نفوس البريطانيين والمصريين ، وكان إلى جانب ذلك محبوباً إلى مدى بعيد ، وكانت أيام الحرب تتطلب شخصية محبوبة ، فالجو مكفهر والرأي العام في حاجة إلى قائد تتطلع إليه جميع العناصر في ثقة واطمئنان ، وكانت إلى جانب ذلك قد مرت على حسين خلال حياته عدة حوادث أثبتت أمانته وشجاعته .

فتولى « الأمير حسين كامل » الحكم مع لقب « سلطان » .

الفصل السادس

الحماية

قدر للأمير حسين أن يلبس رداء الملك ليفقد كامل محبة الناس له
وإعجابهم به ، وليمسى بعد ذلك أبغض الناس في بلاده .

فكان هناك من قال إنه باع مصر لبريطانيا بثمن بخس ، وإن الأمير فؤاداً
كان خيراً منه لمواطنيه . غير أن فؤاداً لزم الصمت في حكمة . وكان قد منى بعدم
التوفيق فاعتكف بضعة أيام يستعرض موقفه ، على أنه ليس هناك شيء يستطيع
أن يكبح روحه الوثابة الطموحة طويلاً ، فسرعان ما ظهر ، فعاد مرة أخرى
يأخذ قسطه الموفور في حياة القاهرة .

وإنه لمن العسير أن نصور حدة الشعور المصري الذي أثارته حوادث شهرى
نوفمبر وديسمبر عام ١٩١٤ ، في تفصيل .

فقد كان إعلان الحماية ، وعزل عباس الثانى ، وتولية « السلطان حسين » إلى
جانب زوال سلطان العثمانيين زوالاً نهائياً كافيّاً لقذف مصر في معترك أخطر
إشكال عرفه العالم ، فضجت مصر تطلب قطع الموائيق وتأكيد العهود ، إلا أن
تجارب اثنين وثلاثين سنة مع الأحتلال البريطانى لم تدع في نفوس المصريين
ثقة كبيرة في صدق إنجلترا ، فلقيت الوعود التى قطعها باسم الحكومة البريطانية
الجنرال مكسويل General Maxwell قائد القوات البريطانية في مصر عند
ذلك ، والسير ملن شيتهم Sir Milne Cheetham القائم بالأعمال في دار
الحماية البريطانية وقتئذ ، القليل من الحماس والكثير من الشك والارتياب ،

وربما كانت كلمة « تكذيب » هي أدق تعبير عما استقبلت به تلك الوعود .
والواقع أن المصريين أحسوا أن غزتهم قد جرحت ، وأن حقوقهم قد
اغتصبت ، وكان لهم في ذلك شيء من الحق . وكان من سوء حظ مصر أن
استدعت السلطات العليا في لندن ، لورد كاتشر ، وقد كان رجلاً معقولاً ومحجوباً
وهو الذي حارب مع الجنود المصريين في السودان ، فارتفع بهم من حضيض
الفوضى إلى مرتبة كانوا فيها على خير ما تكون الجيوش كفاية ونظاماً . وهو رغم
ميله إلى الأوتوقراطية يدرك اتجاهات الشرقيين ولون تفكيرهم ، ولذلك لم يكن
من الممكن أن يرتكب مثل هذا الخطأ الشنيع فيمس إحساس المصريين في وقت
كانت بلاده منهمكة خلاله في نضال عنيف من أجل وجودها .

وكان في توجيه الضربة الأخيرة إلى تركيا ، وفي خطو مصر إلى الوراة سياسياً
بدلاً من تقدمها إلى الأمام ، ما أثار الإحساس بالخيبة المرة في نفوس المصريين ،
ولقد كان من اليسير فهم هذا الإحساس ، ولكن الغريب أن بريطانيا لم تكن
محبوبة أبداً ، ورغم ذلك لم يثر إعلان الحماية شعور الشعب كثيراً ، غير أن
المصريين كانوا قد جرحوا في لون أو ألوان خادعة أخرى ، ولم يكن جرحها
نظيفاً بل كان شبيهاً بالجرح الذي ينذر بالتعفن ، ولكن المأساة كانت تنحصر
في أن بريطانيا العظمى ، التي لا تتردد في الجهر بالخطأ إذا ما تطلبت الظروف
ذلك ، كانت منهمكة إلى مدى بعيد في القيام بأعباء الواجب الهائل الذي
كان عليها أن تقوم به في القارة ، حتى أنها ظلت تجهل طويلاً مدى الضربة
التي وجهتها .

وفي لفنة عقلية عجيبة ، اختارت مصر لنفسها أن ترى في انفراد بريطانيا
العظمى بشئون الحرب دون مساعدتها العسكرية ، إحتقاراً لجيشها . وليس
هناك من يعرف خيراً من المصري أن مواطنيه أقرب ما يكونون إلى النظام

المدني ، وأنهم ليسو عسكريين كالأتراك ، ولكن المصري شديد الحساسية في هذه الناحية ومن اليسير أن تجرح كبريائه .

وكان استمرار الحرب يزيد فكرة امتهان قوات مصر العسكرية رسوخا ، وكان في توافد آلاف الجنود البريطانيين إلى مصر ما بلغ بهذه الفكرة حدتها ، وبدا كأنما المصريين لا يصلحون إلا لفرق الأشغال العسكرية ، ولمعاونة الشرطة في حالات الاضطراب المدني ، دون أن يكون في طوقهم القيام بالواجبات العسكرية الأخرى .

وإني لأذكر مشهداً يبين في وضوح إلى أي مدى بلغ الإيمان بكفاية المصريين في ذلك الحين ، فقد حدثت بعض الاضطرابات بين سكان القاهرة الملكيين وثار الشعور في حدة ضد بريطانيا ، وحدث أن رأيت جندياً استراليا في لباس المستشفى الأزرق ، وقد وقف إلى أحد المنعطفات دون غرض ، فاقتربت منه ، ثم اقترحت عليه ، وهو لا يحمل سلاحا ، وفي موقف لا يستطيع معه أن يحمي نفسه إذا ما هوجم ، أنه خير له لو لجأ إلى أي مكان آخر أقل خطراً . فضحك في مسرح ثم قال :

« هذا صحيح ، نهرب . . . » ، إن معي زميلين خلف المنعطف يحملان عصاتين ، أما أنا فأقف للإغراء ! » .

وقد حولت بريطانيا العظمى ، في نضالها للاحتفاظ بمصر ، دلتا النيل إلى معسكر هائل حاشد ، فثبت من هذا أن مصر لا بد ستسلك طريق الحرب مهما تكن معوتها العسكرية قد احتقرت .

ففي فبراير سنة ١٩١٥ ، زادت الحامية البريطانية الصغيرة بقوات من الهند ، وأستراليا ، ونيوزيلند ، حتى تستطيع أن تواجه الهجوم التركي الذي

يهدد القناة ، والذي يقوده جمال باشا ، الذي كان يوغل في الصحراء ، ومعهم ١٤٠٠٠ رجل ، جنوب سوريا .

ووصل الأتراك إلى ضفة القناة في كامل مدافعهم ، يحملون معهم قواربهم للعبور عليها ، وكانت مصر نفسها شديدة الاضطراب إذ اعتقدت أن الخديو الخلوغ في طريقه إليها ، وأن الذين عاونوا حسيناً سينالون جزاءهم .

وبعد قتال عنيف استطاع الأتراك خلاله أن يضعوا بعض قواربهم على سطح القناة ، منى الأعداء بهزيمة كانت خسارتهم فيها فادحة ، وشهدت القاهرة طلائع أسرى الحرب في مئات الأتراك المهزومين ، وارتد جمال باشا نحو الشمال ، وانسابت إلى القاهرة والإسكندرية والقنطرة والإسماعيلية ، فرق جديدة من الجنود البريطانيين .

وإذا كان المصريون الرقيقو الحساسية قد نالهم شيء من المهانة في معاملة الجنود البريطانيين لهم ، نشأ عن افتقار هؤلاء الجنود لعوامل الغبطة ، وعن أن غالبيتهم من الشباب الذين تنقصهم الخبرة والتجربة ، والذين لولا طاعتهم لإله الحرب لما غادروا مسقط رأسهم ، فإنهم لا يستطيعون أن يقولوا أنهم خسروا شيئاً من مالهم . إذ كان المصريون يربحون كما لم يربحوا من قبل ، والجنود يدفعون أموالهم عن طيب خاطر ، وكان في إقامتهم في الصحراء ما تجمعت به أموالهم ، حتى إذا هبطوا إلى القاهرة والإسكندرية ارتفعت الأسعار . فإن نحن تجاوزنا عن الثروات التي تخلفت عن التجار في القمح والأقطان ، لألفينا إلى جانبها تلك الثروات التي تقل عنها والتي نشأت عن التجار في السلع الصغيرة .

فقد حدث أن ذهب في ذلك الحين جماعة من الضباط البريطانيين ، إلى مطعم صغير لا تلوح عليه سماء الفخامة ، فدفع هؤلاء الضباط مائة قرش أي ما يوازي جنيتها استرلينا ، ثمناً لقطعة من اللحم ، ورغيف وقليل من البطاطس

وكانوا سعداء بتلك البطاطس لأنهم لم يذوقوها منذ شهور .
وكان هناك إلى جانب ذلك من حصل على السلع الدقيقة من القدس
ونزاريت وبيت لحم ، وقد استمر سيل هذه السلع دون انقطاع رغم وجود
الجيش التركي بين القناتة وأما كن الصناعة ، غير أنه لا الجنود الذين اشتروا هذه
الهدايا ، ولا أقاربهم في بريطانيا العظمى أو استراليا ، الذين تلقوها في كثير من
الغبطة والتقدير ، كانوا يعرفون أن خشب الزيتون الذي صنعت منه أكثر
هذه الهدايا لم يكن صادراً عن جبل الزيتون لأنه كان عارياً ، ولقد علوت مراراً
جبل الزيتون ، فشاهدت أشجار الزيتون تعلو التلال المحيطة به في كثرة ، بينما
لاحظت أن القمة التي اتخذت اسمها من هذه الأشجار قد خلت منها تماماً .

كانت مصر تثرى من وراء الحرب ، وكان هذا الإحساس بالمقدرة المالية مما
أكد الشعور بأن بريطانيا العظمى إنما تهتم باكتساب الحرب ، وأنه ليس لديها
متسع من الوقت تختص به مصر ، ولقد كان هذا صحيحاً ، ولكن الواجب كان
يقضى ببذل بعض الجهد لإخفاء هذه الحقيقة . فدفع هذا ، الشعب الحساس إلى
البحث عن مواضع الخطأ ، وليس العثور عليها بالأمر العسير في دنيا ألهبتها
الحرب فبعثت الهوس في كيائها .

ولم يزد الود عند ما عرف أن الفرق البريطانية كانت تقترع فيما بينها
لتعرف الذين سيمنحون وسام النيل الأزرق من أفرادها بالاشتراك في لعبة
« الشايب » التي قيل لى أنها لم تخرج عن أن تكون لعبة توزع فيها كمية كاملة
من أوراق اللعب ، فمن أخذ منهم في نصيبه « الجوكر » قيل إنه سيفوز بالنيل
الأزرق . وكانوا يطلقون عليه كلمة Blue Boil بدلا من Blue Nile .

وقد احتفظ الأمير فؤاد بنفسه جهد الطاقة بعيداً عن الناحية الساسية من
الحرب ، ولكنه شغل نفسه بجمعية الهلال الأحمر المصرية ، وقد أنشئت هذه

المؤسسة عام ١٩١٢ ، بعد نشوب حرب طرابلس ، وقد أريد لها من وراء تخفيف آلام الإنسانية أن توثق عرى الأخوة التي تربط بين أجزاء العالم الإسلامي .

وفي مارس سنة ١٩١٦ طلب الجنرال مكسويل قائد القوات البريطانية في مصر في ذلك الحين ، إلى الأمير فؤاد ، أن يحيي هذه الجمعية التي قدر لها أن يغمرها النسيان عقب الحرب الطرابلسية ، والتي يبدو أن واحداً من الناس لم يفكر فيها ، وهذه حرب أقسى عنفاً وأشد هولا تدور رحاها على أبواب مصر . فقبل الأمير فؤاد في ترحيب تلبية النداء مقتنعاً بضرورة هذا العمل ، ومندفعاً بالحماسة التي ألهبها في نفسه الرجاء الذي وجهه إليه قائد دولة من أهم الدول الحاربة ، وهو يؤمن أن مثل هذا العمل سوف يخفف من حدة انجلترا ، تلك الحدة التي لزمتهما في موقفها من مصر حتى ذلك الحين . فذكر الجمعية بمسئولياتها ، ثم تولى إدارتها في كثير من اليقظة والبراعة ، فأدت الجمعية طوال الحرب أجل الخدمات وأسماها .

ولقد كان الأمير فؤاد هو القوة الدافعة التي تحرك الجمعية ، وكان في ذلك الحين في الثامنة والأربعين من عمره ، متين البنیان ، له شارب أسود معقوف إلى أعلى ، وقد بدا أخيراً كأنه قد بدأ طريقه نحو القمة ، وربما كان انهماكه أخيراً في هذا العمل الجليل أثراً لشعوره بقرب إدراك غايته .

على أن أهم أعمال فؤاد وأجدرها بالحمد الصادق ، هو إنشاؤه وإدارته مستشفى واسع كبير في القاهرة ، قد اكتمل استعداداه على أحدث طراز فاحتوى على ثلاثمائة سرير ظلت على الدوام مشغولة طوال عامين ونصف العام ، على الأغلب ، بالجرحى من المسلمين العائدين من الدردنيل ، وسوريا وفلسطين . وكان العلاج في هذا المستشفى من الناحيتين الطبية والجراحية ، وقد تولاه أطباء مصريون ، وممرضات أوربيات لهم جميعاً خير المؤهلات ، بالغاً من الكمال حداً

يضارع أساليب أرقى المستشفيات المماثلة .

وتولت جمعية الهلال الأحمر تسيير القطارات الطبية إلى القنطرة ، وبورسعيد والاسكندرية ، لنقل الجرحى إلى القاهرة مراعية في ذلك أبلغ وسائل الراحة ، ورغبة من الأمير فؤاد في الاستيثاق من أن الراحة مكفولة إلى أبعد حدودها كان دائم الرقابة والمرافقة لهذه القطارات ، وكثيراً ما عاون بنفسه في حمل الجرحى والعناية بهم دون أن يتنبه أحد خارج نطاق المتصلين به في العمل مباشرة إلى شخصيته ، وليس من شك في أن ضحايا الحرب المساكين أنفسهم الذين تولى بذاته العناية بهم لم يفطنوا له .

ورأى الأمير فؤاد أن الرعاية الطبية والتمريض ليست وحدها هي الضرورية للجرحى ، بل أنهم متى بلغوا دور النقاهة وجب أن يزودوا بفضلة من المال لنفقاتهم الصغيرة ، فعمد إلى جيبه الخاص يبذل منه على أنه المصدر الأول لهذه النفقات ، على أن عناية الأمير فؤاد قد امتدت حتى شملت أدق الشؤون فلم يهمل في رعايته للجرحى ناحية من النواحي عدا صحته هو ، فكان ينفق في الأشهر الأخيرة ساعات كثيرة كل يوم في العمل .

وإلى جانب خدمات مستشفى القاهرة ، بذلت جمعية الهلال الأحمر تحت تأثير الأمير فؤاد الدافق ، معونتها للمؤسسات الطبية وغيرها في فلسطين ، فكانت تمدها بالمال أحياناً وبالمواد الضرورية أحياناً أخرى ، كما بذلت للسلطات العسكرية البريطانية كامل معونتها في العناية بالجرحى الأتراك .

ولما اضطر الأمير فؤاد إلى أن يقف جهوده الحارة في الجمعية عقب اعتقاله العرش ، ظل ميله إليها حياً فعاشت الجمعية . ففي الحرب التي نشبت عقب الهدنة بين مصطفى كمال واليونانيين في الأناضول عندما كان يظن أن الأتراك شعب محطم مهزوم استطاعت الجمعية أن تبعث لمقر الحرب ما يزيد على ١٨٠٠٠ جنيه

لشراء المواد والأدوات الطبية . وفي ذلك الوقت فكر الأمير فؤاد في مشروع آخر لو أنه أنشئ قبل ذلك لقدرة له الفشل ، غير أن فؤاداً كان سابقاً في كثير من النواحي لزمانه ، وكان في نواح أخرى نهائياً للفرص ، فقد هاله ، وتلك ثقافته أوربية حرة ، أثر عودته إلى القاهرة بعد غيبته الطويلة عنها ، المركز الذي تشغله المرأة المصرية والتميمود التي ترسف فيها ، وكان التعرض لمكانة المرأة المصرية في أى أسلوب أمراً شديداً للخطر ، وكان لفت الأنظار إلى ما تعانيه الطبقة العاملة من النسوة الفقيرات أمراً يبعث على الارتياح ، وكانت النسوة أنفسهن في جهلهن المطلق ، يرين في كل محاولة لتحسين حالتهم عكس ما يراد لهن ، وكان من الشجاعة الحقة أن يتطوع أمرؤ فيبين لهن لوناً جديداً ، أو شأناً حديثاً لم ينضج فهمه .

حدث عام ١٩١٦ أن ذهب الأمير فؤاد إلى الاسكندرية في شأن من شؤون مستشفى فهاالتة حالة بعض النسوة الفقيرات ، فسرعان ما ظهر « مصنع الأشغال النسوية » في عالم الوجود ولما ينقضى على زيارته أسبوع واحد . وكان الغرض من إنشاء هذا الملجأ كما قدره له فؤاد ، أن يكفل للنسوة العاملات ، وعلى وجه خاص هؤلاء اللاتي بلغن أقصى درجات الفقر ، دون نظر لجنسياتهن ما في شرائع المهن والحرف من خير . وكان فؤاد يرمى بذلك إلى أن يهيئ لهؤلاء التعسفات ما يكفل لهن عيشاً تمتنع معه بعض قسوة الفاقة ، وكان حتماً أن ينتهي ذلك إلى نجاح آخر من الناحيتين الصناعية والفنية بإنتاج أشغال المرأة ، وعلى وجه خاص ، التطريز والليسيه ، وقد فرض أن تؤخذ الرسومات الضرورية لهذه الأشغال من الفن المصري في العصر اليوناني الروماني ، ومن الفن القبطي ، والفن العربي .

وكان المشروع جديداً في مصر ، وهي القطر الذي لم تبلغ فيه الأعمال التي

لها صبغة اجتماعية بين النساء ما بلغته من النجاح عند الشعوب الغربية ، وهي البلاد التي يبعث مركز الكثيرات من نساؤها على الإشفاق والعطف ، ولم تكن تكاليف المعيشة فيها أيسر من مثيلتها في أوروبا الصناعية ، ولم يكن البذل للملاحي في ذلك الحين بحيث يثير المشاعر .

وقد زعموا أن المشروع سينتهي إلى الفشل السريع ، وأن مشروعات فؤاد ستزداد به واحداً مصيره الفشل ، ولكن الحوادث أثبتت أن فؤاداً لم يحاول المستحيل ، فقد انقضى عام قبل أن يظهر شيء ملموس لكثرة الصعوبات التي كان لا بد من التغلب عليها ، غير أن المشغل الذي بدأ عام ١٩١٦ بعشر نساء عاملات ، ما لبث أن رأى تحت رعايته ١٦٤ امرأة ، وقد بلغ الكثير من الأشغال التي أخرجها هؤلاء النسوة حداً رائعاً من الجودة فلقيت إقبالا حاراً في شرائها ، وفي العام التالي ازداد عدد التلميذات والعاملات زيادة ظاهرة ، ولما رأى أن التطريز والليسيه تكاد تتأخر عن طراز ذلك العصر ، حول مجهود النسوة إلى الاشتغال بالملابس النسوية الداخلية الرقيقة . وقد لقي هذا التغيير في تلك الأشغال اليدوية الدقيقة حسن الاستعداد عند ما رأى الأمير فؤاد أن يوسع مشروعه حتى يشمل بنات الأسر الكريمة التي أخنى عليها الدهر ، فقد سر هؤلاء النسوة أن وجدن هذا اللون من العمل الذي سبق لهن أن باشرن مثله في بيوتهن . ويرجع النجاح الذي بلغه المشغل إلى الحزم الذي كان يسوس به الأمير فؤاد العمل ، وإلى بعده عن كل معارضة . وقد بلغت قيمة الأشغال التي صنعتها هؤلاء النسوة في أحد الأسواق التي أقيمت في ذلك الحين ٤٠٠٠ جنيه .

ولنعد بعد ذلك إلى حديث السلطان حسين :

فذكر أنه لما قبل العرش الذي أيأس قبوله فؤاداً في مرارة ، فقد المحبة الرائعة التي كانت له ، ولكنه استطاع للخير الموفور الذي كان ينساب إلى

مصر أن يسترد الكثير من ذلك التقدير ، عند ما ظهر أنه في قبوله للسيادة البريطانية ، إنما كان ولو بصفة مؤقتة ، يعمل لخير بلاده . ورغم معارضة المصريين في مجموعهم لمعاونة بريطانيا طالما كانت هذه المعونة تفرض عليهم مغادرة حتمولهم الموفرة للخير والتي تستنفد كامل جهودهم ، فقد بذل حسين جهوداً واسعة للتغلب على الكثير من العقبات التي اعترضت سبيله حتى يواصل تأييده لقضية بريطانيا والحلفاء .

وقد كان يؤمن أن الجيش البريطاني لا بد منتصر في النهاية ، ورضى أن ينتظر حتى تنتهي الحرب ، واثقاً أن الدور الذي لعبته مصر في مساعدة الإمبراطورية البريطانية في ساعات شدتها ، سوف يؤهلها لأن تخطو خطوات موفقة في طريق تقدمها . وعلى الرغم مما أحاط مركزه من المصاعب الخطيرة ، ومما كان يلقاه من استخفاف بمكانته في الكثير من الأحيان ، فقد كان من الحكمة بحيث آمن بأنه يعمل مع دولة مندججة في الحرب ، وأن ما كان يلقاه إنما جاء عن غير قصد أو تعمد ، وأنه إذا ما عرضه عند استعادة السلام فسيكون له وزنه في القضية التي اعتزم أن يقدمها باسم مواطنيه .

وقد بدا كأنما بات حتماً ، وهذا الانحلال يغمر العالم الإسلامي ، وهذه مصر هي حلقة الاتصال الحيوية في الإمبراطورية البريطانية أن تبذل بعض المحاولات لتسوية مركز بريطانيا في البلاد ، فدفع حسيناً إيمانه بعدالة بريطانيا و يقينه بأن الانضمام إليها يزيل الكثير من الصعاب التي ولدتها الحرب ، إلى أن يقترح إتخاذ هذه الخطوة . غير أنه لم يكن يعرض هذا الرأي ، وكان ما يزال إلى حد ما في مستقبل حياته حتى مرض ووفاه الموت في التاسع من أكتوبر عام ١٩١٧ .

وعاد الأمير فؤاد مرة أخرى قريباً من العرش ، غير أنه بدا مرة أخرى كأنما القدر يكذب كلمات العراف الذي تنبأ له بأنه سيموت ملكاً .

وكان لزاماً أن تبحث بريطانيا بسرعة عن خاف لحسين ، وتلك أعوام الحرب ترغم على البت في كل أمر على عجل ، ولا بد هنا أن نذكر أن مكان الأمير فؤاد من العرش لم يكن هو الأدنى ، فاتجهت الفكرة الأولى وفقاً لحق الوراثة إلى الأمير كمال الدين بن حسين .

وعلى الرغم من أن مصر لم تكن حليفة رسمية ، فإنها كانت مشتركة في الحرب ، فقد كانت بعض فرقها العسكرية تقوم بحماية القناة ، وإلى جانب ذلك كان هناك العدد الهائل من فلاحها الذين سيقوا إلى فرق الأشغال العسكرية ، وكلفوا بقوافل الجمال التي كانت مهمتها صيانة المواصلات بين قوات الإمبراطورية البريطانية المحاربة ، لذلك كان مركزها فريداً في تاريخ الحرب ، فتطلبت قائداً يستطيع أن يفي للحلفاء بالمساعدات التي يقتضيها الموقف ، وأن يقود البلاد وسط تيه السياسة الذي غمر الحياة العامة .

ووضع الأمير كمال الدين في كفة الميزان ، فظهر ما يقف رجحانها ، فهذا الرجل ذو الشخصية المرححة الذي يحتفظ لنفسه بحاشية واسعة من الأصدقاء ، كان أول من اعترف بأنه تعوزه المقدرة الضرورية لملء منصب خديو ، وكان من طبيعته التزام العزلة مما دفعه إلى اعتزال الحياة العامة ما سمح بذلك مركزه . ولقد بوغت الأمير كمال الدين ، وحزت خطورة المرض الذي انتاب والده في نفسه ، ونظر إلى احتمال وفاته في استسلام المؤمن بالقدر ، غير أن احتمال دعوته لاحتلال مكان أبيه هالته إلى مدى بعيد ، وأحس بالفزع لذكرى المسؤولية ، فسرعان ما أظهر رسالة نسبها لحسين يتبرأ فيها من كل حق في وراثة العرش .

وكانت ثمة عقبات لا تزال تفصل الأمير فؤاد عن العرش ، فلم يكن له أولاد ، وكانت كراهيته للمرأة وبعده عن إتخاذ زوجة أخرى لنفسه أمراً معروفاً ، وكان حسين قد أشار إلى أن ابن عمه الأمير يوسف كمال ذو حق جدير بالاحترام .

ففتح كتاب الأمير كمال الدين الذي رفض فيه العرش والذي كتبه وقدمه في التاسع من أكتوبر ، الباب من جديد لبحث مسألة وراثته الملك من أساسها ، ولم تكن معرفة الشعب للأمير يوسف كمال بالمعرفة الوثيقة ، وكان الأمير فؤاد قد اكتسب إلى جانب نشاطه الموفور وخبرته الواسعة مقدرة رائعة كانت تعوزه في سنواته الأولى ، ثم إنه كان حذراً حريصاً سلك بنفسه سبيلاً صانها عن اضطراب سياسة بلاده . وقد بذل منذ نشوب الحرب وعلى وجه خاص منذ تقدم إليه اقتراح القائد العام البريطاني جهوداً هائلة موفقة في إغاثة الجرحى المساكين . وكانت مؤهلاته خيراً من مؤهلات الأمير يوسف كمال من جميع النواحي ، ثم إن الحكومة البريطانية قدرت مركزه في حرارة وهي تثق أن نفوذه لدى المصريين أدنى مما كانت تتطلب ، فقد قضى صدر حياته في أوروبا فأكسبته نشأته في إيطاليا براعة في إجادة اللغة الإيطالية وأضعفت عربيته ، بينما كان إمامه بالإنجليزية بسيطاً . فلما فوَّح في الأمر أبدى رغبته الحارة فيه ، فلما مات حسين في اليوم التالي لرفض ابنه للعرش ، عرف فؤاد أنه اختير ليشغل مكان أخيه فلم يحاول أن يخفي إغتهباطه ، وتلقى الجمهور النبأ في شيء من الاغتهباط تعوزه الحرارة فلم يقلق هذا بال فؤاد ، وهو لم يحفل كثيراً في حياته برأي الجماهير لأيمانه بكثرة تقلبها وبساطة مداركها ، بينما كانت أبسط الكلمات ممن يقدر آراءهم تجرحه وتثير غضبه .

ولما استدعاه سير ريجنالد وينجت Sir Reginald Wingate وأنهى إليه قرار الحكومة البريطانية ، وكان فؤاد يعرف أنه وضع والأمير يوسف كمال في كفتي ميزان ، وكانت ذكرى فشله السابق لا تزال ماثلة في خياله ، ألنى أمامه بعض الصعوبة في تأكيد رجحان كفته ، ولما ذكر أن جثمان أخيه لا يزال مسجى في سرير الموت أعياه الجهد بين الشك والأمل . فلم يغمض له جفن ،

وقضى الساعات يذرع حجرات داره ينتظر في قلق الأنباء التي قد تعلن فشله
المريير دفعة أخرى ، أو تنهى إليه أمنية حياته .

فلما أعلن سيرر يجنالد النبأ تأثر فؤاداً تأثراً عميقاً ، ثم تحدث في سرعة ليخفي
انفعال نفسه ، فأعلن رغبته العاجلة في زيارة ضريحي جده العظيم « محمد علي »
ووالده الخديو اسماعيل .

وكان أمره الأول الذي أصدره إذ تبوأ عرشه ، أن يهباً قبره إلى جوار
ضريح أبيه وذكر لمن يحيطون به أنه إنما يرمى بذلك إلى أن تكون أولى
خطواته تضحيته نفسه في سبيل وطنه وفي سبيل مواصلة الجهود التي بدأها جده
محمد علي ووالده اسماعيل .

الفصل السابع

بداية الطريق

كانت مصر سعيدة حقاً إذ ألفت لديها ، في هذا الوقت العصيب الذى تحتاجه العالم فيه تلك الأزمة الدولية ، رجلاً فى مثل دهاء فؤاد ، فهو إن تكن له بعض الهفوات — وليس بين البشر من تنزه عن الزلل — فإنه دعى لقبول منصب كان حتماً أن تواجه فيه المواهب الشخصية اختبارات قاسية دقيقة ، وأن تمتاز عنده الأعمال تيه التيارات السياسية المتعارضة ، فكان لا بد له من الإخفاق فى إرضاء الجميع إذ كان فرضاً عليه أن يسلك سبيلاً وسطاً ، فإذا كان قد استطاع أن يقي سلوكه مما يشينه فإنما مرد ذلك إلى فطنته وحسن بصره بمركزه .

وكان من المستحيل على حاكم مصر أن يكتسب دائماً محبة الجمهور ، وتلك الحكومة البريطانية حذرة ، حريصة ، قلقة ، تقف خلفه من ناحية ، وهذه الجماعة الدولية قوية من ناحية أخرى ، وليس عجيباً إذن وذلك هو الموقف أن يكون قد قضى بعض الأوقات رهن قصره فى شبه عزلة فلم يبرحه ، والواقع أنه قضى عهده الطويل الحافل بالمواقف الدقيقة الخطيرة ، ثم مات فى النهاية فى فراشه هادئ النفس مطمئن الضمير ، وقد جزنت لفقده الملايين .

وقد اتخذ لنفسه كامل الاحتياطات فلم يعرضها فى غير ضرورة ، ولكنه إلى ذلك لم يكن ملكاً هيباً يخشى ما قد يأتى به الغد .
فكان يؤمن بالقدر أعمق الإيمان ، ويثق فى مقدرة العرافين كل الثقة ،

فهناك من تنبأ له بأنه سيموت ملكاً ، وقد تحققت هذه النبوءة ، وهناك من قرأ له كفه فذكر له أنه سوف يموت موتاً طبيعياً ويدفن بين مظاهر الإجلال والتكريم في القبر الذي جهزه لنفسه إلى جوار ضريح أبيه ، فكان يبدى عن ابتسامته المرة إذا ما توسلوا إليه أن يتخذ بعض العناية الخاصة حول نفسه ، ولكن الخوف لم يدخل إلى قلبه أبداً .

وقد ثبت إيمان فؤاد بالنبوءات عند ما قيل له إن الحرف « ف » فال خير له ولبيته ، وكان ذلك في صدر أيامه عند ما كانت آماله في اعتلاء العرش قاصرة عليه هو لم تتخطه لسواه . فلما ولدت له زوجته الأولى ابنة أصر على أن يبدأ إسمها بالحرف « ف » فسميت لذلك « الأميرة فوقيه » فلما آن لها أن تتزوج ، أصر مرة أخرى على أن تكون للحرف « ف » أفضليته ، وكان أن تزوجت الأميرة فوقيه من نخرى باشا وزير مصر المفوض في باريس .

ولما تزوج مرة ثانية بعد ذلك بسنوات ثبت على رغبته في التزام حرف الـ « ف » وقد عقد الزواج في الرابع والعشرين من مايو سنة ١٩١٩ ، وفي الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٢٠ ، ولده وارث ذكر فأطلق عليه اسم الأمير « فاروق » .

ثم ولدت له بعد ذلك ثلاث بنات ^(١) أسمين : الأميرة فوزية والأميرة فائزة والأميرة فايقة .

وكذلك سعدت مصر إذ ألقت في فؤاد حاكماً ، كان عند دعوته لقيادة شئونها بعيداً عن الأغراض الشخصية ، لا يقيده أى لون من التعصب ، وقد استطاع في سن الخمسين أن يكون لنفسه أسلوبه الخاص ، وإن كان بعض هذا الأسلوب قد تكون إلى حد ما قبل اعتلائه العرش .

(١) كان هذا قبل ولادة الأميرة العزيزة فتحية .

وهو قد نشأ نشأة قوية ، وتلقى ثقافة عسكرية ، مكنته من أن يدرك وجوه النقص في الناحية العسكرية من بلاده ، ومكنت في نفسه حب النظام والواجب ، وحددت من عمره نخلقت هذه الروح في دوائر القصر لونا من التمثل .

ولا يذهب الخيال إلى أن رجلا في الخمسين من عمره دعى فجأة وهو الأمير الضابط الذي يحيا في حرية واسعة ، إلى اعتلاء العرش ، يستطيع في سهولة أن يغير أسلوب حياته . وقد كانت سنواته السابقة حافلة بمختلف المشروعات التي بذل فيها فؤاد جهوداً شخصية هائلة أضنت رفاقه من المصريين الذين تخلفوا عنه فلم يسعفهم نشاطهم العقلي على اللحاق به . ثم إنه عاد من إيطاليا مزوداً برغبة عملية حازمة ، وعلى الرغم من أن الروح الإيطالية كانت أقرب إلى التراخي من هذه الروح البريطانية البالغة الجد ، فقد أوهنت روحه ، جو الصلف والتراخي الذي كان يغمر البلاط .

وقد ذهبت القاهرة إذ علمت أن السلطان فؤاداً يصر على الاستمساك بعاداته ، فهو يستيقظ في الساعة الخامسة كل صباح ، غير أن هذا الإحساس الذي سرى في دوائر القصر بالفرع خفت حدته عند ما تبين أن فؤاداً قد خفف من غلوائه ، ومهما يكن فقد كانت عادة الاستيقاظ الباكر بعيدة كل البعد عما كان مألوفاً في البلاط فنشأت عنها أخطاء كثيرة وقع فيها هؤلاء الذين يحيطون به ، فلم تنس له تلك الدوائر خروجه على تقاليدها . والواقع أنه لما بيعت على الخيرة والارتباك أن تستدعى إلى حضرة المليك في الساعة العاشرة عقب إفطار عاجل فتجابهه بأسئلة عن مواضيع درسها صاحب العرش فأجاد دراستها منذ ساعات كثيرة . وقد قال فؤاد مرة لأحد أصدقائي في إحدى المناسبات : « إنني أستيقظ دائماً في الساعة الخامسة » ثم افتر ثغره عن ابتسامة عريضة وقال : « ولكنني

تبينت أن من الخير ألا أغادر جناحي قبل فوات وقت طويل .
ثم أوماً إلى من يحيطون به وهم رجال قصره الملكيين والعسكريين ، وقال
وقد غمز بعينه غمزة لها معناها :

« من الخطأ أن نزعج هؤلاء الشبان » .

وإني لأذكر حتى الآن تلك الابتسامات الباهتة التي استقبل بها رجال
بطانته ذلك النقد اللاذع ، فقد كان عليهم أن يبداوا اغتباطهم ، ولكن الواقع
أنهم لم يكونوا في شيء من الغبطة وأبدوا خفية ما يدل في وضوح على مبلغ
تأثير هذا الاستيقاظ الباكر على أعصابهم وهم الذين يتمنون لو تركوا في فراشهم
حتى الضحى .

والواقع أن فؤاداً لزم تلك العادة حتى حانت منيته فلم يشذ عن الاستيقاظ
في الساعة الخامسة كل صباح إطلاقاً ، وكان الشخص الوحيد الذي يلقاه في
هذه الساعة هو خادمه الخاص المثقل الأجنان والذي اعتاد أن يمزح معه ، وقد
وقع نظر فؤاد على الرجل المنكود الحظ يوماً وهو يتشاءب فلم يدعه ينسى هذه
الفعلة أبداً .

وقد قيل في القصر ، إن الرجل لم يدخل بعد ذلك إلى حضرة المليك قبل
أن يقذف وجهه بالماء البارد حتى يمحو كل أثر للنوم أو للكسل ، إلا أن هذا
التشاؤب الوحيد ظل عالقاً بذاكرة فؤاد لم يبرحها .

وكان فؤاد يستحم ويرتدى ملابسه ويتناول إفطاراً بسيطاً كل البساطة ،
على أنه كان يقوم على الدوام في هذا الوقت ببعض التمرينات الرياضية الخفيفة
عند منتصف الساعة السادسة ، فقد كان يميل إلى العناية بجسمه وقوامه ، ولو
أن هذا الجسم كان لرجل آخر أقل نظاماً لبدا أشد بدانة مما كان عليه فؤاد ،
ولكن فؤاداً كان يقلل من طعامه إلى أبعد مدى ، ولو أن تمريناته الرياضية

لم تكن من ذلك النوع الذى يقلل الوزن ، إلا أنه كان فى دوامها وانتظامها كل الخير له .

وكانت لدى فؤاد مكتبة كاملة تبحث فى فنون الرياضة البدنية ، كلها من خير ما وضع فى هذا الفن ، فكان يولى الموضوع من الناحية النظرية كامل عنايته ، على أنه كان يمانع فى أن يتلوى أو يتنى على مشهد من الآخرين ، لذلك لم يبدأ تمريناته يوماً ما قبل أن يكون قد استحم وارتدى كامل ملابسه ، فكانت هذه التمرينات إذن من طراز هين رقيق يتفق ورغبته ، وكان إلى ذلك يؤديها فى عزلة مطلقة أمام امرأة كبيرة ، وكان الشخص الوحيد الذى يبيح له شهودها هو خادمه الخاص ، إذ كان واجبه أن يقف على استعداد يحمل قطعة من النسيج مبللة بمحلول قابض يمر بها فؤاد على وجهه عقب فراغه من هذه التمرينات .

وكانت لفؤاد هيئة خاصة من الموظفين يقفونه على أحدث أنباء الصحف العربية والأوروبية عند ظهورها مباشرة ، إذ كان يثق ثقة عميقة فى أن الصحافة خير وسيلة لتتبع سير الحوادث ، وقد بذل ما اطمأن معه إلى سلامة المصدر الذى يمدّه بالأخبار .

وإلى جانب هذا المصدر الخاص ، كانت الوزارة ترفع لجلالته قصاصات وقطعاً مترجمة من الصحف والمجلات . وقد تبين فؤاد أن الأخبار التى تصل إليه عن مصدره الخاص ، خير من تلك التى تقدمها الأيدي الحكومية (المصلحية) . وقد اضطر فؤاد أكثر من مرة إلى أن يلفت أحد الموظفين المبالغين فى حماسهم ، إلى أنه لا ضرورة تدعو إلى الالتواء بالترجمة رغبة فى تخفيف مرارة نقدها ، أو لحو قطع فيها هجاء خاص بذىء لاذع تسجله بعض القصاصات المرفوعة إليه . وكان فؤاد يجد لذة ومتاعاً فى دراسة صحافة العالم فى الصباح الباكر كل

يوم ، إذ رأى في هذا الاطلاع مصدراً سخياً بالمعلومات ، كان يدرس الكثير منها في عناية ويسجلها في مذكرات يحررها بخط يده . وكثيراً ما كانت رغبته في إثارة بعض الوقائع الغريبة أو الآراء التي يمتنى الكثيرون أن يكون قد نسيها منذ بعيد ، مصدراً لارتباك مرة بين أعضاء بطانته .

ولم يكن ارتياح فؤاد للصحافة « المتطرفة » بأقل من ميله إلى الصحافة الموالية ، وقد كانت دراسته الدقيقة للحوادث هي الدافع له على الوقوف في مواقف الحزم في كثير من المناسبات ، وهي التي مكنته من أن يكون مستقل الرأي إزاء الوزراء الذين كان في نهجهم بعض العسر . وكذلك مكنت له من أن يراقب بعين حذرة أفراد أسرته الكثيرى العدد (ليس القصد طبعاً أطفاله) الذين ورث لهم بعض الريبة .

وكان فؤاد يجيد قراءة أوراق اللعب ، وطالما أنفق الكثير من أوقات فراغه وقد نثر أمامه تلك الأوراق محاولاً معرفة المستقبل ، وبينما كان هو على يقين من أنه سيموت في فراشه بدت له نبوءة جديدة تشير إلى أن ابنه سيفارقه ، فلم يأبه للأمر عندئذ ، غير أنه حدث أن سافر الأمير فاروق إلى إنجلترا .

وكان فؤاد يتلقى إلى جانب الصحف والمجلات المصرية ، الكثير من المطبوعات الأجنبية التي كانت ترد تباعاً فيقرأها في مواظبة ودون انقطاع ، وكانت له معاملات موصولة مع الكثير من المكتبات الشهيرة ، فكانت تصل إليه على الدوام الكتب الجديدة في التاريخ والعلوم ، والأدب ، والفن لاطلاعه الشخصي ، وأغلب هذه الكتب كانت ترد في طبعاتها الفاخرة .

وكانت ترد إليه باستمرار أكثر من اثنتي عشرة صحيفة يومية فرنسية ، وكذلك أكثر من عشرين مجلة وصحيفة مصورة ، أما عدد الصحف الإنجليزية فكان أقل من ذلك لصعوبة اللغة ، أما الصحف والمجلات الإيطالية فكانت

هي الغالبة في العدد . وإلى جانب كل ذلك كان مشتركاً في ثلاث شركات مهمتها جمع قصاصات الصحف ، واحدة بريطانية ، والثانية فرنسية ، والأخيرة أميركية . وكان فؤاد يجد لذة ومتاعاً في موضوع الخلافة ، وفيما قام به مصطفى كمال في فصله السلطة الزمنية عن السلطة الدينية ، وكان كذلك يكثر من الأسئلة حول حركة المهرجات المشثومة في الهند حيث اعتزم الكثيرون من المؤمنين ، وقد أثارتهم الشروط التي فرضها الحلفاء الظافرون على تركيا ، أن ينفذوا عن أقدامهم غبار بلاد كانت تحت السيادة البريطانية .

وقد أدركت في ذلك الحين أن فؤاداً يرى أنه سوف يحتل مكان الخليفة وسلطان تركيا الخلع في عيون المسلمين ، وقد أيدت الحوادث التالية هذا الشعور .

غير أنه اصطدم فيما بعد مع ابن سعود حول هذه النقطة في مناسبة سفر الحمل من مصر ، وكان الملك بن سعود لمركزه كوالى مكة المكرمة يكتسب لنفسه مسرعاً في عقول المسلمين تلك المكانة السامية التي كانت للخليفة في استانبول ، فاعتزم فؤاد غيرة على مركزه أن يحتفظ بحقوقه القديمة ، فرأى أن تستمر عادة إيفاد جماعة من الجنود ترافق الكسوة في طريقها إلى الكعبة .

وكان في ظهور الجنود المصريين في تلك المملكة الشديدة التدين ، وعلى مقربة شديدة من مكة نفسها ما أثار بعض الخوف في نفوس الوهابيين الذين ينفذون تعاليم الإسلام في جد وصرامة ليست معروفة في أى جهة أخرى ، ولكن فؤاداً أصر على حقه في حراسة الكسوة ، فاستتبع ذلك شعور سيء انتهى بالحوادث التي هزت المسلمين في عنف فراحوا يتساءلون أ كان ذلك مما تبيحه تعاليم القرآن ، وقد هوجم الحرس المصرى على مقربة من المدينة المقدسة ، وألقيت عليه الحجارة وتطور الموقف إلى حد دُعى عنده الجنود الوهابيون . فأصيب

الكثيرون من الجنود الوهابيين والجنود المصريين قبل أن يعود الهدوء إلى سابق حاله .

فتوترت لهذه النتيجة المؤلمة العلاقات بين مكة والقاهرة مدة من الزمن ، ولم يسافر المحمل عدة سنوات .

وقد بذلت قبل وفاة فؤاد عدة محاولات رغبة في التوفيق انتهت بسفر وفد من مكة إلى القاهرة لهذا الغرض ، غير أن فؤاداً مات قبل أن يبلغ الوفد العاصمة المصرية .

وكان هناك موضوع آخر أبدى فؤاد نحوه عناية ظاهرة ، ذلك هو الإرهاب في الهند ، وليس الإرهاب الصناعي مع الأسف بالغريب في مصر ، فكان فؤاد شديد الرغبة في أن يعرف كل شيء حول انتشار هذا المذهب وأثره في الهند ، وعلى وجه خاص في البنغال .

وقد بين له مخبروه مدى الصعوبات التي يصادفها رجال الشرطة في مراقبة بومباي وكلكتا في يقظة وحذر بالغين ، ثم السهولة النسبية التي ينقل بها الأشرار إلى الأصقاع المجاورة للهند البريطانية ، آلات الموت .

فكان يهز رأسه عند سماع أمثال تلك التقارير ، وطالما لاحظ أنه من السهل تهريب الأسلحة والذخائر عن طريق الحدود المصرية وعلى وجه خاص في منطقة القناة ، ولم يكن من المستحيل على الشرطة أن تقف ذلك الشر .

وقد ظهر بعد ذلك في وضوح مدى الضرر الذي أصاب مصر من هذه الناحية عندما ثارت البلاد ، وكان لابد من بذل العناية الشديدة والحذر المتصل عدة أعوام قبل أن يصبح من الممكن إتخاذ خطوة حاسمة تجاه أساليب هؤلاء الذين يثرون من وراء تلك التجارة .

وقد أبدى فؤاد في لقاء سمح به لصديق لي من رجال الطبقة العليا ، ناحية

رائعة من نواحي نفسه . وقد لاحظ الزائر أنه يتناول المسائل الحديثة في شيء من الاضطراب إذا هي مسته في صميم شئونه الخاصة ، وقد راعه على وجه خاص أن يستشهد الملك بعبارات جاءت في مقال نشرته صحف الصباح نفسه .

وفي هذه الأثناء كان فؤاد شديد الشغف بالاطلاع ، فكان يقضى أوقاته في الدرس والقراءة ، فلما سمع ملاحظة تشير إلى أن في مواصلة القراءة والاطلاع الخارجي إلى جانب دراسة أوراق الدولة التي تستنفد عادة ساعات كثيرة كل يوم ، جهد كبير ومشقة ، ابتسم وقال :

« أستيقظ مبكراً في الصباح لأنني أحب ذلك قبل كل شيء ، ولأنه يعني بعد ذلك أنني أكتسب معرفة ، والمعلومات في بلاد كبلادي ضرورية ، وبدونها لا يساوى الحاكم شيئاً ، و... » .

ثم انطلق بالإيطالية :

“ La massa ama gli uomini forti. La massa e donna.”

تحب الجماهير الرجال الأقوياء ، والجهور في هذا كالمرأة .
وأظن أن هنا سر ثورة فؤاد ضد قصور الحكومة الدستورية وعجزها ، الذي أبدته بعض وزاراته ، وسر التجائه إلى « حكومات القصر » في بعض الأحيان ، وهو الدكتاتورية من جميع نواحيها .

وقد كانت عادة فؤاد أن يبدأ التشريعات في منتصف الحادية عشرة كل صباح ، ثم يواصل العمل في هذه المهمة دون انقطاع على الإطلاق حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، وليس لدى ما يحملني على الاعتقاد بأن الود الذي كان يستقبل به هؤلاء الأجانب الذين يتشرفون بالثول بين يديه في هذه المناسبات كان وداً متكلفاً ، فقد كان رجلاً هين اللقاء ، يغرى من لا تثقل عليه زيارته بالعودة إليها مرة أخرى ، وقد كان كثير الارتياب في المتملقين المصانعين ، هؤلاء الذين كانوا

— إذا عمدنا إلى المجاز — يستطون صرعى أمامه . وكانت نشأته تضطره إلى أن يلقي إلى الواحد منهم بهذا السؤال « والآن ماذا تريد ؟ » . غير أنه كان يدعه أدبا منه لعينيه تهتمان به .

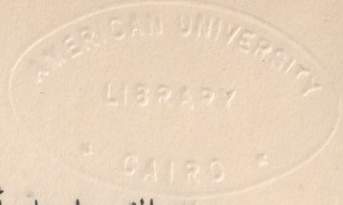
وقد لزم فؤاد في حياته نظاما يكاد يكون ثابتاً فكان يتناول غداءه وهو إكلة بسيطة غاية البساطة ، عقب الفراغ من استقبال زوار الصباح ، وكان يستقبل عقب الغداء وزراءه فينظر في المسائل التي يتقدمون بها ، وكان يخصص بعد الظهر لإصدار المراسيم وتوقيع الأوامر .

فإذا حلت الثالثة والنصف ، كان في دقائق الساعة ما يعلن للوزراء في جلاء أن الوقت المخصص للعمل الرسمي قد انتهى . وفي ذلك الوقت يعود فؤاد لاستقبال زواره الذين يبدو في اجتماعه بهم أكثر حرية وهم عادة من طبقة أقل من طبقة الزوار الآخرين .

وكان فؤاد يؤمن بما يؤدي إليه المشى كل يوم من الخير ، فعلى الرغم من أن طرقات القاهرة كانت في كثير من الأوقات مكانا خطراً للتنزه ، فإنه كان يواظب على رياضته ، وحدائق عابدين لا تحتوي على الكثير من ألوان الفتنة والإغراء رغم العناية التي تبذل نحوها ، لذلك كان فؤاد يتبرم إذا ما احتجزته الضرورة داخل أسوارها .

بينما كان قصر المنتزه أحب الأماكن إلى نفسه ، وهو يقع في حي الرمل الصحي الهادي في الاسكندرية . فحديقته تنحدر فاتنة نحو البحر ، والبحر في الاسكندرية رائع وجميل . ولم يكن فؤاد أبداً يشعر بمثل السعادة التي كانت تغمر قلبه كلما تمكن من التجوال في هذه البقعة الرائعة وحيداً لا يصحبه أحد ، إلا أن يكون معه واحد أو أكثر من أطفاله .

وربما ظن أن فؤاداً لا بد تجرده رياضة المشى التي اختارها لنفسه بعد الظهر



وهو الذي اعتاد أن يبدأ يومه في الصباح الباكر غير أن الواقع أنه كان يقضى الساعات فيما بين السادسة وموعد العشاء بين الكتب والأوراق ، وربما استدعى بعد العشاء كبار موظفي قصره ، والحقيقة أن فؤاداً كان قوى الجلد في العمل فوق عرش مصر ، فكان في حدة غزوه وفي مبادرته إلى وضع حل لكل مسألة تعرض له ، ما حمل الذين حوله جهداً مرهقاً شاقاً .

وكثيراً ما كانت تطول هذه الاجتماعات ، وتمتد حتى الساعة الحادية عشرة أو الثانية عشرة ، فكانت مقدرته على مواصلة العمل طويلاً مصدر قلق لهؤلاء الوزراء الذين يكلفون بالحصول على الموافقة الملكية على بعض المشروعات التي يرتاب فيها فؤاد ، والرجل التعب المكثور السريع الإذعان والتسليم ، بينما تدفع الظروف الأخرى إلى الصلابة والثبات ، وفي هذا يظهر السبب في أن الكثيرين من الوزراء يجدون أنفسهم على خلاف مع أتباعهم .

ولم يكن مرد هذا الإذعان إلى البلاغة الملكية أو قوة الأتباع بقدر ما هو عجز جثماني عن مواصلة الجهد أمام رجل قادر على أن يتجاهل نداء الساعة ودقاتها الملحة .

ولو لم تنهك هذه الساعات الطويلة التي كانت تنقضي في العمل والدرس ، رجلاً أفنى الكثير من سنواته الأولى حراً يمرح في الهواء الطلق لأثار ذلك الإلتباه ، ولم يكن فؤاد حاكماً يصدر عن وحي عواطفه بل أخذ نفسه بدراسة جميع المسائل التي تمس مركزه وبلاده بدافع من إخلاصه لواجبه .

وقد خلقت ثقافته العسكرية الأولى ، في نفسه ميلاً شديداً لجميع ضروب الرياضة ، ولما كانت سنه عند ما ارتفع إلى منصب السلطنة قد جاوزت به الطور الذي يتمكن عنده من المساهمة الفعلية في فنونها ، فقد رأى ما وسعت الظروف ذلك ، أن يستمتع الآخرون بما في ألوانها المنظمة من خير ، وكان يدرك كل

الإدراك اتجاه رعاياه الذي يميل إلى الحياة الوادعة المستقرة ، والذي يرغب عن العسكرية وينحرف عنها ، ولكنه اعتقد أن الأخذ بفنون الرياضة يبعث في نفوس المصريين تلك الروح التي كانت تنقص جيشه . لذلك ظل يمنح الرياضة تشجيعه في ألوان مختلفة ، فمرة يشمل برعايته الشخصية جمعياتها ، ومرة يشرف المباريات بنفسه ، وطوراً يتبرع لها بالجوائز من ماله الخاص ، وطوراً آخر يمنح الجمعيات الرياضية مساحات من الأرض تتخذ منها ملاعبها .

وكان فؤاد يحب سباق الخيل ، لذلك طالما شهد حفلاته في ميداني الجزيرة وهليوپوليس .

وقد أدخل خلال سنوات ملكه على جميع فنون الرياضة ، تطورات واسعة ، فلما مات لم تكن هناك مدرسة ينقصها فريقها الخاص للعبة كرة القدم ، وكان الجمهور قد أصبح شديد الشغف بشهود المباريات العامة ، فإن بدا هذا الشغف في بعض الأحيان عنيفاً ، وإن اشترك النظارة في اللعب أحياناً بنصيب بارز ، فلا بد أن نذكر أن المصريين كانوا حديثي عهد بنظام الفرق في الألعاب الرياضية . وقد احتلت كرة القدم ، بتشجيع فؤاد الشخصي ، من نفوس المصريين مكاناً ممتازاً ، وفي مقدور الفرق المصرية الآن أن تبدي من ضروب البراعة أمام فرق الجيش البريطاني في مصر ، ألواناً رائعة . وكانت أعز رغبات فؤاد أن يشهد الألعاب الأولمبية قائمة في الإسكندرية قبل وفاته ، غير أنه قضى قبل أن تتحقق هذه الرغبة ، وقد شرع تنفيذاً لرغبته في إنشاء ملعب بالإسكندرية يحتوي عند الفراغ منه على ٢٥,٠٠٠ مقعد للنظارة .

وقد تردد فؤاد ، الذي اطلع على جميع التصميمات ، على مكان العمل مراراً ليتفقد مدى تقدمه ، وعند ما يتم ستتخذ له بوابة ضخمة من الحديد المطروق تفتح على ممر في الملعب يؤدي مباشرة إلى الحجرات التي خصصها لنفسه ،

وسيكون هذا القسم على طراز عهد النهضة ، بينما سيمياً القسم الخاص بالملكة
نازلى على طراز لويس الرابع عشر .
وقد وضعت الترتيبات لإتمام الملعب وفق التصميمات التى أقرها فؤاد ، على
أن يلتزم الطراز الكلاسيكى فى دقة ، مع تزويده بقسم خاص للسيدات ،
ومكان للمتصارعين يتسع لثلاثة آلاف شخص .
وقد ساهم فؤاد فى تكاليف هذا الملعب بخمسة آلاف جنيه من ماله الخاص .

الفصل الثامن

الجهود السياسية الأولى

كان من سوء حظ الأمير فؤاد أنه استدعى ليخاف حسيناً في منصب السلطنة في وقت كانت فيه مصر بأكلها ترتاب أعماق الارتياب في نويا بريطانيا العظمى نحوها ، وكانت الغالبية العظمى من الشعب لا تدرك الصعاب التي تواجه القصر ، وكانت هذه الغالبية جزعة قلقة ، ضعيفة الإدراك .

وقد هلعت مصر إذ علمت باقتراح حسين ضمها لبريطانيا العظمى ، وقد أقدم على ذلك في أمسية وفاته ، ولم تستطع البلاد أن تفهم الدوافع التي حفزته لاختيار هذا الاتجاه .

فلما خلفه الأمير فؤاد ، كان حتماً أن يتسع مدى إدراك الصعاب التي تحوط الحاكم وإن يكن في بطن ، واضطر فؤاد عاجلاً أن يتخذ أقصى ضروب الخدق والشجاعة ، لا ليضم شتات الوطن ويقوى الصلة التي تربط بين الشعب والحكومة فحسب ، بل ليمحو جو الشك الذي كان يحوط هؤلاء الذين تصلهم بدار الحماية رابطة . فقد كان الذي لا يبدي العداء لبريطانيا العظمى عام ١٩١٧ يعد خائناً . في هذا الجو المقلق بدأ فؤاد أيام ملكه ، فرأى بريطانيا العظمى ومصر تتباعدان ، وكانت مصر وقد غمرها تيار وطنية حديث اليقظة والبروغ ، تزيد الهوة اتساعاً على نحو تضاعف مع الزمن ، إذ انصرفت أيام الحرب العظمى المرعبة القاسية وغمرت العالم في عام ١٩١٨ أشد النغبات التاريخية سخرية ، تلك التي أطلقوا عليها « السلام » وليس من الضروري هنا أن نلتوى بالحديث لندخل

في عقد المؤامرات السياسية التي شغلت السلطان خلال الثمانية شهور الأولى من عهده ، ويكفي أن نقول إن تبدل الوزراء حول معضلة الإصلاح التشريعي ، أظهرت للأمة أن هذا الحاكم الجديد واسع المطامع ، وأنه يتوق إلى أن يجعل لنفسه نصيباً بارزاً ، والواقع أن الملك فؤاداً اعتمز ألا يكون رمزاً عاطلاً ، فقد كان موفور النشاط ، واسع المقدره ، عرف في دقة مدى العبء الذي احتمله ليضطلع بالمهمة بنفسه وليكون لسان الحال الرسمي عن الوزراء ، وكان يرى في منصبه ، ما يسمو به فوق الجميع ، وأن مهمة الوزراء أن يقدموا المشورة ، وأن تقتصر مشورتهم على إبداء الرأي فلا تعدو ذلك لتكون أمراً .

ولم يكن فؤاد يعمل الساعات الطويلة ليستمتع بالتمكن من مهمته فحسب ، ولكنه كان يرمى إلى السيطرة على الوزراء ، وقد سيطر على الكثيرين منهم ، فإذا خانت هذه السيطرة عند بعض الوزراء يوماً ، تجاهلهم ، وعهد في هذه الحالات إلى تلقي المشورة من رجال بطانته ، بدلا من هؤلاء الذين يمثلون الشعب من الوجهة القانونية .

وعند ما أصبح الأمير فؤاد سلطانا عام ١٩١٧ ، كانت البلاد تغلي ، وفي نهاية ١٩١٨ كان كل إنسان يبحث عن سبيل الأمان ، وكانت الأزمات كثيرة الحدوث كل يوم ، وانتظر الجميع في فزع قرب الانفجار .

وكان عام ١٩١٨ أحفل الأعوام التي شهدتها مصر في تاريخها الطويل ببواعث الألم ، إذ تيقظت البلاد فيه سياسياً ، وبات كل إمرء حائراً لا يدري ماذا يكون المصير .

ولما طالت الحرب وبات حتما على بريطانيا العظمى أن تعتمد إلى موارد مصر فتنازل منها ، ازداد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مزعجة ، وكان حتما أن تكثر الرقع في النظام العريض المعقد الذي لا بد لدولة من الدول العظمى المشتركة في

الحرب أن تبثنيه ، فقد شيدته على غير تصميم ثابت ، فكانت تضيف إليه وتبدل فيه وفق ما تقضى به الظروف ، وكانت الإضافات هي الغالبة فيه ، فانبطح البناء على وجه الأرض ، وتساءل المصريون عما إذا كان ممكناً أن يتحرر وظهرهم من قسوة الكابوس .

وقد اكتسب زغلول باشا الذي قاد المعارضة في الجمعية العمومية عام ١٩١٤ نفوذاً واسعاً في نفوس المصريين ، إذ عني خلال المرحلة الأخيرة من الحرب بالوعد الذي قطع لمصر لقاء ما ساهمت به .

وقد كان سعد زغلول ، مهما طعن في ذلك خصومه ، وطنياً تقدم بمواطنيه خطوات ، وجاهد في سبيل تغيير العلاقات التي تربط بين بريطانيا العظمى ومصر تقدماً بارزاً ، ونجحت رسالته بين المصريين المثقفين نجاحاً واسعاً .

وهو لم يكن يأبه كثيراً بالوسائل التي يتذرع بها لبلوغ أغراضه ، ولم يكن من الذين يرهبون القصر . فلما انتهت الحرب كان نفوذه من القوة بحيث لا يمكن الشك فيه ، وكان مقرباً إلى القلوب محبوباً ، ولم يكن يقيده مع القصر أو الوزارة قيد أو رباط ، بل الواقع أنه كان مقيداً ، إلى مدى بعيد ، في اللوح الأسود عند السلطان .

فلم يفهم كل من سعد والسلطان صاحبه ، وفي عبارة أوسع ، كانا كلاهما يرميان لغرض واحد ، ولكنهما كانا متشابهين في الخلق تشابهاً كبيراً ، فلم يقبل أحدهما أن يكون له شريك في كفاحه ، وكان فؤاد يرى في سعد قوة خارقة ويدرك أن سياسته قد تدفع الجماهير إلى استخدام وسائل العنف ، بينما كان سعد يرى في فؤاد شخصية قوية جبارة بعيدة الإدراك .

وقد وضع مدى الانسجام الذي يمكن أن يعمل في حدوده هذان الرجلان خلال الأيام الأخيرة للحرب ، ففي اليوم السابق لإعلان الهدنة في الجبهة الغربية

(فقد أعلنت الهدنة مع تركيا قبل ذلك فعلا ، وأخذت مصر تفكر في السلام)
ذهب سعد على رأس وفد إلى دار الحماية البريطانية ، وطلب مقابلة سير
ريجنلد ونجت . فأغضبت هذه الحركة غير الرسمية والتي لم تحمل تفويضا ما ،
فؤاداً ، لأنها قطعت عليه سبيل المفاوضات التي كان يباشرها في ذلك الحين
بمعاونة وزرائه مع الحكومة البريطانية .

ولم يكده سعد يدخل دار الحماية حتى أعلن عن رغبته في غير تردد ، وإذا
هذه الرغبة هي طلب الاستقلال العاجل لمصر ، لا تقبل عنه بديلا ، فأخذ سير
ريجنلد بهذه الزيارة ولم يجد ما يعترض به وهذا الوفد داخل جدران دار الحماية ،
سوى أن يذكر أنه في مركز لا يمكنه من إعلان نوايا الحكومة البريطانية في
نفس اللحظة .

وبعد ذلك بأيام قلائل طلب حسين رشدي باشا رئيس الوزراء إلى وزارة
الخارجية البريطانية بواسطة سير ريجنلد ونجت المندوب السامي أن تسمح له
بالسفر إلى لندن مع زميله عدلي باشا لمفاوضة الحكومة البريطانية في شئون
مصر . وكان هذا هو الأسلوب الذي اتهمجه السلطان لإدراك نفس الغرض . وهما
يكن ، فقد كان الجواب على هذا الطلب أن الحكومة البريطانية ترى أولاً أن توضع
القواعد التي يمكن الاتفاق على أساسها ، وأنها تفضل لذلك تأجيل المفاوضات .
فرفع رشدي باشا في الحال استقالته من رئاسة الوزارة ، ولم يدع
كتاب الاستقالة مكاناً للشك في حرارة التأييد الذي بذله فؤاد في سعيه في
سبيل استقلال مصر .

فلما أخذ سعد الميدان والتف حوله أشد المتطرفين في المعسكر الوطني ، أثار
ذلك سخط فؤاد ، وكانت مراجل البلاد تغلي في ذلك الحين وتجمع سخطها
حول كلمة واحدة هي « الحماية » .

وكان حتماً أن يواجه السلطان ، الذي سأنته منذ الآن بالملك ، وهو لقبه الجديد ، موجة عنيفة من استنكار الشعب ، لأنه كان يعتقد أن خير السبل لقيادة مصر نحو هدفها السياسى ، هو ترقيب الساعة التى تلائم الحكومة البريطانية فى أمر له مثل تلك الخطورة .

وسرعان ما شملت الفوضى والاضطرابات العنيفة جميع أنحاء البلاد .

وغزاً سعد البلاد ، يعقد فيها الاجتماعات ويجمع التوقيعات التى تفوض للوفد تمثيل شعب مصر . وكان سير ريجلند وينجت يلح على هويت هول فى نفس الوقت لتقبل اقتراح رشدى باشا الذى يرمى إلى القيام بالمفاوضات فى لندن . وكان رشدى باشا قد رفع استقالته فى الثانى من ديسمبر سنة ١٩١٨ غير أنها لم تقبل حتى أول مارس سنة ١٩١٩ .

واعترم فؤاد الأيقف فى موقف يمكن سعدا من المطالبة برياسة الوزارة الخالية ، وكانت الحوادث تتوالى ، ولو أن سعداً سافر يوم تقدم بمطالبه إلى لندن ، لرحل إليها مبتهجاً وقد حمل معه أصدق أمانى مواطنيه ، ولكنه سلك فى حملته التى حملها فى الأيام التالية سبيلاً وضع القصر والوزارة فى مكان يبعث الحرج حتى لما تقرر فى النهاية أن يسافر رشدى باشا إلى لندن فى صدر سنة ١٩١٩ ، ألقى رئيس الوزراء نفسه فى مركز يدعو إلى الحيرة .

وسرعان ما تطور الموقف ، وبلغ نفوذ سعد على الجماهير حداً يقضى على كل زيارة بالفشل مهما هيئت لها الأسباب ، وبات من المؤكد أن يكون الرفض والازدراء نصيب كل ما يأتى به رشدى باشا .

وكان الملك شديد الاتصال بالموقف — ولم تدع الصحف شيئاً للخيال — وقد استطاع أن يخفى عواطفه الشخصية وأن يقترح حلاً وسطاً ، وكان هذا منه دهاءاً ، من المحتمل أن ينجح . وكان هذا الاقتراح يرمى إلى أن يصحب سعد

رئيس الوزراء في سفره ، وهو الذي يمثل رأى الوطنيين المتطرفين .
ولم يكن الدافع لفؤاد في تقديم هذا الإقتراح إعتقاده بأن وجود سعد بين
المفاوضين يضمن لمصر نتيجة أكثر خيرا ، وإنما كان يصدر في ذلك عن
دهاء يخفيه .

ولكنه لم يخف عن رجال حاشيته الأقربين ، أن من الخير لو واجه
سعد صلابة إنجلترا التي ولدها انهماكها في شئون أجل خطرا من خلاص مصر
السياسي .

وقد استمتع فؤاد بالمنظر الذي تخيله لسعد وهو يناضل الواقع في لندن ،
وقدر ما سيكون لمثل هذه الرحلة من الأثر التهديبي في نفوس جميع الوطنيين ،
والمطرفين منهم على وجه خاص .

وقد قال في غضب : « دعهم يدركون كيف تسير هذه الشئون ، فر بما ازداد
عندئذ تقديرهم لما أدبته » .

ولم يستطع فؤاد أن ينسى للزغلوليين حتى آخر أيامه قلة تقديرهم لجهوده ،
وقد اعتقد أن هذا التجاهل يرجع إلى قصور في معرفتهم وفهمهم ، كما يرجع إلى
جهلهم بالصعاب التي كان يصادفها في طريقه .

وكانت هذه الفكرة تثير غضبه على الدوام ، وقد اعتقد أنه أولى بشكر البلاد
وأحق بحمدها ، ولم يستطع أن يفهم في جلاء تلك الأسباب التي كانت تدفعهم
إلى احتجاج محبة الشعب دونه .

فلما أشارت الحكومة البريطانية إلى أنها لا تقر سفر السياسيين الوطنيين
الذين ليسو بين ممثلي مصر إلى لندن ، وحيل بذلك بين سعد وبين السفر ،
رأى الملك فؤاد خطته تنهار وتنتهي إلى غير نتيجة ، ولو أتيح لسعد أن يسافر
في ذلك الحين لما اعترضت فؤادا الكثير من المشاكل التي صادفها في طريقه

فيما بعد . ورأى رشدي باشا أنه قد آن له أن يستقيل ، فرفع استقالته مزوداً بموافقة المليك المطلقة . وكانت هذه هي الوسيلة الوحيدة التي يعلن بها عدم رضائه عن خطة الحكومة البريطانية .

واعتقد المصريون أن هويت هول قد أغفلت رغبات مصر الشرعية ، ووثقوا بأن النية مبيتة على نحو فكرة الاستقلال في الناحيتين النظرية والعملية ، فأثار هذا الاعتقاد حفيظتهم وانفجرت عواطفهم ، وأضرب الموظفون ، وسادت الفوضى ، وأريقت الدماء .

وأخفت إنجلترا في السيطرة على الموقف في مصر ، وأخذت تحنق على الوطنيين المصريين لتقدمهم بمطالب مستحيلة في وقت شديد الحرج ، واعتقدت أن مصر ليست بحيث تعترف بالفضل ، ثم أخذت تشير في شدة إلى أن مصر قد أنقذت من الإشتراك في حرب دامية بفضل الجيوش البريطانية ، وأنها أفادت في حماية هذه الجيوش سنوات من الحصب والغم الوفير .

والواقع أن وجهتا نظر البلدين كانتا مختلفتين ، فكانت هويت هول ترى في مصر طفلاً كثير التبدل لا يحتمل ، دائم الصخب في طاب أشياء قد لا يكون فيها خير له . بينما كانت القاهرة ترى في هويت هول سادة أخذتهم العظمة فهم لا يابهون لشيء ، وهم ينظرون لمصر من وراء منظار ملون رافضين التطلع إلى الحقائق .

والواقع أن مصر لم تكن بين الأمم المتحاربة إذا قصدنا المعنى الصحيح لهذه الكلمة ، وهي لم تكن كذلك حليفة من الناحية الرسمية ، فلما طابت أن يؤذن لها في الإشتراك في مؤتمر السلام لشرح قضيتها أسوة بسوريا ، والعرب واليهود ، رفض طلبها في شدة .

ولم يقبل واحد من المصريين خلال هذه الفترة أن يضطلع بالمسئولية

الوزارية ، واضطر الملك فؤاد إلى تسيير الشؤون بمعونة موظفي القصر . وكان معروفاً أن الملك يؤيد بلاده في جهادها لنيل الاستقلال وإن لم يقر سعدا في سبيله مما أثار نحوه لونا من الحماسة يشوبه الفتور .

والواقع أنه لم يكن هناك ما يحمل فؤاداً على أن ينظر نحو سعد في غير فتور ، فقد حدث أن حضر سعد إلى القصر بعد يومين من استقالة رشدي باشا (في الثالث من مارس) واتمس الإذن بالمقابلة الملكية ، فأجيب إلى طلبه ، غير أن همس البلاط لم يستطع أن يخفي الأهمية التي تنطوي عليها هذه الزيارة ، ولم يدع سعد سبيلا للشك في نفس فؤاد نحو ما قد يحدث لو أنه ألف وزارة وتولى الجهاد من أجل الاستقلال سالكا سبيل المفاوضات السياسية المتتوية الشائكة .

فكان في ذلك اجترأ على العرش ليس ثمة ما يجنبه ، وضع الملك في مركز شديد الحرج .

فعلى مسافة خلف ظهره تقف دولة ضيقت أهوال الحرب خلقها ، ومن المحتمل لو أنها أثرت إلى مدى بعيد أن تعتمد إلى نهج يقضى على آمال مصر عشرات الأعوام إن لم يكن إلى الأبد . بينما يقف أمامه جمهور من الرعايا المتطرفين شديداً والصخب يقودهم سعد وأعوانه ، وقد استمد هؤلاء حدثهم يوم رأوا حاكمهم يجابه في قصره ثم يحذر مما قد يقع من شر إذا هو لم يسلك سبيلا بعينه . وكان هذا الشر دون ريب هو الثورة العامة التي تجتاح في سبيلها كيان الدولة بأسره فتخلف وراءها بلاداً تسير على أسلوب يماثل نظام الولايات المتحدة . وكانت واشنطن قد أمست في ذلك الحين الكعبة الروحية للمصريين والسوريين ومن هم على شاكلتهم ، وغدا الرئيس ولسن نبي السياسة العالمية .

وقد سلك الملك فؤاد في تلك المقابلة الخطيرة سلوكاً يحفه الوقار الشديد ، ولما غادر سعد القصر لم يكن قد عرف شيئاً ما عن نوايا المليك ، فقد كان فؤاد في

هذه المناسبة جافاً ، شديد الإيجاز ولكن في أدب كثير . وقد احتاج إلى فسحة من الوقت يفكر خلالها فيما يسلكه نحو هذا الدور المسرحي . ورأى سعد في الصورة السلبية التي استقبل عليها نصراً رائعاً . فهو لم يلق ثورة أو جفاء ، ولم يلق القبض عليه ، فلا بد إذن أن يكون الملك قد اهتز وقدر لهذا الحديث خطره . فازدادت لهجته حدة وعنفاً ، وأفلتت اللحظة فلم يعد ثمة مجال للتفكير الهادئ المتزن .

فبات حتماً من اتخاذ خطوة حاسمة مهما تكن النتيجة ، وقاية للبلاد من الوقوع في حرب أهلية من المؤكد أنها تؤدي إلى هدم الاستقرار . ولم يكن ثمة أمام فؤاد ، إذا أراد انقاء العاصفة ، غير سبيل واحدة كان لا بد له من سلوكها رغم اتجاه عواطفه ، فبدا لزاماً أن يفقد سعد جناحيه ، غير أن هذا لم يكن في طوقه ، ولكن كانت هناك إنجلترا ومن المحتمل أن تقبل الاضطلاع بمثل تلك المسؤولية .

وقد كان هذا في مقدورها بل كان حتماً عليها أن تقوم به .

فلم يكده سير ملن شيتهم Sir Milne Cheetham نائب المندوب السامي يعلم بما قام به سعد ، حتى بادر فأبلغ هويت هول حقيقة الأحوال ، ولكن يقف سعداً عند حد حتى تصل أوامر هويت هول ، أبلغه القائد العام شخصياً أن القانون العسكري لا يزال سارياً ، وأنه يشتمل على عقوبات رادعة لمن يثيرون القلاقل ويعكرون صفو الهدوء . فبهز هذا الإنذار سعداً ، ولكنه على الرغم من ذلك أجاب على هذا الهجوم في اليوم التالي ، وفي هذه الأثناء تكلمت هويت هول ، فألقى القبض على سعد وثلاثة من أبرز رفاقه ، ثم وضعوا في سجون فوق مدمرة بريطانية أفلعت بهم إلى مالطة .

وكان فؤاد بعيد النظر فأدرك ما قد يؤدي إليه عمل كهذا ، فكان حكيماً

البياسل
محمد

في ابتعاده بنفسه عن الاضطلاع بمثل تلك المسئولية . فلو أنه أقدم على هذه الخطوة
لهبت على القصر العواصف ، وعلى الرغم من هذه الحقيقة فقد زعموا له مخطئين ،
نصيهاً في هذا النفي ، لذلك بدا من الحكمة أن يعتكف الملك أياماً في قصره .
وفي اليوم التالي للاعتقال هجر الطلاب مدارسهم وساروا في مظاهرات في
الشوارع ، وعند ما حل المساء أضرمت النار في بعض الأبنية ، وأخذت عناصر
الغوغاء تملأ كل مكان فتثير الرعب وتبعث الفزع ، ولما بزغ فجر اليوم العاشر
من مارس كانت الجماهير الثائرة التي تجمعت في كثرة هائلة تعمل يد الساب
والنهب والحرق والتدمير في العاصمة . فكان لزاماً أن يستدعى رجال الجيش
فوقعت بين الجنود المسلحين والجماهير الثائرة مصادمات عديدة . وفي اليوم التالي
هجر الموظفون مكاتبهم ليشتروا في إبداء سخطهم ، وامتنع الحمامون عن الذهاب
إلى المحاكم ، وتطارت الاضطرابات إلى الأقاليم ، واستدعى جنود الجيش لرد
الأعتداء على محطات السكك الحديدية فاضطروا إلى إطلاق النار في ثلاثة مراكز .
ولكن لم يكد يمضي أسبوع كامل حتى كانت جميع قضبان السكك
الحديدية في البلاد بأكلها قد قطعت ، وهدمت الجسور وأتلفت أسلاك
التلغراف ، فأمست القاهرة معزولة عن سائر بلاد القطر . أما الاسكندرية فقد
سيطر عليها الرعاع وباتت البلاد بأسرها وقد اشتعلت فيها الفتنة . فقتل ضابطان
بريطانيان وخمسة من الجنود ومفتش للسجون على أشنع صورة وحشية ، دون
أن يقور رجال الجيش على المقاومة .

وقد قتل الضابطان البريطانيان والجنود في القطار عند ديروط ، ثم تركت
جثثهم حيث هي فلم تنقل من القطار ، وسرعان ما تطايرت أخبار هذه الجريمة
الشنيعة تطاير اللهب ، فحيثما وقف القطار كانت تندفع نحوه جموع هائلة جامحة
تناضل لتلقى على أشلاء القتلى نظرة ، وبات حتماً أن تتضافر الجالية البريطانية

لتضمن الأمن لنفسها بل كثيراً ما اضطرت أفرادها إلى النضال دفاعاً عن حياتهم .
ولو أن فؤاداً عمداً إلى منازلة الوفديين بدلاً من أن يدع المسؤولية لتحملها
كواهل أشد مقدرة على احتمال عبئها ، لما كان هناك شك في أن يصبح هدفاً
لثورة الغوغاء وحنقهم . ولو لم تعجل الحملات التأديبية البريطانية بالعمل
لاستعادة النظام في قطر عاثت فيه عناصر التدمير لكان في اعتقال سعد ورفاقه
فناء الدولة .

وكان الملك فؤاد في قصره في القاهرة يعرف الموقف على حقيقته ، وكان
يقدر ما تنطوي عليه تلك الفترة من الاضطراب ، ولكنه لم يشك أبداً في أن
الجنود البريطانيين سينجحون في استعادة لون من الهدوء ، ولكن ماذا
تكون النتيجة ؟

لقد كان هو الذي اقترح أن يرافق سعد رئيس الوزراء في سفره إلى لندن ،
وكان هو الذي أبدى رضاه عند ما قدم رئيس الوزراء في النهاية استقالته .
ولكن ماذا تقول هويت هول عند ما يعود الهدوء ؟

ولم تكن هويت هول شديدة الرضاء ، وكانت تعتقد أن مصر لا تعترف
بما هيأته لها من خير في الماضي ، وليس ثمة ما هو أدعى لاستثارة شعور الاشمئزاز
من نكران الجميل .

فهل تعلن أن مصر قد أثبتت عجزها المطلق عن إدارة شئونها ؟ أم تصرح
بأن الملك قد حاد عن سبيله ؟

وكان لدى الملك فؤاد ما يكفي لأن يشغل فكره في ذلك الحين ، ولم تكن
عنده وزارة يستطيع الركون إليها .

وشاء حسن الحظ أن يشغل تقلب الحوادث في تلك الفترة ، هويت هول
إلى أبعد مدى ، حتى اضطرت إلى الانحراف عن المسؤولية ، فاستدعت لورد

اللنبي Lord Allenby ، وكلفته بالذهاب إلى القاهرة حيث عينته مندوباً سامياً وقد زودت الفيild مارشال بالسلطة المطلقة .

فجاء هذا التعيين متمشياً وحظ الملك فؤاد الموفق ، إذ كانت تجمعه واللورد اللنبي رابطة من المعرفة والود المتبادل ، وقد كان اللورد اللنبي في الميدان رجلاً قوى العزم ، يبتنى لنفسه الهدف ثم يعمل جاهداً لإدراكه ، أما إذا خلع رداءه العسكري فيبدو رجلاً ديناً ينزع نحو الشفقة والعطف ، ويسعى للوفاق والنوام ، لا يميل إلى إثارة النزاع والخصام . وقد رأى الكثير من الحرب حتى باتت تزججه ريجها وكان يؤمن بأن في الحرب من الهول والمصائب ما لا سبيل إلى تعويضه ، فكان لذلك يزدري هؤلاء الذين يهيمون الظروف التي تدفع إلى الحرب .

فلم يكد لورد اللنبي يصل إلى القاهرة حتى درس الملك فؤاد الموقف ، فالتمس اللورد من الملك أن يصدر بياناً يذكر فيه أنه وفقاً للنهج النبيل الذي سلكه سلفه العظيم محمد على ، الذي ارتقى العرش في أشد الأوقات قلقاً واضطراباً ، سيقف نفسه وجهوده لخير مصر ومجدها ، ثم يوصى مواطنيه في حرارة وجد ، بالإقلاع عن دواعي الفتنة والهيياج .

وفي اليوم التالي اجتمع الملك فؤاد والمندوب السامى مرة أخرى ، وفي هذا الاجتماع أعلن الملك رأيه الذي قرر فيه أن السبيل الوحيد لإدراك لون من الهدوء والاستقرار ، هو أن تمهد بريطانيا للدخول في مفاوضات مع العناصر الثائرة . فأصدر لورد اللنبي في الحادى والثلاثين من مارس تصريحاً أعان فيه أن الوقت قد حان ، « ليقدم له المصريون المسؤولون تقريراً يبينون فيه الخطوات التي يرونها ضرورية لاستعادة الهدوء والطمأنينة » .

على أن اللورد اللنبي كان قد عرف قبل أن يصدر تصريحه هذا مدى الخطوات التمهيدية التي كانت الضرورة تقضى باتخاذها لاستعادة ذلك الهدوء .

وقد طلب إليه الملك في الحديث الودى الذى دار بينهما ، العمل على إطلاق سراح سعد ورفاقه ، إذ كان يعتقد أن تلك هى السبيل الوحيدة لاستعادة الطائفة العامة ، واستبقاء سامى مكانته ، وقد استطاع أن يقنع لورد ألنبي بهذا الرأي .

فظهر فى ٧ أبريل سنة ١٩١٩ بيان عليه توقيع المندوب السامى يعلن أن سعداً قد أطلق سراحه ، وأنه أصبح حراً له أن يغادر مالطة إلى أى مكان يريد . فبدأ هذا فى بريطانيا العظمى على أنه استسلام لعناصر الفتنة ، ولكن بريطانيا كانت بعيدة عن عواطف المصريين بعداً لا يمكنها من إدراك ميول الرأى العام . إذ الواقع أن هذه الحركة كانت من الحكمة والبراعة السياسية بحيث أعادت للبلاد الهدوء ، وعاد الموظفون إلى أعمالهم تدريجياً ، وتأنفت وزارة جديدة تحت رئاسة محمد سعيد باشا .

وقد اجتمع الملك فؤاد والورد ألنبي بعد ذلك مرات أخرى للاتفاق على ما يجب اتخاذه حتى تعود الحالة إلى طبيعتها ، وفى هذه الاجتماعات تبين الملك أن الفيلىد مارشال يتقبل الاقتراحات فى رضاء وحسن استعداد ، وكانت أولى خطوات فؤاد ، أن اقتنعت بريطانيا بالتخلي عن المحاكمات التى تتصل بحوادث الثورة لتتولاها المحاكم المدنية ، كما قبلت تخفيف الأحكام التى كانت قد أصدرتها المحاكم العسكرية .

وإن أى رجل من غير العسكريين ، والعسكريين المبرزين ، ليجد من المستحيل على نفسه أن يسلك نفس السبيل التى سلكها الورد ألنبي . ولو كان فى دار الحماية فى ذلك الحين رجل من رجال السياسة لقليل ، وكان فى هذا القول كثير من الحق ، إن يد العنف قد ارتفعت ، وأنه لا بد لمصر أن تعرف أن العنف لا يجدى شيئاً .

ولولقى اللورد اللنبى نصيباً أوفر من معونة هويت هول ، ولولقيت خططه من التأييد خيراً مما نالت ، لتجنبت البلاد الكثير من المساوى التي صادقتها بعد ذلك ، ولذوت حوادث عام ١٩١٩ وذهبت مع الظلام .

ولا بد أن نذكر أنه في نفس الوقت الذى استسلمت فيه مصر للفوضى ، كانت تقوم في الهند حركة مماثلة من الأضطرابات ، وقد عمدت السلطات البريطانية في تلك البلاد بعد إذ استعيد السلام فبذات أقصى جهودها لمحو ذكرى حوادث الشعب المشؤومة ، وما نشأ عنها من أثر .

كانت الضرورة تدعو إلى مثل هذا الدرس في مصر ، وسرعان ما عرف لورد اللنبى حقيقة الموقف ، فأدرك أن الوقت لم يعد يسمح بالمطالعة ، وأنه مهما تكن جسامه المهام التي تعانيتها الحكومة البريطانية ، فلا بد من مواجهة المسألة المصرية ، والعمل في إخلاص لإدراك حل لها .

أما الذى استطاع في سرعة أن يوجه لورد اللنبى هذا الاتجاه فهو الملك فؤاد . على أن اللورد كان يعرف كل المعرفة كيف يوفق بين العمل والحزم ، فلما صدر البيان معلناً إطلاق سراح سعد زغلول ، بدا في عودة الموظفين إلى مراكزهم لون من التردد والتهاون ، واكن الفيلد مارشال كان يعرف كيف يلعب بالسوط متى دعت لذلك الضرورة . فأصدر بياناً ذكر المصريين فيه بأن القانون العسكرى لا يزال يحتفظ بسطوته وبطشه ، ثم أضاف إلى ذلك في شيء من الصرامة أن جميع الموظفين الذين لا يعودون إلى وظائفهم في اليوم التالى سوف يعدون مستقيلين .

فعادوا جميعاً في اليوم التالى إلى مكاتبهم ، وكذلك كان الشأن مع الطلبة ؛ فقد قيل لهؤلاء الشبان أنهم إذا لم يعودوا إلى دروسهم فستغلق مدارسهم . على

أن هذه الحوادث لم تكن سوى مناوشات صغيرة ، فقد كان اللورد ألنبي يعتقد أن الموقف الذي يستوجب كامل سطوته سوف يأتي بعد ذلك .

فكان لا بد من إقناع هويت هول بأن مصر تتطلب عملاً ، وأنها ترجو أن يكون هذا العمل ودياً خالصاً ، وقد رغب لو يكون هذا العمل عاجلاً ، فبذل في هذا السبيل كامل جهوده مؤمناً بأن غالبية المصريين يودون أن يكونوا على وفاق مع بريطانيا العظمى ، واعتقد أنه متى اتبع هذا العلاج في مداواة الجرح السياسي ، فستكون النتيجة خيراً موفوراً محققاً .

الفصل التاسع

جهد

اتصل اشتعال الثورة المصرية طوال عام ١٩١٩ فلم تهدأ ولم تنطفئ ، وتبينت مصر التي وضعت في الولايات المتحدة ثقتها والتي اعتمدت إلى مدى بعيد على مبدأ تقرير المصير ، تبينت لسوء حظها أن هذه الجمهورية قد أخذت تتراجع ، وأنها بدأت تنكمش حول نفسها متملصة من القيام بدورها البارز في الشؤون الدولية التي قررها الرئيس ولسن .

وهنا قررت الحكومة البريطانية بعد تسويق طال أمده ، أن توفد إلى مصر لجنة للتحقيق ، ورأت أن يرأس هذه اللجنة اللورد مانر .

وهي اللجنة التي خلقت في مصر عند ما وفدت إليها أزمة جديدة بدلا من أن تقنع المصريين بأن قضيتهم قيد البحث وموضع الدراسة .

ومهما يكن من شيء ، فقد كان اللورد ألنبي يحاول في إبريل سنة ١٩١٩ أن يحمل الحكومة البريطانية على أن تعان انتهاءها من تأليف هذه اللجنة ، وقد عمد إلى هذه المحاولة مؤيداً برغبة جلالة الملك فؤاد الذي أشار عليه بسلوك هذا السبيل ، وقد كان يرغب أشد الرغبة في تهدئة الشموخ العام في بلاده .

وقد أوضح الملك للورد ألنبي مدى الضرورة التي تحتم الإسراع في العمل متى تم الفراغ من تأليف اللجنة ، وكان من اليسير أن يدرك ألنبي صدق هذا الرأي فلم يتردد في مكاشفة الحكومة البريطانية بالضرورة التي تدعو إلى وصول اللجنة في أواسط مايو ، غير أن الحكومة البريطانية أبلغته في ردها أن اللورد

ملنر لا يستطيع « لأسباب مختلفة » أن يبرح إنجلترا قبل شهر ديسمبر .
وليس من العسير أن يدرك الإنسان ذلك الهدوء السياسى الذى يسود
الأقطار الشرقية خلال الصيف ، لذلك شاء الملك ، وشاء معه اللورد ألنبي ، أن
تهيأ اللجنة للعمل قبل أن تدبر شهور الكسل ، وتقبل شهور النشاط والحركة
التي يبعثها جو مصر المنعش فى أواخر الصيف وفى الخريف ، واعتقد الملك فؤاد
أنه يستطيع أن يضمن الهدوء والسكينة خلال شهرى يونية ويولية ، أما إذا جاء
يولية فليس من ريب فى هبوب عاصفة الهياج العنيف إن لم تتخذ فى الأمر
قرارات حاسمة ، وفى استطاعة العقل الشرقى أن يقدر معنى القرار ...
وكان الملك فؤاد صادقاً فى قراءة الحوادث ، فقد بدأت الاضطرابات
فى مصر والإسكندرية فى أغسطس ، ثم ثارت فى القطر دعاية واسعة عنيفة
ضد بريطانيا .

على أن الكثير من روح العداء نحو بريطانيا العظمى إنما يرجع إلى الخطة
التي اتبعتها هى وفرنسا نحو تركيا . وقد استتبع هذا أن تغير الموقف حتى رأى
الملك فؤاد واللورد ألنبي أنه خير للجنة وقد فاتتها فرصة سكون الصيف وهدوئه
أن تبقى فى إنجلترا حتى تنتهى شروط الصلح بين إنجلترا وتركيا . وإذا كان
التأخير صادراً من رئاسة الوزارة البريطانية فإن أى تأخير بعد ذلك لا يقام له
وزن ، على أن اللورد ملنر كان قد أبحر وقتئذ هو وإخوانه .

ونزلت اللجنة فى جو مشبع بالاضطراب . وكانت للجالية الإيطالية فى مصر
أصعب قوية فى تشجيع هذه الحركة العنيفة . ويدل إحصاء الأجانب السابق
للحرب العظمى ، على أن عدد الإيطاليين فى مصر بلغ ٩٢٦ ر ٣٤ مع أن
البريطانيين قد بلغوا ١٠٦٥٣ ر ١٠ . وقد كانت إيطاليا أكبر عامل فى إثارة الخواطر
فى جميع دول أوربا المضطربة ، وكان اسم بنيتو موسوليني عندئذ آخذاً فى

الصعود وليس الإيطاليون بالشعب الذي يقصر جهوده السياسية داخل حدود بلاده . على أن إيطاليا لم تفهم بالطبع معنى إعلان الحماية على مصر . وكان هم الإيطاليين في مصر بعث النظام الاشتراكي فيها كما يفعلون في بلادهم ، وكان كل مصري من الحزب المتطرف يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تركيا التي نفقت عن نفسها غبار الأمبراطورية العثمانية ستساعد مصر في تقرير مصيرها ، كما أنه توقع تأييداً كبيراً لحركته من إيطاليا .

وكان محمد سعيد باشا رئيس الوزراء وقتئذ يخشى ما يؤدي إليه قدوم اللجنة في وقت عصيب كهذا ، ولذلك رجا جلالة الملك رجا شديداً أن يؤجل قدومها فلما جاءت الأخبار تنبئ بقيام اللجنة رأى من الخير لنفسه أن يستقيل . وكان على حق في هذا الذي رآه . لأنه كان أشد إدراكاً لشعور الوطنيين المتطرفين من اللورد اللنبي ومن جلالة الملك . وذاع في الناس أن اللجنة يجب أن تقاطع وأنه يجب ألا يلقاها أى مصري . وكان رئيس الوزارة يعلم أن هذا الذي قيل لم يكن دعاية واهية ولا تهديداً واهناً . وجاء بعده رئيسان للوزارة رضى كل منهما في جد أن يشكل الوزارة مدة بقاء لجنة مانر في مصر ، إلا أنهما عرضا حياتيهما للموت . حيث أقيمت عليهما القنابل ، ولكن كلا منهما نجا بأعجوبة ، وكان مجرد ظهورهما في الشوارع كافياً لأحداث الشعب وإثارة الاضطراب في كل مكان يظهران فيه .

ولم يكن الملك فؤاد قرير العين منشرح الصدر عند ما استقبل اللورد مانر ورفاقه . وقد عدّهم ضيوفاً غير موقنين لأن عدم رضاء الشعب عنهم يؤثر في مكانته . ونزلت لجنة ملنر في « سميراميس » وهناك كانت في حصار حقيقي حيث لم يجرؤ واحد من أعضائها طوال عدة أسابيع على الخروج دون حرس كبير مسلح ، ولم يضمن أعضاء اللجنة السلامة داخل الفندق إلا بعد وضع حرس

مسلح عند كل باب ، ومدفع في كل ركن ، وعيون في كل موقع فوق سطح الفندق ليهربوا من تحدته نفسه بالأعتداء عليهم من سكان المباني المجاورة . وكان حتماً أن يتخذ الملك فؤاد مثل هذه الاحتياطات فيزود حرس القصر بالسلاح . ولما ضاق صدر بعض أعضاء لجنة ملتر لاضطرارهم لقضاء وقتهم دون عمل ركبوا إلى السفر عائدين لبلادهم معرضين أنفسهم لخطر كبير . وقد تعقبهم الشعب الصاخب غير مرة ، فلم يأمنوا على أنفسهم إلا بعد أن التجأوا إلى السير في الحارات الملتوية القذرة ، ولم يأمن أعضاء البعثة الملكية البريطانية على أنفسهم من اعتداء الغوغاء إلا في حماية حرسهم الكبير .

وكان أعضاء اللجنة يرون أنفسهم أحياناً يحملون في عربات مغلقة إلى اجتماعات سرية حيث يتبادلون الرأي مع أشخاص لا يعرفونهم فيدور الحديث بينهم همساً . فقد خاف الذين رضوا إبداء آرائهم إلى اللجنة أن يخرجوا إلى النور فلم يصب ملتر ورفاقه أية معونة في الأيام الأولى من إقامتهم إلا خلسة وخفية . وقبل أن تصل البعثة فكر ولاة الأمر فيما عساه أن يحدث لو أن

أعضاء اللجنة لم يتخذوا لأنفسهم الحيطة اللازمة . فقبض على رئيس الوفد سيد الياس ووكيله وسكرتيره قبل وصول اللجنة بثلاثة أسابيع لكي يخلو الجو من قادة الوفد البارزين .

وكان الرد على ذلك أن اغتيل الكابتن كوهن من اتحاد العمال على مقربة من مستشفى شبرا ، وأطلقت النار على خمسة جنود بريطانيين بالقرب من إدارة السكة الحديدية في القاهرة ، وبوغت ثلاثة من الضباط الإنجليز على مقربة من المحقر الرئيسي بالعباسية ، وأطلقت النار بعد أيام قلائل على ضابطين إنجليزيين آخرين عند محطة كوبري الليمون .

ويقول بلاغ اللجنة إنها جاءت « لتبحث أسباب الاضطراب الأخير في

مصر ، ولتضع تقريراً عن الحالة الراهنة في القطر ، وعن النظام البرلماني الذي يكفل تقدم الأمة وسعادتها في ظل الحماية ، ويضمن للأمة التقدم في حكم نفسها ، وحمايتها من المطامع الأجنبية .

وربما كانت هذه العبارات لتفعل فعلها في مصر عام ١٩١٨ ، أما مصر في آخر عام ١٩١٩ فلم تكن لتصني لغير الاستقلال التام .

ولم يكن الوفديون وحدهم هم الذين يعضدون هذا النداء ، بل كانت مصر كلها من ورائه ، ومن هنا نلمس مدى المقاطعة التي قوبلت بها اللجنة .

وقد وجد لورد ملنر نفسه في حيرة مطلقة وهو الوزير الذي لا تعوزه الخبرة الصادقة بمصر . وقد جرت له مع الملك فؤاد أحاديث كثيرة ، فرأى أن الملك يؤيد الاستقلال تأييداً صادقاً ، بينما هو في نفس الوقت يستنكر الاعتداء على الأوروبيين ، وكان وزراؤه يتفقون معه في هذا الرأي .

أما في النقط التي أراد اللورد ملنر أن يتقيد بها ، فقد وجد عندها الملك شديد الحرص شديد التحفظ يأبى أن يصرح برأى فيها . واتخذ الملك ومن حوله في هذا الموقف خطة أملتها عليهم الضرورة القاسية . وفي هذا الوقت ذاع الخبر بأن رئيس الوزارة نجبا من الموت بأعجوبة ، ولم يدر أحد على من تسقط القنبلة الثانية .

وكان شعور مصر نائراً ضد بريطانيا ، وكان على الملك فؤاد إذا أراد أن يحرص على عرشه أن يدقق في كل كلمة يقولها . فبدا حتماً ألا يتحدث بما يمكن أن يؤول بابتعاده ولو قيد شعرة عن مبدأ الاستقلال التام . ومهما كانت ميوله الشخصية ، فليس من شك في أنه كان مخلصاً حينما أعلن أنه لا يرضى لنفسه ولا لشعبه بما هو دون الاستقلال . على أنه لم تكن له مندوحة عن الاستمسك بهذا الرأي لأنه فضلاً عن إجماع الرأي العام فإن أعضاء أسرته قد انضموا إلى جانب

الرأى المتطرف . واشترك ستة من أمراء أسرته مع الشعب في المطالبة بجلاء الأنجليز عن مصر .

وكانت هذه الفترة من أشد الأوقات العصبية على الملك فؤاد ، وعلى وجه خاص عند ما تحقق أن هناك عيوناً تنبث في كل مكان دون أن ينبجو منها القصر . فكل كلمة تخرج عفواً دون حذر ، وكل إشارة مهما تكن براءتها توضع عند الواقفين بالمرصاد موضع التأويل والتخريج .

وكان مركز اللورد ملنر حرجاً أشد الحرج ، أوحى إليه أن لا بد له من إصدار بيان تستقر به النفوس ويرتاح له الرأى العام . ولكنه اضطر بعد أسبوعين من وصوله إلى القاهرة أن يلغى تصريحه الخاص بنظام الحكم تحت الحماية ، وأن يعلن غزومه على تحقيق أمانى الشعب المصرى مع رعاية المصالح البريطانية .

فكانت هذه أول هزيمة منيت بها بريطانيا العظمى . وسرعان ما أعلن اللورد ملنر ورفاقه أنه « لا يمكن أن يكون هناك صلح مرض تفرضه بريطانيا العظمى على مصر ، ومن الحكمة أن يكون هناك حل يشترك فيه الطرفان » .

ورضى الملك فؤاد رضاء تاماً عن عقد معاهدة رسمية بين بريطانيا وبين بلاده ، ولكن الموقف تطور لسوء الحظ ، ولم يستطع الملك أن يتكلم بلسان شعبه على الرغم من اتفائه مع وزارته ، إذ اتسعت سيطرة سعد وقوى نفوذ حزبه على الرأى العام ، فكان مصير كل اتفاق لا يشترك فيه زغلول باشا الفشل لا محالة . وأخيراً وافق الملك فؤاد على اقتراح اللورد ملنر بأن يبدأ المحادثات مع سعد زغلول . ولما كان سعد فى أوروبا ، رجعت لجنة ملنر إلى لندن تحمل معلومات ضئيلة هى كل ما استطاعت أن تجمعها وأن تجعل منه أساس تقريرها . ولكن سرعان ما وجدت اللجنة نفسها وسط لجة المساومة الشديدة الصخب وقد ظنت أول الأمر أنها اقتربت من النهاية ، ولكنها ألقت نفسها على النقيض

من ذلك مقيدة بقيود لم تفكر مطلقاً في قبولها ، ولذلك اضطرت إزاء المساومة القاسية إلى أن تتحلل من القيود التي كانت قد أعلنتها في ظروف حرجة لم يكن لها قبل بدفعها .

وفضلاً عن ذلك فقد وجدت اللجنة في سعد خصماً واسع الحيلة قوى الحجة ثاقب الفكر . ولم تنجح اللجنة مطلقاً في لقائه وجهاً لوجه ، والدخول معه في مناقشة شخصية ، فكان تبادل الرأي يدور على الوسطاء ، أما في الظروف النادرة التي كان يوافق فيها على أمر من الأمور ، فكان يتخذ من بعده عن ميدان العمل مبرراً لأن يعلن حياده التام وتحفظه الذي لا يتزعزع .

وبينما كانت المفاوضات تدور في أوروبا كانت هناك في القاهرة تيارات أخرى ؛ فقد بات محمد سعيد باشا الذي كان رئيساً للوزراء عند قدوم لجنة ملتر والذي استقال بسبب تهديد الوفديين له ، بات يحقد على سعد أشد الحقد ، ولم يكفه هذا ليشفي به ما في نفسه فأخذ ينتقص كل ما يأتي به سعد ، ثم غير موقفه من الملك فانتمى إلى الحزب المعارض للقصر .

فلما وصل إلى القاهرة نبأ عما يدور في لندن أخذ يحرض الكثيرين من الأسماء على الدخول في ميدان السياسة وإصدار قرار يعلنون فيه أن اقتراحات لجنة ملتر لا تحتل غير معنى واحد هو تقييد استقلال مصر .

فأوقع هذا القرار الملك فؤاداً في أشد الحيرة ، وزاد في غضبه أن تم هذا الأمر في الخفاء ، ورأى جلالته في تحالف الأسماء مع المتطرفين موقفاً لا مبرر له أملتة عليهم مطامع الذين يتصيدون الفرص . وقد كان فؤاد ضعيف الثقة في المتطرفين من المصريين ، فرأى فيما أقدم عليه أقاربه زللاً لا يرتضيه . فقد كان في هذا السلوك الذي سلكه الأسماء انتقاص لموقف الملك وغض من أسلوب

قيادته للحركة ، هذا الأسلوب الحذر ، بينما الواقع أنه كان يبذل غاية جهده لرعايتها وتعهدها .

ومن اليسير أن ندرك موقف الملك فؤاد من لجنة مانتر في وضوح ، إن نحن قرأنا تلك الرسالة التي بعث بها لورد اللنبي إلى جلالته في ذلك الحين بعد مباحثات كثيرة دارت بينهما .

ومهما يكن من شيء فقد اعترفت الحكومة البريطانية رسمياً في مارس سنة ١٩٢١ بأن « الحماية لا تصلح لأن تكون علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا » ثم طلب اللورد اللنبي من جلالته الملك فؤاد أن يعين وفداً رسمياً يتولى مهمة المفاوضات مع الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق يطمئن له الطرفان .

وقد قال اللورد في هذه الرسالة :

« يا صاحب العظمة .

« إنني لم أدخر وسعاً في تبليغ حكومة صاحب الجلالة ، الرأي الذي أبديتهوه عظمتكم غير مصرة ، والذي يرمى إلى أن تتخذ الحكومة قراراً بشأن مقترحات لجنة مانتر التي تتمشي مع الأمن التي لا يخفى عطف عظمتكم السامى عليها » وكان اتخاذ مثل هذا القرار في تلك السنين أمراً ضرورياً في هذا الموقف ، غير أن تردد الحكومة البريطانية كان أبعد أثراً في إفساد الموقف والتأثير على مكانة الملك من أية مكيدة تحاك في بلاده ، وكان الملك يعرف يقظة شعبه وانتباهه للتطورات السياسية التي تدور في زمنه . ويعرف أن هويت هول تغمر رأسها في سجلات عهد الملكة فكتوريا دون أن تدرك مدى تضجر الشعب من آثار العبء الذي يثقل كاهله ، ودون أن تلمح ازدراء المصريين لكل لجنة تدعى العمل على تحريره ازدراء تاما ، ولم تستطع هويت هول أن ترى أن في مصر

قوة حيوية ترفض ما تدعيه إنجلترا من ميلها إلى تعليم المصريين نظام الحكم .
ولما كانت هويت هول مطمئنة هادئة البال تعتمد في اطمئنانها على
وجود بعثة لها في مصر ، فقد كانت تستمد وحيها من التقارير التي تزين
جدرانها محاولة المراوغة والتسويق .

وكان على الملك فؤاد أن يسلك سبيلاً وسطاً بين العقيدة الفكتورية
البريطانية وإيمانها بقوة حقها ، وما تراه فرضاً يحتمه عليها واجبها الذي تزعمه
لنفسها نحو الإصلاح ، وبين مجهودات الكثيرين من أفراد شعبه الذي ساءت
قيادته ، والذي يسلك طريقاً مناقضاً لهذا الاتجاه على خط مستقيم .

فاعترمت بريطانيا أن تبحث عن حل للمشاكل المصرية يتمشى مع المصالح
الجوهرية البريطانية ، ويتفق مع استقلال مصر ، ولكنها تمهات ، فلم تسارع
إلى سلوك هذا السبيل .

فضاعت فرصة تحقيق الوفاق ، بينما أتيح لسعد أن يوسع نطاق نشاطه ،
وأن يسترعى انتباه الجماهير ، وكان ذلك في عام ١٩٢٠ ، ثم ضاع عام كامل قبل
أن تزور لجنة ملنر القاهرة ، وقد أشارت عليها هويت هول أن تستمر في عملها
رغم ما تلقاه من عنت . على أن هويت هول قد ارتكبت في هذا الموقف خطأ
فاحشاً ، فبدلاً من أن تحتفظ بالنقط التي تمس المصالح البريطانية الحيوية ،
سمحت للورد ملنر أن يبرح إنجلترا على أسس تقضى على المشروع بأكمله .

ولو أن الحكومة البريطانية أعلنت عام ١٩٣١ أن إنجلترا اعتزمت الاحتفاظ
ببعض النقط ، مع تقييد استقلال مصر داخل هذا النطاق ، لكان من المحتمل
أن تقبل مصر هذا الوضع ، ولتقام دستورها الجديد في جو هادي لا يعكر
صفاءه قمام .

أتمت لجنة ملنر عملها عام ١٩٢٠، ولكنها لم تقدم تقريرها إلى اللورد أللنبى قبل عام ١٩٢١، وقد طلبت فيه إلى الحكومة البريطانية أن تسمح بإيفاد هيئة رسمية من القاهرة لتتبادل الرأى معها قبل البت برأى فى الرغبات المعروضة عليها، وكانت لجنة ملنر تعمل تحت إشراف وزير بريطانيا، وقد قطعت فى المفاوضات شوطا واسعا، على أن المصريين لم يفهم إهمال الحكومة البريطانية الإشارة إلى قبولها هذه الرغبات أثناء المحادثات .

ولما كان جلالة الملك يقظاً يدرك خطورة الموقف، ويعلم مدى تأثير ذلك الإهمال، فقد تحدث إلى اللورد أللنبى، فأسرع هذا بدوره، وأنبأ المستر لويد جورج بحقيقة الأمر . ولكن مستر لويد جورج الذى انفرد باستخفافه بالعقلية الشرقية، فى فلسطين، وتركيا، ومصر، والهند، ركن إلى الإهمال، ولم يخط فى الأمر خطوة، فضاعت بذلك فرصة أخرى كان يمكن أن تستخدم فى إدراك حل موفق .

والمستر لويد جورج هو الذى أثار فى الهند اضطرابا، ثم أوعز إلى اليونان أن تخوض غمار حرب جديدة مع أنقرة رغبة فى مضايقة تركيا، وهو الذى كان قصوره التام عن إدراك حقيقة الموقف ممهداً لنشوب ثورة عنيفة أخرى فى مصر، ثورة لم يستطع الملك فؤاد أن يتخذ حيالها أمراً، وكان سعد معبود الشعب المقدس، لا يفلت من تحدته نفسه بانتقاده أهون النقد من سحق الشعب وتقمته . وقد شهدت مصر مغتربة فى تلك الفترة فناء جيل عتيق كأنما ذهب به فيضان النيل، وقيام جيل جديد هو ذخيرة مصر الثائرة المعترة بنفسها، مصر التى يقودها سعد، واشنطن الجديد .

ومهما يكن من أمر فإن جلالة الملك لم يدر ماذا تكون نهاية الاضطراب الذى يصطبغ فى جو مصر فتشتعل به رؤوس المصريين، وكان حتماً أن يرقب

عالمًا مرتبًا أشد الأرتباك ، جرت به إلى هذا الأرتباك نعم « السلام » ، عالمًا يعمل على تنظيم نفسه والعودة إلى حالة تغيرت تغيراً واسعاً خلال الحرب ، فكان لذلك يرى حينما نظر ، قلقاً واضطراباً .

وكان يعلم في يقين ماذا يدور في إيطاليا حول صديقه الملك عما نويل مما تهدد عرشه . كما انتهى إلى جلالاته نبأ الخطباء والكتاب الذين أخذوا يفندون في الولايات المتحدة جميع المبادئ السامية التي جهد بها الرئيس ولسن . وكان يعنيه إلى أبعد مدى أن يرقب ما قد ينفرج عنه الموقف في إنجلترا .

ولم يدرك أحد كما أدرك الملك فؤاد أن الشعب البريطاني لم يكن على استعداد مطلقاً للسير رغم موافقته الأخيرة على مقترحات لجنة ملنر . ولما كان الشعب البريطاني يستمد معلوماته من مصادر حكومية ، لذلك كان حتماً ألا يرى في مصر طوال هذه السنوات العديدة تابعة للإمبراطورية البريطانية المقدسة فحسب ، بل كان عليه أن يعدها جزءاً من الإمبراطورية لا يتجزأ .

ومما زاد الموقف حرجاً أن اللورد ملنر ما كاد يقدم تقريره إلى الحكومة البريطانية حتى استقال ، ولم يكن هناك في قصر سنت ستيفنز من له إلمام بالمعلومات الضرورية حتى يدافع عن اقتراحاته المثيرة نوعاً ما ، أو حتى يوضح للبرلمان الحائر سلسلة الظروف المعقدة التي رسم التقرير حلها .

أما الملك فكان وجوده في وطنه وسط أمته ، وإدراكه لما يقع تحت حسه مبرراً لاغتباطه بعض الأغباط .

وكان في مصر وقتئذ كثيرون يدعون لأنفسهم حق السبق في الانضمام للوفد المسافر لإنجلترا لمفاوضة الحكومة البريطانية ، فكان هناك أعضاء الوزارة القائمة ، ثم الجمعية التشريعية ، ثم سعد زغلول .

وكان على الملك فؤاد أن يختار للوفد المسافر إلى إنجلترا رجالاً يتوفر لهم

شرف الخلق ، وتسمو بهم مرا كزهم بين أبناء الوطن ، ولم يكن من اليسير أن تتوفر هاتان الصفتان في الكثيرين ، لذلك قضى ساعات مضية في اختيار الأسماء ، على أن جلالة تبين أن اختيار الوفد لا يقل تعقيداً عن المفاوضات نفسها .

وما كاد الملك فؤاد يعلن أسماء الشخصيات التي وقع الاختيار عليها لمتكون منها الوفد ، حتى حدث ما هدم الخطة المرسومة ، فقد اختير مظلوم باشا رئيساً لهيئة المفاوضات ولكن لم يكده يعلن نبأ هذا الاختيار حتى قدم مظلوم استقالته فكان لا بد بعد ذلك من وضع خطط أخرى . فشكلت وزارة جديدة رأسها عدلى يكن باشا ، وكانت له أبرز شخصية بين عنصر الأحرار ، فأيدته إنجلترا في ارتياح كبير ، فخلق تكوين الوزارة على هذا الوجه أزمة جديدة ، فقد أصدر سعد عند ما أحس خطر قيام حر دستورى في هذا المنصب السامى ، بياناً طالب فيه بأن تكون للوفد الأ كثرية في هيئة المفاوضات فنشأت بذلك عقبة جديدة إذ لم يكن محتملاً أن تدعن لمثل هذا الشرط وزارة حرة ، ولم يكن منتظراً أن تقره الحكومة البريطانية .

على أن هذه لم تكن خاتمة الصعوبات التي واجهها الملك فؤاد ، فإن جلالاته لم ير في عدلى باشا صديقاً للقصر ولم ير في قيامه على رأس الوزارة انسجاماً مطمئناً . وعاد سعد مسرعاً من أوروبا ، فلم يكده يطأ أرض الوطن حتى حمل على عدلى باشا حملة قاسية عنيفة ، رامياً من وراء ذلك إلى أن يثبت لنفسه ولأنصاره مكاناً في الوفد الرسمى .

وقد شهد في هذه اللحظات ثمرة جهوده ، وبات على قيد خطوة من تلك الذروة التي طالما تطلع إليها ، وكان حتماً أن يغريه المجد فيتحرق شوقاً إلى تلك

القمة يرجو أن يقف على ذروتها ، غير أنه ألغى في مكان القيادة «حراً دستورياً» يستأثر دونه بالمجد وتنقاد إليه الأمور .

وإذ بدأ سعد جهوده عند عودته لأرض الوطن أعلن رأيه فقال : «لابأس عندي في أن أتحد وعدلى باشا في العمل على أن تكون لى الرياسة» . «إن الوفد يرى أهمية كبرى لرأسة المفوضين . لأن الوفد هو المسئول أمام الأمة عن المفاوضات وتتميجتها ويجب حتماً أن تكون بيده إدارتها» .

فكان من اليسير أن يدرك المرء إلى أى النواحي يتجه سعد ، على أن التقارير التي كانت تصل إلى القصر عن جهوده السياسية لم تكن بحيث تبعث الأمل الباسم ، فكان في هذا الموقف لون من الخطورة لو أتيح له أن يتطور لدفع بذلك الجليل إلى نهايات غريبة ، وكان سعد يتطلع في هذا السبيل إلى عبقرية مصطفى كمال التي بزغت في تركيا .

وأخذت الثورة تضطرم اضطراماً قاسياً وعنيفاً ، وكان في جو مصر ما ينفخ فيها فيزيدها استعاراً . فلم يدع الملك فؤاد الموقف للأهواء تتلاعب به بل بذل في سبيل التوفيق بين سعد ورئيس الوزراء جهوداً جبارة كلفته ساعات مليئة بالجهد والمشقة ، غير أنه اضطر في النهاية للتخلي عن متابعة جهوده ثم أبلغ عدلى باشا أنه سيكون وفداً من خاصة رفاقه السياسيين وأجل هذا القرار إلى منتصف مايو سنة ١٩٢١ وقد خشى خاتمة هذا السبيل . وليس من شك في أن فؤاداً كان حاذقاً بعيد النظر ، يدرك اتجاه الرأي العام في سرعة وبراعة ، وهو لذلك قد تردد طويلاً في أن ينهج نهجاً يثير الوفديين .

وقد أيدت الأيام حذق جلالته ، ففي ١٨ مايو احتشد الشعب وسارت جموعه متجهة نحو القصر تود أن تعلن سحقها على الوزارة ، فلقى رجال الشرطة في ردها وتفريقها مشقة وعسراً ، غير أن صيحات الشعب الناقم بلغت أسماع

الملك وهو يمشى فى حجرة مكتبه مدوية كالرعد القاصف ، فأطل جلالته من وراء إحدى النوافذ ليرى منظر الجماهير المحتشدة الصاخبة ، وكان عدلى باشا إلى جوار جلالته فى تلك الساعة ، فلم يكذب يشهد ذلك المنظر حتى قال :

« الجميع عندى سواء ، وإنى لأبذل كامل جهدى لصالح شعبي فى نبل وشرف ، ولست أعتقد أن فى مقدور رجل واحد من الشعب أن يضطلع بالزعامة الحققة لما جبل عليه المصريون منذ نشأتهم ، وأنا أشتغل كل ساعات النهار ، وأبذل من الجهد فوق ما يبذله أى فلاح من شعبي ، ورغم ذلك أرى هذه الجموع الصاخبة » .

وفى اليوم التالى وقعت بعض الحوادث فى القاهرة ، ثم أظهر أهل الإسكندرية سخطهم على الحكومة فى ٢٠ مايو فأحرقوا مراكز من مراكز البوليس ، فلم تشأ القاهرة أن يسبقها فى هذا الميدان غيرها فهبت فى ثورة من ثوراتها المشهورة التى شهدت فواجع كثيرة دامية . وفى ٢٢ مايو رأى أهل الإسكندرية أن الأوربيين هم المسئولون دون الحكومة عن اضطراب الحالة السياسية فى مصر ، فهاجموا ثلاثين أوروبياً وقتلوا منهم أربعة عشر رجلاً ، فلم تر السلطات الحربية البريطانية بدأ إزاء هذه الحالة ، من الاستيلاء على أهم مرافق المدينة وهى العاصمة الثانية لبلاد كادت تصل إلى نهاية الطريق لإدراك استقلالها .

فلما استقرت السكينة واستتب النظام ، سافر عدلى باشا ورجال وفده إلى لندن حيث بدأت المفاوضات التى استمرت حتى نهاية عام ١٩٢١ . على أن الملك فؤاداً لم يكن راضياً عن سفر عدلى باشا ، ولكنه استطاع أن يكتسب عطف جلالته ورضاه عن سفره بعد مقابلته لجلالته مرات متوالية ، واتصال الحديث بينهما اتصالاً ودياً وجهه رئيس الوزراء إلى حيث يستشير رضاء مليكه .

وقد أدرك الملك فؤاد أن سعداً سيبدى في هذه الفترة جفاهه ، وسيستغل غياب خصمه إلى أبعد مدى تسمح به الظروف ، وقد علم ما سيأتى به الغد بعد أن صرح الجانب البريطانى بأن سياسة الحكومة الإنجليزية تقضى بالبعد عن التدخل ، وأدرك الملك ما ينطوى عليه هذا التصريح ، وأيقن أنه سيشهد بعد سفر عدلى باشا حملة يشعل نارها سعد ، ويؤجج لهيبتها تدفعه شهوة من نفسه ، وقد أيقن بفشل عدلى باشا فى مهمته ، وارتاح إلى ما صرح به الإنجليز من رغبتهم فى الوقوف على هامش الميدان فلا يتدخلون فى شئون البلاد ، وبدا السعد أن الفرصة مواتية فحمل على الحكومة حملات عنيفة قاسية ، واتهم عدلى باشا فى غير رحمة ، وتهجم على الحكومة البريطانية فى غير لين أو رهبة .

وتتابعت الحوادث مسرعة حتى شهر ديسمبر ، وكان الملك يتبعها فى يقظة كاملة .

وأخيراً فشلت المفاوضات فى لندن ، فعاد عدلى باشا إلى أرض الوطن ، ثم قدم استقالته من منصبه . واعتقد سعد أن ساعة انتصار آتية دون ريب ، ورأى أن يعزز موقفه ومكانته ، فأعان أنه سيخطب الشعب فى اجتماع عام يعقد فى القاهرة . وهنا بدا للإنجليز أنهم أمام تبعات خطيرة وأن ثمة نتائج لا مفر من وقوعها ، فلم يترددوا فى التحلل من تصريحهم السابق ، وبات حتماً أن يخرجوا من عزلتهم فينفذوا إلى أعماق الموقف يسيطرون عليه قبل أن يفات الزمام من أيديهم ، فكتب مستشار الداخلية فى الثانى والعشرين من ديسمبر لسعد خطاباً يحظر عليه فيه أن يخطب الناس أو أن يشهد الاجتماعات العمومية فأبى سعد أن يذعن لهذه الرغبة إباءً صريحاً قاطعاً ، فسارعت السلطات البريطانية إلى القبض على الزعيم ، ثم بعثت به إلى السويس التى بدأ منها رحلته إلى منفاه .

وليس من ريب فى أن هذه الخطوة التى اتخذتها الحكومة البريطانية

كانت تحمل معنى الانتقام السريع . فأثار هذا السلوك ثائرة البلاد ، فهاجم القاهريون في نفس المساء جنديين بريطانيين ، وأصبحت مدن القطر جميعها تلهب بالثورة الجارحة العنيفة ، ففضى الكثيرون قتلا ولم تكد تنصرم الأيام متتابعة حتى كان الثأرون يقتلون الأوروبيين في الطرقات .

وهنا نفي سعد إلى سيشل .

وواجه الملك فؤاد مشكلة بذل في سبيل حلها جهداً كبيراً ، فقد كان عليه أن يكون وزارة ، فوقع اختيار جلالته على عبد الخالق ثروت باشا ، أحد أعضاء وزارة عدلى باشا ونائبه أثناء غيابه في مفاوضات لندن ، إلا أنه كان حتماً أن يصادف هذا الاختيار بعض العقبات ، فقد كان عدلى باشا أبرز شخصية بين الأحرار الدستوريين ، وكان لزاماً أن يشغل هذا المنصب السامى في مثل تلك الأزمة رجل نابه من الأحرار الدستوريين ، ولم يكن من اليسير أن يرتاح عدلى باشا بعد إذ قطع هذا الشوط العريض في السير نحو الهدف الذى ترمى إليه البلاد ، إلى أن يستأثر غيره بالمجد يقطف جناه يوم تتحقق الأمانى وتستقر الأمور بين بريطانيا ومصر .

فوضع عدلى باشا العقبات في سبيل ثروت لعلمها تعرقل طريقه ، وظل فؤاد يرقب الموقف في هذا الجو المضطرب حتى تجاوزت الأيام عدة الشهرين ، دون أن تعاونه في تسيير دفة البلاد وزارة ، فاعتمد على مشورة رجال القصر طوال هذه الفترة ، وفي النهاية استقر الاختيار على ثروت باشا ، فأوفد وزارته التى رأسها .

وهنا كانت العلاقة الشخصية بين الملك فؤاد واللورد اللنبي على خير ما تكون العلاقات من الود والصفاء ، فاستغل جلالته هذه الصداقة ، وتحدث إلى اللورد ملحا في ضرورة وضع حد لهذه الحالة القلقة المضطربة التى قد

تعرض مركزه للخطر ، والتي قد تدفع ببلاده إلى الفتنة وترمي بها إلى حرب داخلية . ثم لفت جلالته نظر اللورد أللني إلى أن الاتفاق على التفاصيل هيّن ميسور ما دام هناك وعد بالاستقلال ، ثم طلب إلى نخامته أن يعلن هذا الأستقلال في أقرب فرصة ممكنة .

فكتب لورد أللني في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ إلى وزيره في لندن يعرض عليه مشروع خطاب وضعه ، ويستأذنه في أن يبعث بهذا الخطاب إلى جلالة الملك فؤاد ، وقد انطوى هذا الخطاب على تصريح يعلن أن « حكومة صاحب الجلالة البريطانية على استعداد لإلغاء الحماية دون انتظار وضع قواعد المعاهدة مع اعترافها باستقلال مصر الملكية » ثم التمس منه أن يبت في موضوع هذا الكتاب في غير تردد أو تسويق ، غير أن الحكومة البريطانية لم تمنح الأمر حاجته من خالص العناية ، فتقضت ستة أسابيع قبل أن يصل إلى اللورد أللني من الحكومة ما ينهى إليه أنها تعني برأيه « أكبر العناية » ، وأيقن اللورد أن حكومته إنما ترمي من وراء هذا التعبير إلى نفس المعنى الذي اصطاح عليه البحارة . فلم يتردد لورد أللني في الإجابة فكتب لحكومته : « إذا لم تأبه حكومة صاحب الجلالة لنصحى ، فإنها تفقد بذلك كل أمل في اكتساب صداقة مصر في العصر الحاضر » .

ثم بعث مع هذه الإجابة استقالته ولكنها لم تقبل ، فغادر مصر إلى لندن ليقتنع حكومتها بما لديه من الحجج .

ولم يكد اللورد أللني يبرح مصر ويفتقد فيه فؤاد الناصح الأمين ، حتى قتل أحد البريطانيين في القاهرة ، وتلاه في غير إبطاء اغتيال بعض المدنيين من الأوربيين . ولكن غيبة اللورد أللني لم تطل ، فقد عاد مسرعاً ثم نشر إثر عودته في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ التصريح التالي :

« بما أن حكومة جلالة الملك بناء على ما أبدته من رغبة تريد أن تعترف بمصر دولة مستقلة ، وبما أن العلاقات التي تربط حكومة جلالة الملك بمصر ذات أهمية حيوية للأمبراطورية البريطانية ، لذلك تعلن المبادئ الآتية :

١ — تنتهى الحماية البريطانية على مصر ، وتصبح مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما تسن حكومة جلالته قانوناً للتعويضات يطبق على جميع سكان القطر المصرى ، تقف الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ — تحتفظ حكومة صاحب الجلالة بالنقط الآتية ريثما يمين الوقت الذي يتيسر فيه إجراء مناقشة ، وإبرام تسوية ودية بين الجانبين ، ويعقد فيه اتفاق بين حكومة جلالته والحكومة المصرية وهي :

(١) حماية مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

(ب) حماية مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي مباشر أو غير مباشر .

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وإلى أن يتم الاتفاق على هذه النقط تبقى الحالة الراهنة على ما هي عليه .

وبذلك تحققت جميع الرغبات التي أبدتها اللورد اللنبي بعد استشارته

للملك فؤاد .

وقد كسب الملك فؤاد من ناحيته امتيازات عظيمة ، فبات في مقدوره أن

يقول لشعبه إن نجاح المفاوضات في النهاية راجع لشخصيته وتأثيره ، والواقع أن

حسن التفاهم الأكيد الذي كان سائداً بينه وبين اللورد اللنبي هو الذى هياً

السبيل لهذا النجاح ، ولولا ذلك لفشلت كل وسيلة أخرى .

ولا ريب في أن هذا كان نصراً رائعاً لجلالته ، وليس في استطاعة سعد وأنصاره

من الوفديين أن يبحثوا هذه السياسة حقها من الحكمة والبراعة والسداد .
ولو كان فؤاد ممن يميلون أهون الميل إلى اكتساب إعجاب الجماهير لحول
مجد هذه النهاية الرائعة لصالحه الشخصي . ولكن رجلا مثله غاص في أعماق
التيارات المتناقضة في مضطرب السياسة المصرية ، وشهد الحرب العنيفة القاسية
التي توقد السياسة نارها ، ورأى أمراء أسرته يتهمزون الفرصة التي يرومون أن
تستفيد منها ذواتهم ، رجلا هذا لونه لا يسعه إلا أن يبتسم في سخريّة صرة ،
وأن يلتزم هذه الابتسامة العميقة طوال حياته .
على أن السياسة قد استطاعت أن تصور فؤاداً في صورة ليست له ،
فباعدت بينها وبين الحقيقة الخالصة . وهو الذي أرادت له الأقدار أن يضطلع
بمثل المهمة الخطيرة التي احتمل عبئها ، وقد شاءت له السياسة التي كان يسير
دفعتها أن يبعد عن الميدان حزبا ليحمله حزب آخر ، بينما يسود جو مصر السياسي
إيمان عميق بأن الذي يُخلع يسمى عدوا لدوداً لمن يحل في مكانه ويشغل موضعه .
ومهما يكن من شيء فقد أصدر « عظمة سلطان مصر » في الخامس عشر
من مارس سنة ١٩٢٢ مرسوماً أعلن فيه أن مصر أصبحت « دولة مستقلة ذات
سيادة » وأن عظمته قد اتخذ لنفسه لقب « جلالة ملك مصر » .
فأطلقت المدافع من القلعة التاريخية المشرفة على العاصمة منذ القدم واحداً
ومائة طلقة تحية للنظام الجديد ، ثم أطلقت المدافع في عواصم الأقاليم وفي السودان
لنفس الغرض .
على أن إعلان هذا المرسوم وإطلاق تلك المدافع لم يثر أي لون من ألوان
الحماس الشعبي المألوف ، فقد استقبل الجمهور هذا التغيير في شيء من الشنّب ،
وهو لون من اللهو تدرب عليه فأتقنه وحذق فنونه .
ولكن الملك فؤاداً استطاع أن يتجاهل تلك المظاهرات ، فلزم قصره



حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك فؤاد

يستمتع بلذة هذا الظفر الذي أدركته بلاده ، وقد تهيأ لاستقبال وفود المهنيين
فشهد القصر استقبالات رائعة ، ورأى رجال الهيئات السياسية يرفعون لجلالة
الملك الجديد تهنئاتهم .

وتوالت البرقيات على عابدين تحمل لجلالة ملك مصر خالص التهاني وصادق
التمنيات يبعث بها الملوك وتتقدم بها الأمم والحكومات ، وفي طليعة تلك الرسائل
برقية جورج الخامس ملك إنجلترا .

هذه أمانى مصر كانت تتطلع إليها منذ سنوات بعيدة ، وتلك آمالها العادلة
قد تفتحت لها أبواب القدر فسعدت بما رغبت وأدرك جلالة الملك فؤاد تلك
الأمانى التي كان يعمل لها ويبذل الجهد في سبيلها .

لقد أصبح إذن ملكا ، ولم يعد حاكما ولا سلطانا ، وكان قد آن له أن
يصير ملكا .

بات حتما إذن أن يحكم الملك وأن يترك في الملك أثره .
فسلك لذلك سبيله نحو الخلود .

الفصل العاشر

مواقف دقيقة

حظى الملك فؤاد بلقب «صاحب الجلالة» غير أن الأمة لم تكن قد اطمأنت بعد للنتيجة التي أدركتها، وكانت الطريق لا تزال ممتدة أمامها تغرى بالعمل وبذل الجهود.

وكان سعد قد نفى مع نفر من صحبه قبل إعلان الاستقلال، إلى جزائر سيشل، فصبغ هذا النفي شعور المصريين بلون جديد، وقوى به شعور الأرتياب نحو نيات إنجلترا وأغراضها.

وبات الوفديون في ثورة لا تطمئن نفوسهم فأخذوا يعلنون سخطهم على الحالة القائمة، ويوجهون إلى القصر لونا من اللوم، على أن الكثيرين من المصريين كانوا يؤمنون بأنه أصبح من المستطاع تحسين الحالة والسير بها قُدماً لقيام وزارة قومية على رأس الحكومة البريطانية في لندن.

وكانت سياسة صاحب الجلالة الملك فؤاد، ترمى إلى توطيد أواصر الصداقة بين مصر وإنجلترا، وتقوية العلاقات الودية بينهما بما يحفظ لمصر سيادتها ويضمن للأمبراطورية سلامة مواصلاتها، وليكون له في جيوش إنجلترا ما يرد عن بلاده أي اعتداء أجنبي.

وكان جلالته إلى ذلك شريكاً لبريطانيا في السودان، ولم يكن من الخير أن يخرج على شريك ترحى معونته في نواح أخرى.

وليس من شك في أن الوفدين كانوا يطمعون في دستور يضارع أرقى الدساتير .

ومهما يكن من شيء فقد كان على الملك فؤاد أن يسير في هذا السبيل الجديد في يقظة وحذر ، وأن يرقب في عناية هذه الظروف الجديدة التي تحيط مركزه رغم ما يعد به النظام المستحدث من اضطلاع رئيس الوزراء بالمسئولية كاملة ، وبمسئولية الشؤون الخارجية على وجه خاص ، وهي المسئولية التي لم تكن لتجد من نفوذ الملك . وكانت الأحكام العرفية ما تزال قائمة تؤيدها الحكومة البريطانية حتى يصدر قانون التعويضات .

على أنه كان من المنتظر أن تقوم في سبيل وضع الدستور كثير من العقبات ، وكان من المتوقع أن تبرز في صدر تلك العقبات مشكلة التمهيد الضروري لوضع قانون التعويضات ، وقد بذل الذين أخذوا على عاتقهم القيام بهذه المهمة جهوداً واسعة في دراسة التحفظات دراسة عميقة ، وقد كان لزاماً عليهم أن يتصلوا اتصالاً وثيقاً باللورد اللنبي الذي رعى الموقف في يقظة دائمة غير منقطعة .

وفي هذه الظروف الدقيقة استأنفت جمعية اليد السوداء جهودها الرهيبة ، وهي الجمعية المسؤولة عن اغتيال الكثيرين من الأوربيين من قبل ، فكان في عودتها إلى سابق جهودها تعكير للجو وتعقيد للموقف . وقد كان زعيم الجمعية وخالفها سجيناً في القاهرة في ذلك الحين ، غير أن سجنه لم يحل دون استعادة نشاط الجمعية . وكان في نظام السجن الذي أباح زيارة هذا السجن الخطير ما مهد له سبيل الاتصال بأعوانه وإصدار أوامره لهم ، بل لقد قيل إنه لقي في سجنه معاملة ممتازة .

وكانت الجمعية دقيقة النظام محكمة التكوين ، تستر السرية المطلقة كامل جهودها ، وتخفي نواحي نشاطها ، حتى بات الكثيرون يؤمنون أن في استطاعة

أعضائها أن يفلتوا من يد العدالة مهما ارتكبوا من الحوادث .

فلم تكذب تنقضى خمسة أسابيع منذ إصدار المرسوم حتى قتل المفتش الإنجليزي لبوليس القاهرة في رابعة النهار ، ثم تلاه كولونيل إنجليزي لقي مصرعه على أبواب القنصلية البريطانية على أثر إصابته في رثتيه ، ثم أطلق الرصاص بعد ذلك على موظف إنجليزي بوزارة الزراعة بينما كان في عربة مع ولديه ، فخرج الموظف وأحد ولديه ونجا الثاني ، بينما أصابت القذيفة السائس فأردته قتيلاً . وفي ديسمبر قتل المستر روبسن Robson الأستاذ بكلية الحقوق في أحد شوارع القاهرة الرئيسية في وضح النهار .

فدفعت هذه الحوادثُ الملك فؤادا إلى التفكير في ضرورة وضع حد لهذه الاعتداءات ، وحماية الأرواح من أمثال هذه الحوادث ، وكان جلالته يقدر ما تنتهي إليه النزوات الإرهابية ، فبذل من الجهد ما وضع به السلطة في يديه ، راجياً أن يتمكن من كبح جماح الذين يدفعهم نزقهم أو يسوقهم جهلهم بأساليب السياسة الحكيمة المتزنة إلى سبل معوجة ملتوية .

ثم قيل إن نظاماً جديداً سيوضع لمصر يراد لها منه أن تكون دولة ملكية تحت الأحكام العرفية الإنجليزية دون أن يكون لها دستور ، ولو أتيح لهذا النظام أن يبرز للوجود لبدا عجبياً في وضعه غريباً في تكوينه .

وقدر لثروت باشا رئيس الوزراء أن يواجهه في ذلك الحين بداية النضال ، وشاءت الظروف الدقيقة أن يستمر الاحتكاك بين رئيس الوزراء ودائرة القصر ، فكان هذا الاحتكاك بحيث يدفع إلى اتساع دائرة الخلاف في أحيان كثيرة بين جلالة الملك ورئيس وزرائه ، وكثيراً ما كان ثروت باشا يدعى إلى القصر ليتناقى فيه استياء مليكه ، فلم تكذب تنقضى أشهر قلائل حتى بات الموقف من الجفوة

والتعقد بحيث رفض الملك دعوة الوزارة لعقد مجلس الوزراء ، فكان في ذلك ما حمل الجميع على انتظار نهاية الوزارة الثروتية .

ولكن تدخل اللورد ألنبي في الأمر دعا الملك إلى تأجيل مطالبة ثروت باشا بالاستقالة إلى حين ، على أن جلالة كان مصرأ على وجوب استقالة رئيس وزرائه . بينما بدا أن ثروت باشا يتعلق بمنصبه الرفيع في حرص غريب ، وقد ود ألا يكون هدفاً لا نتقاد مليكه .

والواقع أن لونا من التراخي كان قد ساد مختلف نواحي النشاط في طول البلاد وعرضها ، وزعم الكثيرون أن أيام الحمول الحكومي القديم قد عادت مرة أخرى ، وبدا الركود واضحاً في جميع مصالح الحكومة ، ورأى بعض الناس في ذلك اللين الذي لقيه رئيس جمعية اليد السوداء في سجنه ، دليلاً من أدلة التهاون المعيب .

ورأى جلالة الملك في هذا التراخي وذلك الركود مساساً بذاته ، فكان في هذا الذي رآه جلالة ما دفعه إلى توجيه اللوم لرئيس الوزراء ، وما اضطره في النهاية إلى التخلص منه .

وفي هذه الأثناء كانت الجهات الأنجليزية تترقب الفراغ من الدستور في صبر نافذ ، بينما كان جلالة الملك يرعى لجنة الدستور بكامل رعايته ويمدها بوسع رأيه .

فإذا كان شهر نوفمبر أصبح الموقف من التعقيد بحيث لا يحتمل التسوية ، وأمست العلاقات بين الملك و ثروت باشا بحيث لا تشجع على إطالة عمر الوزارة ، فلم يتردد رئيس الوزراء في الاستقالة ، وقد استطاع رغم جميع الظروف الدقيقة التي لا بست عهده أن يُسير دفة البلاد في حذر ، بينما استطاع الملك فؤاد أن يبدى خلال هذه الفترة من الحزم والبصر بمسالك السياسة ما يؤكد حذق

جلالته وواسع خبرته . فولى الوزارة توفيق نسيم باشا ، وكان صديقاً حميماً لجلالة الملك فؤاد وموضعاً لثقتته وكريم تقديره . فاطمأن له الملك كامل الاطمئنان ، وأيقن أنه سيحقق له جميع رغباته .

استطاع إذن فؤاد أن يخطو خطوة حاسمة نحو مجده ، وقد أدرك في هذه المرحلة نصراً واسعاً ، فتمكن من التخلص من الوزراء الذين لم يكونوا على وفاق مع جلالته ، وبات في مقدوره أن يقدم للبلاد دستوراً يتلائم مع حاجاتها وطبيعتها يحتفظ فيه لذاته بما يمكن له من تسيير شئون شعبه في حكمة واتزان ، ويمهد له سبيل السيطرة على العناصر السياسية الجامعة .

كان نسيم باشا حتمية رئيساً للوزراء ، ولكنه لم يكن في الواقع في منصبه سوى صدى يردد رغبات الملك ، حتى لقد أصبح مركز جلالته الشخصي في عام ١٩٢٣ من القوة بحيث لا تهزه الأعاصير . وقد عمد في هذه الفترة إلى ما يضمن للبلاد الحد من تهليل الغوغاء ، وهي التجربة الوحيدة التي أقدم عليها متردداً .

وفي هذه الأثناء وضع النص الذي يضيف إلى ألقاب صاحب الجلالة لقباً جديداً يجعل من جلالته ملكاً لمصر والسودان .

فلم يكده هذا النبأ يصل إلى اللورد ألنبي حتى طلب لقاء الملك العاجل ، ثم حمل إلى جلالته استياء حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وأبلغ جلالته في عبارات حاسمة رغبة حكومته في سحب هذا اللقب الجديد ، حتى لا يكون للسودان ذكر في هذا الموضع ، ثم ذكر في لهجة لا تحتمل تأويلاً أن حكومة لندن ستتضرر إذا لم تعمل الحكومة المصرية على حذف ذلك النص والمسايرة إلى إصدار الدستور ، ستتضرر في هذه الحالة إلى أن « تعيد النظر في الحال في القواعد الأساسية » التي بنيت عليها سياستها الحديثة في مصر ، فكان في ذلك

إحراج للملك ، وبدأت هذه الخطوة من جانب بريطانيا غريبة ، وهي التي احتفظت على الدوام بليتها وطول صبرها وقوة احتمالها ، وبرز البون واسعاً بين القفاز الحريري الذي كانت تلبسه ، وتلك اليد الحديدية التي لوحث بها في هذا الموقف الأخير .

وفي الحق أن الملك كان يعمل على إسعاد وطنه على النحو الذي يراه متفقاً وحضارته ، فكان يبذل في هذا السبيل مخلصاً كامل جهده وصادق عنايته ، وكان يرجو أن يكون الحكم في البلاد ؛ بحيث يميل إلى الأوتوقراطية الكريمة العادلة .

ومهما يكن من شيء ، فقد سارع الملك فؤاد إثر مقابلة اللورد ألباني إلى دراسة الموقف في جد وعناية ، فبذل في سبيل الخروج من الموقف ساعات طويلة مليئة بالجهد والمشقة ، ولقى في حل تلك العقدة ألواناً من العسر ، رغم براعته وبعد نظره .

وأخيراً انتهى جلالاته إلى مطالبة نسيم باشا بتسليم مهام منصبه إلى غيره ، وكان في ذلك سبيل الخلاص من المشكل . ثم دُعي يحيى إبراهيم باشا ليؤلف الوزارة الجديدة ، ويتولى إصدار الدستور في أسرع فرصة محتملة .

ولم يكن يحيى باشا معروفاً كل المعرفة لدى الشعب المصري ، وكذلك لم يكن له لون سياسي بارز يميزه ، ولكنه كان رجلاً مجداً عاملاً لا تعوزه الشجاعة ، فلم يكذب يتولى الحكم حتى سارع إلى إصدار الدستور ، والتوقيع على قانون التعويضات ، وإلغاء الأحكام العرفية .

وفي بداية عهده أطلق سراح سعد زغلول ، فغادر منفاه عائداً إلى وطنه ، فأثار هذا السلوك شعور الغبطة والفرح في نفوس المصريين ، ولم ينسوا للملك موقفه الكريم .

قوى مركز الملك إذن ، وعاد سعد إلى أرض الوطن ، فاستقبله مواطنوه في غبطة رائعة وترحيب كريم . ولم يكده يبلغ عمرينه حتى سارع إلى القصر ، فأدى له الزيارة الواجبة .

وفي هذه الأثناء بذلت الجهود للتوفيق بين الملك فؤاد وسعد زغلول ، وكان لتسليم باشا أكبر الفضل في نجاح هذه الخطة ، فتمت المقابلة الأولى بين الملك وسعد في اليوم التاسع من نوفمبر بعد ظهور نتيجة الانتخابات الثلاثينية ، وقد حرص سعد في هذه المقابلة على أن يكون حديثه معتدلاً فأفاض عليه من ذكائه ولباقته ما جعل منه نغماً ليناً . وعلى هذا النحو الهادئ انتهت هذه المقابلة التي جمعت بين القائدين العظمين .

وفي الثاني عشر من يناير سنة ١٩٢٤ جرت الانتخابات لمجلس النواب ، ففاز الوفد فيها بأغلبية ساحقة ، فأن لسعد وأنصاره أن يتولوا الحكم ، فباتت في أيديهم مقاليد الأمور .

الفصل الحادي عشر

توطيد الملكية

عند ما تخلت بريطانيا العظمى عن الحماية ، وأصبح سلطان مصر ملكا ، كان أول ما عني به فؤاد هو توطيد الملكية .

فبدأ بإصدار مرسوم ملكي يحدد به نظام وراثة العرش . فقد كان نظام الوراثة حتى سنة ١٩١٤ متمشيا ومتفقا مع أحكام فرمانات العثمانية . وقد منح فرمان ربيع الآخر عام ١٨٤١ ، لمحمد علي الكبير حق توريث الولاية لسلالته وقصرها على الأكبر سنا ، أي أن ولاية العرش تنتقل إلى أكبر أمراء الأسرة لا إلى الأبن الأكبر للوالي الحاكم . ولذلك تولى عباس الأول المولود سنة ١٨١٣ بعد أخيه الأكبر إبراهيم باشا المولود سنة ١٧٨٩ ، وكذلك تولى محمد سعيد باشا ابن محمد علي المولود سنة ١٨٢٢ بعد أخيه عباس الأول ، بينما ولى الخديو اسماعيل عرش مصر في عام ١٨٦٣ لأنه كان وقتئذ أكبر أمراء الأسرة سنا .

وفي عام ١٨٦٦ استطاع الخديو اسماعيل أن يفوز من الباب العالي بموافقة على تغيير أساسي في نظام الوراثة ، فجعلها حقا للأكبر من أبناء الوالي السابق مباشرة مع حرمان الفروع الثانية .

ولذلك تولى توفيق باشا بعد أبيه الخديو اسماعيل في أغسطس سنة ١٨٧٩ ،

ولما مات توفيق باشا في يناير سنة ١٨٩٢ ، تولى العرش ابنه عباس حلمي .

وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحكومة البريطانية أن « عباس

حلمى « قد فقد حقوقه فى العرش ، خلفه « الأمير حسين » الذى اتخذ لقب « سلطان مصر » .

ونال السلطان حسين قبل وفاته بعامين موافقة الحكومة البريطانية على أن يكون نظام وراثة العرش كما يأتى : —

(١) ابنه الوحيد « الأمير كمال الدين » أو « الأمير أحمد فؤاد » أخو عظمته

(٢) ابن عمه « الأمير يوسف كمال » .

وقد اتفق على وجوب حرمان الخديو السابق عباس وسلالته فى جميع الظروف من أى حق فى عرش مصر على الدوام .

ولما أراد فؤاد أن يحدد نظام الوراثة غير المبادئ المتفق عليها بين مصر وبريطانيا وصرح بأنه لا يبتغى حرمان الأمير عبد المنعم بن عباس حلمى وسلالته من حقوقهم فى وراثة العرش فى حالة ما إذا انقرضت سلالة الإبن الأسمى .
ولما كان لعباس وسلالته منزلة فى قلوب المصريين ، فقد قابلوا هذا القرار فى لون من الارتياح .

وكذلك عنى المرسوم ببيان نظام تشكيل مجلس الوصاية فى الحالات التى يكون الملك الجديد فيها صغيراً . فحال دون قيام وصى خاص ونص على تكوين مجلس للوصاية ولم يترك تعيين المجلس للصدف المحضة ، بل فرض لتكوينه نظاما خاصا ووضع له قيودا تضمن حقوق التاج مدة الوصاية ، وقرر فؤاد كذلك أنه إذا عجز الملك القائم عن تعيين مجلس الوصاية فعلى البرلمان أن يقوم بتعيينه .

ولما تقرر نظام الوراثة أصبح من الضرورى تحديد مركز الأسرة المالكة ، ووضع نظام لشؤونها وما يتعلق بها . فبعض القواعد كان قد قررها العرف من قبل وأيدتها عدة مراسيم ، وعلى وجه خاص مراسيم ١٦ مايو سنة ١٩٠١ ، و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٠ و ١٨ ابريل سنة ١٩١٥ . وعلى أية حال فقد كان لزاما

أن تجمع هذه القواعد وتربط ببعضها بحيث تكون متمشية مع النظم المعمول بها في الدول الأخرى . ورأى فؤاد أن الأمر يستلزم إدخال تشريع يكفل تحقيق المساواة وعدم المحاباة في تقرير مخصصات أعضاء الأسرة المالكة . وهنارجع جلاله الملك إلى الأسس المعروفة المحترمة في معظم البلاد الملكية والتي نص عليها القرآن والتي تحصر السلطة العليا في الملك وتخوله حق السيطرة باعتباره رئيس الأسرة المالكة .

وقد بين المرسوم أعضاء الأسرة الملكية الذين يمنحون لقب أمير ورسم قواعد وراثه هذا اللقب . ونص فؤاد على أن لقب الأمير لا يمنح إلا لمن توفرت فيه الجنسية المصرية ، والدين الإسلامى ، والميلاد من زواج شرعى . ونص كذلك على أن الأمراء والأميرات يخضعون لكل القوانين المصرية ، ولم يبح لهم الزواج إلا بعد استئذان الملك . ورسم نظام إنشاء مجلس البلاط الذى ينظر فيما يتصل بأشخاص أعضاء الأسرة المالكة . ويضم هذا المجلس أميرا من أمراء البيت الملكى ، ورئيس مجلس الشيوخ ، ووزير العدل ، ورئيس الديوان الملكى ، وشيخ الأزهر ، ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية ، ورئيس المحكمة الشرعية العليا وفضيلة المفتى .

ورغبة فى استكمال النظام أصدر جلالته سلسلة من المراسيم لتعديل نظام الرتب وتحديد ها . وقرر أن يكون فى مصر خمس رتب مدنية ، أولها مرتبة « الرئاسة » ويختص بها رئيس الوزراء ، ورتبة « الإمتياز » وخص بها الوزراء ، ورتبة « باشا » وتمنح لكبار موظفى الحكومة والممتازين من المصريين ، ورتبة « بك » وجعلها من درجتين وتمنح لموظفى الدرجات المختلفة العليا . ثم أنشأ جلالته ثمانية « نياشين » وقلائد احتفظ لذاته الكريمة بحق منحها . وهى حسب أفضليتها « قلادة محمد على » وهى خاصة بجلالة الملك وكل ملك قائم .

« ونيشان اسماعيل » ويمنح لأشخاص معدودين في دائرة محدودة . و « نيشان النيل » و « نيشان النجم الحربى للملك فؤاد » وخص به الضباط المصريين والأجانب الذين يمتازون بخدماتهم للجيش المصرى و « النيشان الزراعى » ويمنح لمن يمتازون فى الميدان الزراعى ، و « نيشان الكمال » وهو خاص بالسيدات المبرزات ، ومدالية الجدارة وتمنح لمن قاموا بأداء خدمة جليلة للدولة دون نظر إلى الجنس أو الجنسية ، ونوط الواجب ويمنح لرجال الشرطة وغيرهم ممن امتازوا بالمحافظة على الأمن العام .

وكذلك لم يهمل الملك فؤاد المسائل الثانوية الخاصة بالأعلام الرسمية

للدولة .

فقد كان العلم المصرى حتى إلغاء التبعية التركية عام ١٩١٤ يشبه العلم العثمانى الذى يجمع هلالاً ونجماً فى لون أبيض على رقعة حمراء ، إلا أن العلم المصرى كان يمتاز بثلاثة نجوم بدلا من نجم واحد . وبقى العلم المصرى فى هذا اللون الأحمر يبدى هلاله ذا النجوم الثلاثة ، حتى جاء عقب الإستقلال علم جديد أخضر اللون ذو هلال واحد أبيض وثلاثة نجوم بيضاء .

وأخيراً صدر فى عام ١٩٢٣ مرسوم يعين شكل العلم الملكى ، وأعلام الملك ، و علم ولى العهد . فاللواء البرى يشبه علم الدولة يضاف إليه تاج فى الزاوية العليا من الناحية الثابتة . واللواء البحرى مربع أزرق اللون يحمل شارة تاج فى الوسط يحيط بها الوشاح الأكبر من قلادة محمد على ، وفى كل زاوية منه تاج ملكى . أما علم ولى العهد فيشبه العلم الملكى ، غير أنه ينتهى بطرفين ، وليست به تيجان فى الزوايا .

لم يلق الملك فؤاد صعوبة فى رسم هذه القواعد ، ولكنه لقي فى وضع الدستور ألواناً من العسر وضروباً من الجهد والمشقة . فلما زار رئيس الوزراء

القصر الملكي عقب زيارة اللورد أللبي لجلالة الملك أمره جلالته أن يتخذ العدة اللازمة لوضع الدستور دون إبطاء أو تمهل ، فقامت بوضعه « لجنة الثلاثين » .
ويحسن هنا أن نسجل الكلمة التي قدم بها الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ، للدستور وهو الأمر الذي صدر في ١٩ ابريل من تلك السنة :

نحن ملك مصر

« بما أننا مازلنا مذتبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائماً لأمتنا بكل ما في وسعنا ، ونتوخى أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة » .

« ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها ، تعيش في ظله عيشاً سعيداً مرضياً ، وتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة ، ويكفل لها الأشتراك العملي في إدارة شئون البلاد والأشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ، ويترك في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها ، مع الاحتفاظ بروحها القومية ، والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التي هي تراثها التاريخي العظيم » .

« وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغباتنا ومن أعظم ما تتجه إليه عزائنا ، حرصاً على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا التي يؤهلها ذكاؤه واستعداده ، وتتفق مع عظمتها التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأمه » .

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى : مصر دولة ذات سيادة ، وهي حرة مستقلة ، ملكها لا يجزأ

ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي .
وعلى هذا النحو أصبحت مصر بنص الدستور دولة ملكية حرة مستقلة .
وأسمى المصريون جميعاً سواسية أمام القانون ، وباتت حرية الأفراد
مضمونة ، وحرمة المساكن والمتاع مكفولة ، وحرية العقائد مباحة مطلقة ، وحرية
الرأى مؤكدة ، والصحافة حرة في حدود القانون .

وغدا التعليم الأولى إلزامياً للذكور والإناث .
كما نص الدستور على أن الأمة مصدر السلطات جميعاً ، ووضع القوة
التشريعية في يد الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، على أن
يتولى الملك سلطته بوساطة وزرائه .

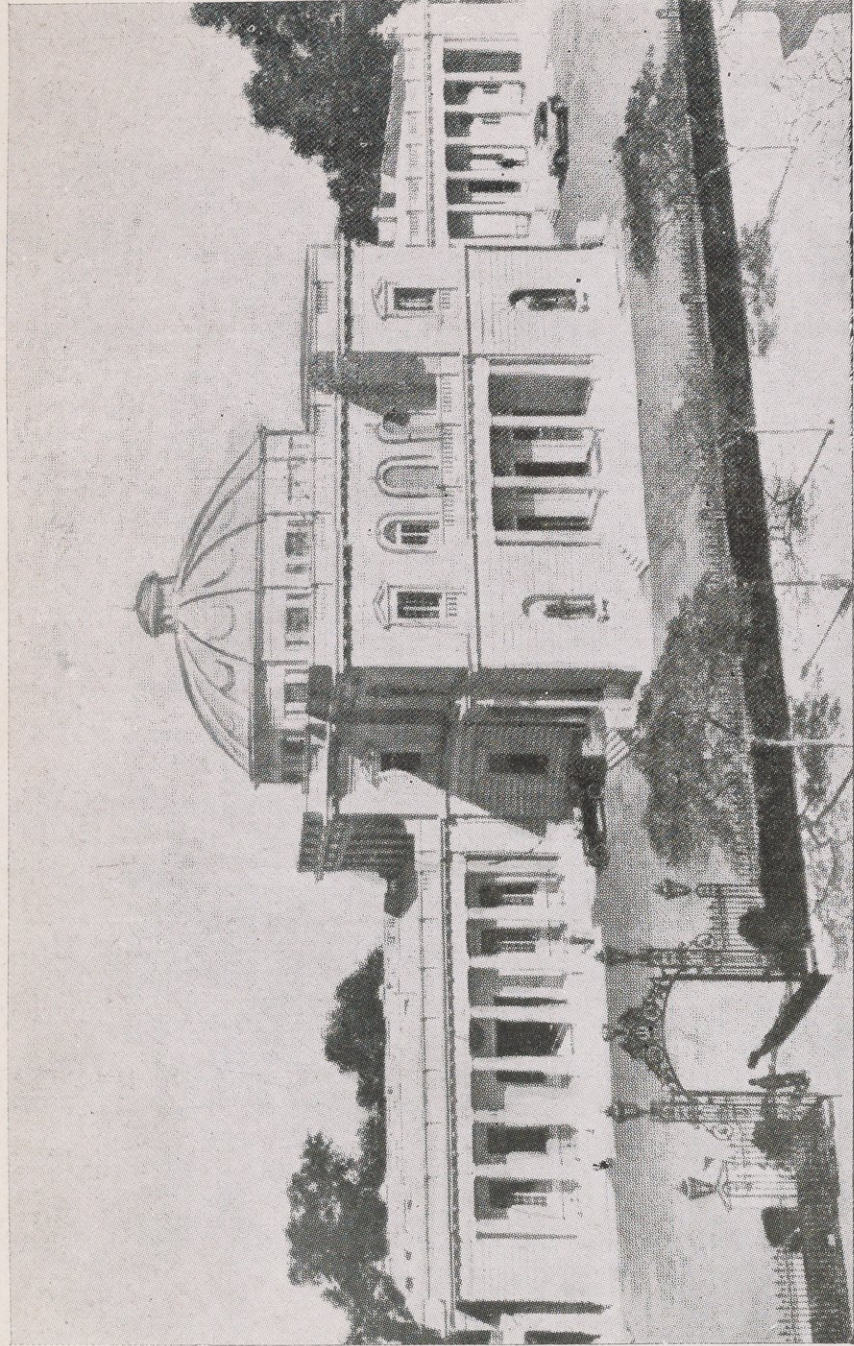
ويعين الملك خمسي أعضاء مجلس الشيوخ ، وينال الباقي عضويتهم
بالانتخاب العام بنسبة عضو واحد عن كل ١٨٠ ألفاً من السكان . أما أعضاء
مجلس النواب فيكون تعيينهم بطريق الانتخاب العام بنسبة عضو واحد عن
كل ٦٠ ألفاً من السكان .

وللملك الحق بعد استشارة الحكومة في فض مجلس النواب ، بشرط ألا
يحدث ذلك مرتين لسبب واحد .

ولا تفرض الضرائب أو تعدل أو توقف إلا بقانون . وميزانية الدولة يجب
أن يوافق عليها البرلمان .

كذلك نص على أن دين الدولة الرسمي الإسلام ، وأن اللغة الرسمية هي اللغة
العربية . وأن يطبق الدستور على المملكة المصرية دون أن يتعرض لحقوق
مصر في السودان .

وقد حرص يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزراء على أن ينوه بالجهود التي بذلها
جلالة الملك في وضع الدستور فأذاع التصريح التالي :



دار النياية

« إن من أعظم السرور لدى أن توفقت إلى عرض مشروع الدستور في شكله النهائي على عتبات مولاي صاحب الجلالة الملك لاستصدار الأمر الكريم به .
ومما يزيد غبطيني وهنأني أن الدستور بالصورة التي صدر بها ، قد حقق الأمان القومي ، وأصبح لكل إنسان أن يرى أن المخاوف التي كانت تظهر من آن لآخر لم تكن قائمة على أي أساس »

« ولا يفوتني أن أذكر أنه أثناء دراستي لمشروع الدستور كنت أتشرف على الدوام بعرض نتيجة مداولاتي مع زملائي على مولاي صاحب الجلالة ، فكنت ألقى دائماً من لدنه كل عطف وتأييد ، وكان حفظه الله يقابل ما أرفعه إليه بروح تدل على ما فطر عليه من الميول الحرة الدستورية . »

« وقد كانت الملاحظات التي يتفضل عليّ جلالته بها متشعبة بما نشأ عليه من حب أمته ، وكان دائماً شديد الرغبة في تحقيق الأمان القومي كي تتمتع البلاد بدستور يليق بالمنزلة الرفيعة التي يرجوها جلالته لأمته من صميم فؤاده ، لتتبوأ مكانها بين الأمم الحرة المتعدنة . »

« فلم يبق على الأمة المصرية إلا أن تثبت بالطريق الذي تسلكه في تطبيق هذا الدستور أنها تقدر حقيقة تلك المسؤولية العظيمة التي أقيمت على عاتقها ، وإني لعلى يقين من أن المصريين الذين أدهشوا العالم طرا بنهضتهم ومجهودهم الوطني العظيم سيظهرونه أيضاً بسرعة نجاحهم التام في الحياة الدستورية ، وفي تعلقهم المتين ومحبتهم الصادقة لأول ملك دستوري . »

وقد كانت الآمال قوية في ألا تنزل هذه الأمانى بأرض مقفرة . ولكن سعداً الذي عاد إلى أرض الوطن من منفاه بدأ يهاجم الدستور ولما تمض على عودته بضعة أيام ، وكأنا قد استرد يوم بلغ عرينه قوته ؛ فحمل على الدستور والإنجليز ، وحزب الأحرار الدستوريين حملات سكب فيها منطقته و بلاغته ، وأفرغ عليها من حرارة قلبه لهباً ووهجاً .

الفصل الثاني عشر

سعد زغلول

استقالت وزارة نسيم باشا يوم وجه الإنجليز إنذارهم يطلبون فيه حذف النص الخاص بالسودان من الدستور، وقصر اللقب على «ملك مصر» بدلا من «ملك مصر والسودان» وقد رضى لها الملك هذه الاستقالة للخروج من المأزق. فوليت الحكم وزارة يحيى ابراهيم باشا التي أتمت وضع الدستور ثم أصدرته وأجرت الانتخابات في نزاهة كاملة، ففاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة.

وكان سعد قد حمل على الدستور حملات قاسية رعى من ورائها إلى أن تراعى في وضع هذا الدستور أحدث قواعد الديمقراطية.

فلما فاز الوفد في الانتخابات استقالت وزارة يحيى باشا، ودعى سعد إلى القصر فكلفه الملك فؤاد بتأليف الوزارة بوصفه زعيم الأكثرية البرلمانية.

فكتب سعد بيانه الوزاري الذي قال فيه :

مولاي صاحب الجلالة .

« إن الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف توجب علىّ والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضى باحترام إرادتها، وارتكان حكومتها على ثقة وكلائها أن لا أتنجى عن مسؤولية الحكم التي طالما تهيبتها في ظروف أخرى، وأن أشكل الوزارة التي شاءت جلالتم تكليفني بتشكيلها، من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافاً بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشرفاً برأسته » .

« ولقد لبثت الأمة زمناً طويلاً تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصماً قديراً يدبر الكيد لها لا وكيلاً أميناً يسعى خيبرها ، وتولد من هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً إدارة البلاد وعاق كثيراً من تقدمها . فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة وعلى إقناع الكافة بأنها ليست إلا قسماً من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شؤونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام »
... وإني على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم .

والعجيب أنه بينما كانت الانتخابات تجري في مصر ، كانت المحادثات بين اللورد ألنبي وسعد زغلول قد قطعت شوطاً واسعاً في سبيل التفاهم ، ويذكرني هذا الموقف بموقف بعض غلاة الوطنية الذين جاهدوا في سبيل حرية بلادهم ضد الإنجليز ، وإني لأذكر في طليعتهم « الپانديت موتيلال نهرو » عضو حزب المؤتمر الهندي ، فقد كان خصماً عنيداً لبريطانيا يشهر عليها الحرب كلما واتته الفرصة ، وينقدها فيميل إلى المرارة في نقده ، غير أنه إذا أصبح مسئولاً مال إلى الاعتدال ولقى كبار الإنجليز الذين كانوا يوماً موضعاً لظعناته في كثير من المظرف واللين دون أن يرى هؤلاء في صداقته غضاضة أو ضيراً .

كذلك كان سعد ، عنيفاً شديداً العنف في سياسته ، قاسياً في حملاته ، لاذعاً في نقده ، ولكنه كان في ذاته يمت وسائل العنف بعيداً عن ميدان السياسة ، والواقع أنه كان رقيق القلب ، تعمر الرحمة نفسه ، وتفويض بالظرف روحه ، قوى التأثير تفتن شخصيته أنصاره وأعداءه على السواء .

وهو لم يكن يمت الإنجليز لذاتهم ، وإنما كان يدافع عن بلاده ويجاهد في سبيل استقلالها ، وكثيراً ما تحدث لأصدقائه المقربين عن أيامه التي قضاها في العمل مع الموظفين الإنجليز تسود المحبة علاقتهم الشخصية ، وكان إلى ذلك

يجب الخلق الأنجليزي ، ولسكنه قصر جهوده على محاربة بريطانيا وكل ما تأتي به مما يتعارض وضالح وطنه .

وفي السابع والعشرين من يناير فاز سعد بساعة النصر فألف وزارة الشعب الأولى التي تولى رئاستها .

وفي ١٥ مارس افتتح الملك فؤاد أول برلمان مصري ، وقد غمرت نفسه الغبطة وتجمعت في أعماقه دواعي الفخر . وألقى سعد خطاب العرش نيابة عن مليكه فقال :

حضرات الشيوخ . حضرات النواب .

« أهديكم أطيب سلامي . وأحيي فيكم ممثلي شعبي الكريم . وأهنئكم منتخبيين ومعينين بالثقة العظمى التي حازتموها لتؤلفوا أول برلمان مصري تأسس على المبادئ العصرية . وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى وأول رغبة من رغبات أمتي الشريفة » .

« اليوم تدخل في دور التنفيذ النيابية التي قررها الدستور . ولا ريب في أنها تبشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة » .
« لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى . وألقت بها عليكم مسؤولية كبرى . فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها . إذ يتعلق بها مستقبل البلاد ، وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح . ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية . وأنكم ستجدون من أهم مسلماتها الاتحاد المقدس الذي لا انفصام له بين العرش والأمة ، والذي توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذي أقسمناه ، وستؤدونه أتم عما قليل » .

« لهذا يحق لي أن أصرح علناً باسمي وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد ، لتحقيق الآمال

القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء في الوصول إليها بقوة حقنا ،
وعناية الله القدير .

أيها الشيوخ والنواب .

« إن مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة . منها ما أشرت إليه ومنها
ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها . ولكنني عظيم الثقة في
أن هذه المهمة تتم تدريجاً بفضل الروح القومية التي بعثت في شعبي الكريم
قوة جديدة وملاته حمية للعمل وغيره على خير الوطن » .

« ويملاً قلبي سروراً أن أفتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء في أعمالكم
داعياً الله تعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقني وإياكم لما فيه خير البلاد » .

وتبوا الزغوليون مرا كرمهم يحدوهم الأمل الباسم ويغمرهم التأييد الكامل
يتلقونه من جميع الجهات ، وكانت النجوم في أفلاكها تنبئ بحسن الطالع وتبشر
بمجد المستقبل ، واتفق في ذلك الحين أن وليت الحكم في إنجلترا أول وزارة
قومية ، فاغتبط لذلك الوفديون أشد الاغتباط ، وباتوا يتوقعون لمطالبهم كامل
التأييد وحسن القبول ، وشجعتهم في اغتباطهم تصريحات زعماء العمال السياسيين
الذين سبقت لهم زيارة مصر ، وتلك الخطب التي ألقاها العمال في سنت ستيقنز .

وبدأ سعد أعمال وزارته بالإفراج عن المسجونين السياسيين ، وقد كان
يخشى أن تعارض إنجلترا في الأمر لكرهيتها لأعمال العنف ، غير أنه لقي من
المستر مكدونلد رئيس وزارة العمال موافقة سريعة وتأييداً عاجلاً للأفراج عنهم
دون استثناء بعد أن اشترط على الوزارة صيانة الأمن العام .

ثم التفت بعد ذلك إلى الموظفين الإنجليز ، يلزم كلا منهم دائرة التي ترسمها
له وظيفته ، وقد كان يرى أنهم لاحق لهم في هذه التعويضات التي يحصلون

عليها عند الخروج من خدمة الحكومة المصرية ، واعتقد أن وزارة المستر رامزي
مكدونلد لا تقبل التمسك بهذا القانون الجائر .

ثم وجه سعد جهوده نحو السودان ينشر فيه دعايته وينفخ فيه من روحه ،
حتى قيل إن ما حدث في السودان من الحوادث في ذلك الحين ، إنما كان
نتيجة للروح التي بثها الدعاة في السودان في عهد الوزارة الشعبية .

وبدأ سعد بعد ذلك يعمل على الشروع في المفاوضات مع الحكومة
البريطانية للوصول إلى حل للقضية المصرية .

وأخيراً وبعد تسويق طويل كتب مستر مكدونلد إلى سعد يقول إنه
يرغب رغبة شديدة في الاشتراك في إعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين
وأنه يكون مسروراً لو قابله في لندن .

في هذه الأثناء حاول شاب مفتون أن يقتال سعداً ، فأطلق عليه رصاصة
من مسدس وهو في محطة العاصمة في طريقه إلى الإسكندرية في الثاني عشر
من يولييه ١٩٢٤ ، فأصابت الرصاصة صدر الزعيم ولكنها لم تكن قاتلة ، وقد
أبدى سعد في هذه اللحظة شجاعة رائعة ، إذ التفت إلى الوزراء الباكين حوله
وقال لهم : « لا تحزنوا .. ولا تبتئسوا .. إذا مات سعد فبدأ سعد باق لا يموت .
إعملوا من بعدى وثابروا على تحقيق سعيي » ، وقد اهتزت البلاد لهذا الحادث
اهتزازاً عنيفاً ، وكادت الجماهير تسحق المعتدى ، لولا أن أنقذه رجال الشرطة .
وبدأت المفاوضات بين سعد ومكدونلد ، فلم يتردد سعد في أن يطلب
سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وسحب المستشار المالي
والمستشار القضائي ، وزوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ،
ولا سيما في العلاقات الخارجية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعاها حماية
الأجانب والأقليات وقناة السويس .

فانقطعت المفاوضات قبل أن يكتمل الأسبوع ، وقد جاء في برقية أذيعت من لندن في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ما يأتي :

« خرج زغلول باشا من منزل رئيس الوزراء في « دوننج ستريت » الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين هذا اليوم ، وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية البلاغ الرسمي الآتي :

جرى اجتماع آخر بين زغلول باشا ومستر مكدونلد اليوم وختمت المحادثات بينهما ، فسيعود زغلول باشا قريباً إلى مصر بسبب شدة برودة الطقس ، وتوقعاً لعودة البرلمان المصري إلى الاجتماع .

على أن سعداً صرح على أثر انقطاع المفاوضات فقال :
« إنك تستطيع أن تقول الآن أننا لم نتفاوض إذ رأينا أن ما لدينا من الوقت ليس كافياً للاتفاق ، ثم إن حالتنا الصحية تتطلب أن أغادر انكلترا في أقرب وقت ، ولا سيما أنه قد اقترب موعد افتتاح البرلمان المصري » .

وعاد سعد إلى مصر بعد قطع المفاوضات يواصل جهوده في سبيل بلاده .
وهنا وقع ذلك الحادث المشؤوم ، الذي كان له أبلغ الأثر في تغيير مجرى الحوادث في مصر .

فقد قتل السير لي ستماك سردار الجيش المصري بطلقات من مسدس على مقربة من وزارة المعارف في القاهرة .

ونجح الذين اغتالوه في الهرب بسيارات كانت تنتظرهم قرب مكان الجريمة وقد فزع اللورد أللبي فزعاً شديداً لهذا الأغتتيال وقضى في مكتبه وقتاً عصيباً تواردت على رأسه في خلاله شتى الخواطر ، فرأى أن الوقت قد حان لتفهم مصر بأن القتل عبث لا يجدى .

فطلب الاعتذار أولاً ، ثم معاقبة المجرمين مع دفع نصف مليون جنيه

إنجليزى غرامة واتخاذ إجراءات مختلفة فى السودان .
ثم أتبع اللورد ألنبي طلباته الأولى هذه بطلبات أخرى تبين مدى
التغييرات التى رآها فى إدارة السودان . وسرعان ما وافقت لندن على هذه
الأحتياطيات وهى :

الأعتذار .

العقاب .

سحب جميع الضباط والوحدات المصرية من السودان .
تكوّن الوحدات الباقية قوة الدفاع السودانية .
تدفع مصر مليون جنيه سنوياً نظير الخدمات التى تؤديها قوة الدفاع
السودانية .

يكون تعيين الحاكم العام للسودان بوساطة الحكومة البريطانية .
الموافقة على زيادة مساحة الأراضى القابلة للزراعة والرى فى السودان .
تثبيت مركزى المستشارين المالى والقضائى اللذين طالما هاجهما سعد وشن
الغارة على بقائهما .

ولكن رسالة لندن أغفلت كل إشارة إلى الغرامة .
وقد أبدى سعد فى رده على اللورد ألنبي ما يدل على مقدار فزعه من
الجريمة ، ولكنه أعلن أن الحكومة لا يمكن أن تكون مسئولة عن هذا
الأغتيال إلى المدى الذى يراه اللورد ألنبي .

وما كاد المندود السامى يقرأ هذه الوثيقة حتى أبلغ سعدا على الأثر بأن الأوامر
قد صدرت فعلا بسحب جميع الضباط والقوات المصرية من السودان ، وأن
الأوامر ستصدر للسودانيين ليزيدوا نصيبهم من ماء النيل ، وأنه عازم على
الأستيلاء على الجمارك ، وكان قد استولى عليها فعلا .

وقد أحدث قرار سحب الوحدات المصرية من السودان قلقا شديدا ، وأيقن سعد الذي كان قد بالغ في الزاوية بالسياسة البريطانية والتصريحات الإنجليزية أنه كان قد أسرف إسرافا شديدا في تجنبه ، وأبى صديقه اللورد اللنبي أن يخاطبه أو يستمع لشيء مما أدلى به ، ثم أعلن في عبارة صريحة أنه يعد سعدا مخطئا في سلوك ذلك النهج الذي لزمه ، وآمن سعد أن هذه الفاجعة قد أثارت اللورد اللنبي فهيجت روح الجندي في أعماق نفسه ، فبدأ كأنما يطعن هدفا ، وكان هذا الهدف هو شخص سعد .

فلم ير سعد بدا من الاستقالة .
غير أن الدعاية الوفدية كانت قد انتشرت في السودان بين الجيوش المصرية والسودانية .

فلما صدرت الأوامر للمدفعية المصرية والأورطة الثالثة بمغادرة السودان ، والسفر إلى مصر ، رفضت إطاعة الأمر حتى يصدر لها من الملك فؤاد مباشرة .
فلما أنهى النبا جلالة الملك ، أصدر الأمر في الحال .

غير أن الموقف لم ينته عند هذا الحد ، فقد انضم المتطرفون من المصريين إلى الأورط السودانية ، ثم أذاعوا في البلاد أن الغرض من هذه الحركة هو إخلاء السودان ، فتصدت الفرق السودانية في الخرطوم وغيرها من المراكز ، وهبت فتنة دار فيها قتال عنيف ، وقد بذلت في سبيل استعادة الهدوء والاستقرار جهود كبيرة .

وكان في نفور الوحدات السودانية الخالصة ما دفع إلى الموقف ألوانا من الحرج .

فبعث الحاكم العام في السودان ، برقية إلى لندن ينبي فيها الحكومة البريطانية بأنه يرى من المستحيل أن يعيد تكوين الجيش بحيث يحلف يمين

الطاعة لجهتين ، وألح في طلب البت في الأمر في سرعة وحزم .
ولو أجيّب هذا الطلب في اليوم التالي لمقتل السير لى ستاك مباشرة ، لما
كان من المحتمل أن تستعيد مصر حقوقها في السودان في وقت من الأوقات ،
وقد أظهر المستر تشمبرلين في هذا الموقف ألوانا من التردد وخشى ما قد ينجم عن
مثل هذا السلوك وما قد يحدثه مثل هذا الأسلوب من الأثر في أفكار الأجانب .
أصابت اللطمة مكان العزة من نفس مصر ، وازدادت العلاقات التي تربط
بين مصر وإنجلترا توترا ، فهبطت على أكتاف فؤاد أعباء المسؤولية ثقيلة مضنية .
وعز على الملك أن يرى تلك النهاية التي وصل إليها سعد وهو الزعيم القوي ،
ورأى في الثمن الذي كلفت مصر بتقديمه غلوا يجعله فادحا إلى أبعد مدى ، فحز
القلق في نفسه .

وهنا ولى الوزارة أحمد زيور باشا فاحتل مكان سعد في الرئاسة ، وزيور باشا
رجل مرح موفور المرح ، يرغب أشد الرغبة في إرضاء الملك بل لقد بلغ حد
المغالاة في هذه الرغبة ، وكذلك كان شديد الميل إلى إرضاء المندوب السامى ،
وكان الملك يعرف له هذه الميول ، ويعرف إلى ذلك مزاجه واتجاهات روحه
فزيور باشا يضع المشروع ثم يتابع العمل فيه في جد ويقظة مادام هذا المشروع
موضعا للرضاء ومحطا للتأييد ، غير أنه لم يكن ليصبر على طول الجهد أو يثبت له .
وفي أواخر عام ١٩٢٤ ، إنفض البرلمان ، ومهد لإجراء الانتخابات الجديدة ،
فخيمت المعركة مرة ثانية .

وقد عهد في هذه الفترة بوزارة الداخلية إلى صدقي باشا ، ولهذا الوزارة
سلطة واسعة في البلاد ، وصدقي باشا شخصية قوية موفورة الحظ من المقدرة
والذكاء وقوة البأس ، وهو إلى ذلك خصم عنيد لسعد ، فلم يتردد في استخدام
نفوذه وبراعته في هذه المعركة .

وحدث عند ما ترك سعد الوزارة في هذه المناسبة أن تخلى عنه كثيرون من أتباعه ، غير أنه لم ينثن فواصل النضال قويا ، ودأب على بذل الجهد ملتعبا ، فلم تفتر عزيمته ، ولم تهن سطوته ، وراح يثير الحماس ويلهب المشاعر .
وهنا بدت في جو السياسة المصرية طلائع حزب جديد ، لم يكده يولد حتى تقاطر إليه الأنصار يدفعهم ما أذيع من أنه حزب القصر ، بل حزب الملك ، ذلك هو حزب الأتحاد . وانتهت الانتخابات وانجلت المعركة ، غير أنها لم تسفر عن فوز ساحق لجهة من الجهات كما قالت الحكومة في ذلك الحين ، ولكن سعدا استطاع أن يفوز برئاسة المجلس .

ومات المجلس ساعة مولده ، فقد صدر المرسوم بحله في أمسية يوم اجتماعه الأول .

ونحن لا نستطيع أن ندع الحديث عن سعد دون أن نعرض لعلاقته بالملك فؤاد ، ولو أننا سمعنا للأشاعات الكثيرة التي كان يروجها أناس لهم أغراض في ترويجها لأجهدنا أنفسنا كثيراً في اللف حول منعرجات هذه الإشاعات الكثيرة الملتوية ، ولا رتطمنا في النهاية بما أسموه مطامع سعد في الحكم ، على أن الواقع الصادق يؤكد أن سعدا ما كان ليخفي في نفسه أطماعا معينة ، بل لقد كان ينتهز كل فرصة مناسبة ليؤكد صادق إجلاله للبيت العلوي ، وخالص ولائه لذات فؤاد ، وإن ما كان يبدو بينهما من الجفوة إنما هو ما كانت تبثنيه ظروف السياسة بين بطلين عظيمين ، وقائدين وضعتهما مقدرتهما في الذروة والطلعية ، ففؤاد وارث عرش محمد علي قد حذق فنون الملك ومكن له ذكاؤه من أساليب السياسة الحكيمة المتزنة ، فرأى أن يقود شعبه نحو المجد الذي يرتضيه في الأسلوب الذي يبدو في مجرى تجاربه ، وسعد الزعيم الذي وضعته مقدرته في مكان الزعامة من أمته يقودها في نضاله نحو الغاية التي جاهدت في سبيلها طويلا وقد اختار لذلك

سبيله ، فكان حتماً إذن أن تلتقي الخطتان حيناً ، وأن تلتقدا حيناً آخر وهما في كلا الحالين ترميان نحو هدف واحد ، يعمل الملك لإدراكه جاهداً ليبلغ بشعبه الذروة التي يرضاها له ، ويدأب سعد في السعي للوصول إليه طمعاً في مجد الوطن وسعادة المواطنين .

ولو أننا تحررنا وجه الحقيقة فيما أدلى به سعد من التصريحات لآمننا أنه كان شديد الإخلاص للمليكة خالص الولاء لبيته وذاته ، وقد كتب سعد في يناير سنة ١٩٢٤ إلى عبد الخالق ثروت باشا يرد على خطاب وصله منه يطلب إليه فيه الاحتكام إلى الأمراء ، وكان بين ما جاء في هذا الرد :

« ولعلكم توهمتم أن الدسيسة التي دبرها أنصاركم في مسألة العرش قد غيرت من خواطرهم الشريفة فأردتم أن تستفيدوا من هذا الظرف بعرض ما تعلمون أنه غير مقبول ولا صالح للقبول حتى تتخذوا من رفضه المحتم ، حجة لكم ومكانة عند سموهم ، ولكنكم واهمون في توهمكم لأن تلك الدسيسة جاءت مكشوفة تحمل في نفسها دليل اختلاقها ولا يمكن أن تحدث في نفوسهم النبيلة أدنى أثر ، خصوصاً وهم متأكدون من قبل أنني أحفظ لأشخاصهم السنية ، ولبيتهم العلوي السامي ، ولعرشهم المجيد كل احترام واجلال » .

وقد أبرق الملك فؤاد إلى سعد زغلول عقب محاولة الإعتداء عليه يقول :

« إن صحتك أغر شئ في الدولة » .

وكذلك بلغ من عطف فؤاد على سعد أنه كان يحضر من القبة إلى قصر عابدين ليقابل سعداً هناك ضناً بصحته أن يهزها الجهد في صعوده على قدميه إلى الدور العلوي من قصر القبة ولم يكن به مصعد لاستخدامه .

وقد قال سعد في هذه المناسبة « لقد طواني الرجل ، وأنه لتقدير » .

الفصل الثالث عشر

الأوتوقراطية

سيطر الملك فؤاد على الموقف بعد حل مجلس النواب ، فأراد أن يعدل قانون الانتخاب بما يمشى وما أثبتته التجارب الماضية ، فلقى هذا الرأى معارضة من جانب الوفديين ، وكان حتماً أن يستغرق مثل هذا العمل وقتاً قد يطول .
فسنحت الفرصة لحزب الأتحاد ليشتد أزره وتبرز جهوده .

وفي هذه الفترة اختصم عضوان من أعضاء الوزارة القائمة لأسباب شخصية خالصة ، وكان من المحتمل أن يفضى الملك فؤاد عن مثل هذه الخصومة لولا أنه رآها فرصة مواتية للخلاص من هذه الوزارة ، وقد مكنت هذه الخطوة الملك فأمسك بيده زمام السياسة المصرية يوجهها حيثما أراد ، فباتت الدولة فى يد القصر ، وأصبح لحسن نشأت باشا مستشار الملك ووفيه شأن خطير فى تسيير دفة البلاد .

وفي الحق أن فؤاداً كان يؤمن بالنظام الدستورى ، ولكنه كان يرى أن يقيد هذا النظام بما يتفق وطبيعة شعبه ، وكان يرى إلى ذلك فى الأوتوقراطية المتزنة العادلة خيراً كثيراً لبلاده ، وسببلاً يوفر على مصر كثيراً من المشاكل التى تعترض طريقها .

وقد اختلف المصريون إزاء هذا الاتجاه الجديد فكان بينهم من لم يرض عن عودة الأوتوقراطية خشية ما قد يصحبها من تعسف واستبداد .

وربما كان من المحتمل ألا يضطرب المصريون هذا الاضطراب أمام اتساع سلطان الملك فؤاد لو لم يمنح جلالته لرئيس ديوانه نشأت باشا تلك السلطة الواسعة التي استغلها على نحو أثار معه - وهو المخلص للقصر - شعور المصريين جميعاً ، وأهاج به الرأي العام حتى دفع الوفديين والدستوريين في النهاية إلى التفاهم وتوحيد الجهود ، مما انتهى إلى دعوة مجلس البرلمان للانعقاد طبقاً لنص الدستور .

وقد أيد سعد هذه الخطة من كل قلبه فهياً نفسه لجميع الاحتمالات ، وبذلت الجهود لاجتماع المجلسين وأعدت الترتيبات الضرورية ، وفي الموعد المضروب توافد أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ السابقون إلى دار المجلس ولكنهم ألفوا الطريق إليها موصداً . وقد رابط رجال الشرطة عند منافذ السبل المؤدية إليها وعاونهم فريق من رجال الجيش قاموا على حراسة الدار والطرقات ، فعاد النواب دون أن يحدث بينهم وبين تلك الفرق المرصوفة احتكاك ما ، وهؤلاء هم نواب الأمة وصفوة رجالها وقادة الرأي فيها ، لم تكن تدفعهم العاطفة الجامحة أو الشعور المهتاج ليرتكبوا من الحوادث ما يرتكبه الأفراد من عامة الشعب .

ولم يكن في عودتهم أى لون من ألوان الهزيمة ، فقد رتبوا خطتهم من قبل على عقد جلسة المؤتمر في « فندق الكنتننتال » ، وهناك في جو هذا الفندق الرائع انعقد المؤتمر ، فجمعت الجلسة بين الوفديين والأحرار الدستوريين والوطنيين ، وانعقد الإجماع على اختيار سعد لرئاسة هذا الاجتماع التاريخي . وليس من ريب في أنه كان في هذا الاجتماع ما أثار الحكومة وهزها ، وكان فيه كذلك ما لم يرتح له نشأت باشا مستشار القصر وولى فؤاد الخاص الجسيم . وهو الرجل الحريرى الذى يفيض رقة وظرفاً ، والذى بلغ من اتساع

نفوذه أنه كان يصدر أوامره لرؤساء الفروع الحكومية مباشرة دون وساطة الوزير فيجد الطاعة الخالصة والإذعان الأكيد .

وفي هذه الفترة كان اللورد أللبي قد غادر أرض مصر منذ أيام وخلفه في منصبه السامي « اللورد لويد » فبدت له السياسة المصرية غريبة معقدة ، وقد كلفه حلها ألواناً من الحيرة فتطلع إليها أول الأمر يائساً تضنيه الحيرة ، ويشق عليه الجهد .

وبعد أن تمت للورد جورج لويد دراسة الموقف ، أدرك أن الضرورة تتطلب انتزاع نشأت باشا من القصر وإبعاده عن جو السياسة المصرية . ليكون في ذلك ما ينتفي معه ما دخل في روع الشعب من ميل القصر إلى الأوتوقراطية ولتهداً به ثورة الرأي العام التي أثارها نفوذ نشأت باشا ، فطلب اللورد لويد من جلالة الملك في ديسمبر سنة ١٩٢٥ إقصاء نشأت باشا فقبل جلالته بعد لأي ، ثم صدرت الأوامر بتعيينه وزيراً مفوضاً لمصر في مدريد .

فأحدثت هذه الخطوة تغييراً كبيراً في جو السياسة المصرية . وكانت الظروف السياسية قد جمعت في ذلك الحين بين مختلف العناصر السياسية المعارضة للوزارة ، وكانت الوزارة تبغى إجراء الانتخابات على مقتضى القانون الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، فعارضت الأحزاب مجتمعة في هذا القانون وطلبت وقف العمل به ، فأجابت الوزارة رغبتها وأعلنت العمل وفق القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .

ودارت المعركة مرة أخرى ، ولكن الأحزاب المؤتلفة كانت قد اتفقت فيما بينها على توزيع الدوائر توزيعاً يتفق ومركز الأحزاب إلى حد ما ، فلما انتهت الانتخابات فاز الوفد بأربعة وأربعين ومائة مقعد ، ونال الأحرار الدستوريون ثمانية وعشرين مقعداً ، بينما كان نصيب حزب الأتحاد سبعة مقاعد ، وقد كان

مجموع أعضاء المجلس في ذلك الحين واحداً ومائتين .
فثارت في الجو مشكلة جديدة . فهل يعود سعد وهو زعيم الكتلة البرلمانية
إلى تأليف الوزارة ؟ أم يعهد بها لسواه ؟
وإذا أصر سعد على أن تكون له الرياسة فكيف السبيل إلى الخروج من
هذا المأزق ، وتلك إنجلترا تريد أن يلي الوزارة غيره ؟ وبدا كأنما البلاد تقترب
من عهدها القديم ، فهل تلك نذر العودة إلى عصر الحماية ؟
وبدا جو السياسة معقداً وباتت البلاد تتأرجح لا تدري ماذا يراد لها ،
أو ماذا يخفيه لها القدر في طياته .
كانت إنجلترا تريد أن يلي الوزارة عدلى باشا ، ولكن هذه الرغبة لم تكن
لتنفق والقواعد الدستورية التي تقضى بأن يعهد بالوزارة إلى زعيم الكتلة .
في هذه الأثناء تقابل سعد و جورج لويد فتناولا الموقف على صورة من
الصور ، كان فيها رغم قصورها ما فهم منه كل من المتحدثين نيات صاحبه .
وهنا صدر حكم محكمة الجنايات في قضية الأغميالات السياسية في مايو
سنة ١٩٢٦ ببراءة الأستاذ محمود فهمى النقراشى والدكتور أحمد ماهر مما نسب
إليهما في هذه القضية ، فلم يلبث المستر كرشو عضو هيئة المحاكمة أن كتب إلى
وزير العدل عقب إصدار الحكم يقول :
« وعندي أن حكم البراءة في تهمة محمود عثمان مصطفى ، والحاج أحمد
جاد الله ، وأحمد ماهر ، وحسن كامل الشيشيني يناقض وزن الأدلة إلى حد
الإخلال بتنفيذ العدالة . وقد بلغت خطورة هذا الإخلال في رأي وخطورة
النتائج التي تنجم عنه حدا جعلني أعتبر أن من واجبي الخروج في هذه الحالة على
مبدأ المحافظة على سرية المداولة ، وتوجهت بعد إصدار الحكم إلى دار المندوب
الساحي فأطلعت نخامته على رأي باعتبارها حامياً للأجانب » .
ووجهت الاتهامات إلى الوفد تحمله مسؤولية مقتل السردار بينما الواقع أن

سعداً كان زعيماً رقيق القلب يمتت وسائل العنف أشد المقت ، ورأى في هذه الحملة تعسفاً لا يتفق وقواعد الحق والعدالة ، وهذا حكم المحكمة يؤيد هذه البراءة ويؤكدها ويقطع ببعث الوفد عن مواضع هذه التهم ، على الرغم من هذا الرأي الذي ظلع به المستر كرشو .

وهنا كتب اللورد لويد إلى حكومته يفصل لها الموقف ، ويرى أن توافقه هويت هول على إقصاء سعد عن الوزارة ليمتولها عدلى باشا ، فترددت حكومة لندن في إعلان هذا الرأي في صراحة قاطعة .

وقابل اللورد لويد جلالة الملك فؤاداً وأبدى لجلالته هذه الرغبة ، ولكن فؤاداً لم يوافقه على إعلان هذا الرأي .

على أن جواب حكومة لندن الذي كان ينتظره لورد لويد قد وصل إليه بعد لقائه لجلالة الملك ، فألقى فيه تأييداً لخطته ، عل أن الحكومة الإنجليزية طلبت إلى مندوبها إذا رأى الضرورة داعية لإقصاء سعد عن الوزارة أن يعزز مركزه بطلب سفينة حربية في الحال لترسو في ميناء الاسكندرية ريثما ينجلي الموقف في صورة قاطعة .

على أن سعداً وقد رأى الخير لبلادته في تنحيه عن رئاسة الوزارة لم يتردد في إعلان هذا الرأي .

وقد زار بعد ذلك دار المندوب السامى .

ثم زار القصر يؤكد إخلاصه لفؤاد ويبدى ولاءه لصاحب التاج ، فلقبه الملك في عطف خالص وتقدير عميق .

وأعلن سعد لجلالة الملك فؤاد في هذا اللقاء استعداداه الصادق لتأييد عدلى باشا ، فلم يتردد الملك في أن يعمره بوافر إعزازة .

وشكل عدلى باشا وزارته التي سماها سعد « وزارة اندماج » ولم يرض لها النعت الذي أطلق عليها في ذلك الحين « وزارة الائتلاف »

الفصل الرابع عشر

هدوء سياسى

لم يكفد يغمر الجو السياسى لون من الهدوء والاستقرار ، ولم تكفد تلوح فى طريق الملك فؤاد فسحة من الوقت ، حتى بدأ يطوف أقاليم مصر العليا والسفلى فزار الوجهين البحرى والقبلى ، وشبه جزيرة سيناء ، وصعد فى النيل حتى أسوان ، وزار كذلك مدينة الأقصر .

وقد وقف فؤاد خلال هذه الرحلات عند كل موقع يستأهل الرعاية ، وأشرف على كل مكان يستوجب الزيارة ، ومنح جهات البر والجمعيات العامة الكثير من المنح المالية نزل عنها راضياً مغتبطاً من ماله الخاص .

ثم بدأ يوجه صادق عنايته نحو التمثيل السياسى ، فغمر هذه الناحية برعاية واسعة بدأ أثرها واضحاً فى المفاوضات والقنصليات التى انتشرت فى أهم مدن العالم وعواصمه .

لم يكن لمصر قبل الحرب ممثلون سياسيون يقومون على شئونها فى الخارج ولما كانت مصر فى تلك الفترة تابعة لتركيا فقد كانت السفارات العثمانية وقنصلياتها فى كل عاصمة تقوم على رعاية مصالح المصريين المقيمين فى دائرتها وتقدم لهم ما تضطرونهم الضرورة إلى التماسه من أوجه المعونة .

فلما أعلنت الحماية على مصر حل الممثلون السياسيون البريطانيين محل الممثلين العثمانيين .

فلما أصبحت مصر مملكة ، وأصبح فؤاد ملكاً ، بات لزاماً أن يضطلع

جلالته بتلك المهمة الجديدة التي خلقتها الحياة الناشئة ، فيخلق لمصر ممثليها السياسيين ، ويمد الحياة السياسية الخارجية بالهيئات التي تتطلبها الضرورة الدبلوماسية . ورأى جلالته أن هذا الواجب يدخل في دائرة مهمته .

وقد جاء في تقرير لجنة ملنر الذي وضعته عام ١٩٢١ :

« تبين لنا أن المصريين وفي طليعتهم السلطان ووزراؤه تجمعهم أمنية واحدة على الرغم من اختلافهم في الشؤون الأخرى ، فهم جميعاً يطالبون بحقوقهم في التمثيل السياسي ، ويرجون أن يكون لبلادهم ممثلوها في الخارج ، وقد آلمهم أننا يوم أعلننا الحماية لم نعن بحاجة مصر إلى وزارة للشؤون الخارجية ، وأننا وضعنا اختصاص هذه الشؤون في يد المندوب السامي ، كما تأكد لنا أنهم يأملون دائماً أننا إذا جاء الوقت المناسب لتوطيد العلاقات بين مصر وبريطانيا فسنسمح لهم بإنشاء وزارة خارجية لتحمل الطابع المصري ، وأن يفوض أمر ممثلي الدول الأجنبية إلى ملك مصر كما كان الحال من قبل . »

فلما صدر الدستور شمل الملك فؤاد تلك الناحية من حياة بلاده بعنايته . فأنشئت في أواخر سنة ١٩٢٣ مفوضيات لندن ، وباريس ، أوروبا ، وواشنطن . وفي فبراير سنة ١٩٢٥ أنشئت مفوضيات برلين ، وبروكسل ، واستانبول ، ومدريد ، وبراغ ، وأثينا . فلما أشرف هذا العام على النهاية أنشئت مفوضيات طهران ، وبرن ، وبخارست ، ولاهاي ، وريودچانيرو . وفي عام ١٩٢٦ أنشئت الهيئات اللازمة في صوفيا ، وبلغراد ، ووارسو .

وفي ديسمبر سنة ١٩٢٥ أنشئت وظائف القنصل العام في أكثر هذه العواصم وأضيفت إليها وظيفة نائب القنصلية في باريس ، وليون ، ومرسيا ، وحيفا ، وبيت المقدس ، وبيروت ، وچنوه ، وموناكو ، ومنشستر ، ولقرپول ، وميونخ ،

وأنتورب ، وچنيف ، وبرشلونة ، وپودابست ، وسالونيك ، وكافالا ، وأزمير ،
ورودس ، ونيويورك وغيرها .

وكان فؤاد يفخر باتساع هذه الهيئات وانتشارها ، وقد ساءه ما عمد إليه
البرلمان في سنة ١٩٢٦ مضطراً تحت قسوة الحالة المالية إلى إلغاء بعض المفوضيات
التي خلقها .

وقد كان الملك فؤاد يعمل جاهداً على تدعيم هذا الصرح الدبلوماسي ،
ويبذل في سبيل رعايته جهداً واسعاً . وقد بدا في سنة ١٩٢٦ كأنما المصريون
جميعاً يودون أن تمكنهم الظروف من إعادة المفوضيات التي ألغها البرلمان مرغماً .
على أن فؤاداً لم يكن ليعنى كثيراً في خطواته الإصلاحية باستثارة الإعجاب
حوله ، بل كان يبغى وجه الخير وحده ، فإذا بدت له ناحية تتطلب الإصلاح
سار قداماً لا تعوزه الشجاعة ، أو يثنيه التردد .

كذلك كان شأنه في كل ما عرض له ، فلم يشذ عن هذه الجراءة يوم عرض
لناحية إجتماعية تمس الدين في كثير . فأقدم لا يردده خوف وهو شديد الأيمان
بأنه إنما يرمى إلى الإصلاح وهو لن يمس الجوهر وإنما سيلزم الروح ويصاح
ما عقده الأيام في تعاقبها .

بذل الشيخ محمد عبده في أواخر القرن الماضي جهوداً واسعة لإصلاح الحياة
الإجتماعية في مصر وما تقوم عليه من أسس ، فلقبت نهضته نقداً لاذعاً وتلقاها
المصريون في غير ما هي جديرة به من ألوان التشجيع والتأييد .

ففي مصر ودينها الرسمي الإسلام ، يبلغ عدد المسلمين ثلاثة عشر مليوناً بينما
لا يزيد مجموع السكان عن أربعة عشر مليوناً ونصف المليون .

فهذه الكثرة الغالبة من المسلمين تخضع في معاملاتها لأحكام الدين الإسلامي
التي يتضمنها القرآن الكريم .

فالزواج والطلاق والوراثة وما يتصل بهذه الشؤون بصفة ، تخضع جميعها لأحكام الدين وتعاليم القرآن ، وتقوم على تطبيق هذه القوانين « المحاكم الشرعية » وهي المحاكم التي لم يمسه الإصلاح في صورة تمحو من حولها ألوان التعقيد وتزيل عنها ما لا يتصل وأصول الدين بسبب .

والمحاكم الشرعية في مصر ، هي أقل الجهات حظا مما نال البلاد من ضروب التقدم خلال الأربعين سنة الأخيرة ، وهي السنوات التي خطت مصر خلالها خطوات واسعة إلى الأمام . وليس من شك في أن ما أصاب هذه المحاكم من الجلود إنما يرجع إلى ما يخشاه المصلحون من استثارة المتطرفين من رجال الدين المتعصبين ، أو أولئك الجهلة الذين لا تنير نفوسهم عقليات ناضجة ، تفتح للحق وحده .

وأيقن فؤاد أن لا بد من إصلاح القضاء الإسلامي الشرعي بما يتفق ومقتضيات الحياة العصرية ، بحيث لا يكون في هذا الإصلاح مساس بقواعد الدين ، أو خروج على أسسه وأركانه .

وهنا — حيث تردد الوزراء المتعاقبون — تقدم فؤاد في عزم ثابت وشجاعة حازمة ، دون أن ترده رهبة مما قد تثيره هذه الخطوة من سخط الرأي العام . فبدأ بإصلاح الهيئة التي تتولى الأمر في هذه المحاكم ، فأخذ في تطهير وسط القضاة الشرعيين ممن تعوزهم الكفاية والمقدرة ، فأثارت هذه الخطوة حقد الذين أصابهم تخفيض في مواردهم الموفورة الخير ، على أن الملك فؤاد رأى في اطمئنان الذين أفادهم هذا التطهير وفي اغتباطهم ما يخفف أثر ذلك الحقد الطائش . على أن القضاة أصروا في هذه المناسبة على أنهم مغبونون وأنهم لم يدركوا حقوقهم العادلة رغم ما أصابوا من نتائج الإصلاح .

ثم عقب الملك فؤاد بعد ذلك بالعمل على توزيع المحاكم الشرعية ، حتى

لا تكون هناك تلك المركزية التي تصيب مصالح المتقاضين بأضرار كبيرة ، وكان
حتماً أن تتخذ هذه الخطوة حتى تمشي المحاكم مع ازدياد عدد السكان ، وحتى
لا يكون في كثرة القضايا ، تعطيل لنظرها وتطويل في المدة التي يستغرقها
الفصل فيها .

والأمر في المحاكم الشرعية يختلف عنه في المحاكم الأهلية ، فإذا كان
التأخير في البت في القضايا المدنية والجنائية لا تنشأ عنه أضرار بليغة ، فإن مثل
هذا التأخير في قضايا الأحوال الشخصية يصيب المتقاضين بألوان من الضرر
ليس من اليسير احتمالها ، فهذه القضايا تدور حول الزواج والطلاق وفيهما كيان
الأسرة ، كما تتصل هذه القضايا بالميراث ، وقد يكون الفصل فيها بحيث يمس
قوت أسرة بأسة محرومة تترقب من مال مورثها ما ترد به قسوة الجوع .

وقد كان حتماً أن يلاقى هؤلاء البؤساء ألواناً من العنت ، إذا تقدموا إلى
هذه المحاكم يلتمسون الفصل في قضاياهم ، وكان من العسير عليهم أن يحظوا
بمقابلة القاضي ليعرضوا عليه طلباتهم ور بما طال بهم الانتظار أياماً .

وقد استطاع الملك فؤاد أن يغري بهدم مركزية تلك المحاكم ليكون في
اللامركزية لون من التخفيف على المتقاضين يهون عليهم إدراك حقوقهم في أيسر
صورة وأقرب وقت . على أن جلالته قد لقي في هذه الخطوة عسراً ومشقة .

وهنا تقدم فؤاد إلى الأمام خطوة أخرى ينبغي إصلاح بعض العادات
الإسلامية ، وكان السبيل في هذه الناحية محفوظاً بالأشواك ، فلو أنه أخطأ مرة
واحدة ، لآثار في هذا الخطأ نائرة الفلاحين والعامّة .

وقد نشأت عن الجمود والتعصب في تفسير بعض قوانين الشريعة الإسلامية
ألوان من الأخطاء تعقدت مع الأيام فبات من العسير احتمالها . وقد كانت الحيل

الشرعية سهلة هينة يتلاعب في نطاقها المراوغون ، فكان في مقدور الزوج الخادع إذا شاء أن يطلق امرأته أن يراوغها طويلاً حتى يفات من الوفاء لها بالنفقة التي يقضى لها الشرع بها ، وكانت هناك إلى جانب ذلك الكثير من المساوىء التي ليس من اليسير حصرها .

وكان للرجل الحق في أن يطلق زوجته إن كانت عاقراً ، ولكنها كانت تستطيع أن تعزل الرجل أعواماً لأن إثبات الحمل لم يكن هيناً أو محتملاً بنص القانون .

ولم يكن للمتزوجة الحق في طلب الفصل بينها وبين زوجها إذا كان معسراً ليس في طوقه الأنفاق عليها ، كذلك لم يكن للزوجة التي غاب زوجها غيبة طويلة أن تتزوج من رجل آخر حتى يموت أقارب الزوج الغائب الذين يماثلونه سناً ، إذ كان القانون يعتبر وفاة هؤلاء الأقران الأقارب دليلاً على وفاة الزوج الغائب . ولم يكن من اليسير أن تحصل الزوجة التي أصيب زوجها بعاهة مستديمة على حكم بالفصل بينها وبين زوجها .

عمد الملك فؤاد إلى هذه المواضع فأشار إلى مايعتورها من نقص لا يتفق وحاجة الحياة الحديثة ، فعهد إلى لجنة مشكلة من شيخ الجامع الأزهر ، ورئيس المحكمة العليا الشرعية ، ومفتى الديار المصرية وغيرهم من رجال الدين بإصلاح قوانين النفقة ، والطلاق ، والتفريق وغيرها من النظم التي تتطلب الإصلاح العاجل .

فأدخلت الإصلاحات على جميع أوجه النقص التي عددناها ، والتي رأت فيها اللجنة مكاناً للضعف أو موضعاً للنقد ، حتى باتت العدالة في هذه المحاكم مضمونة على صورة لا تنصل وصور الماضي بأي صلة أو سبب .

على أن الملك فؤاداً لم يكتف بهذه الإصلاحات فتقدم إلى الأمام خطوة

أخرى ، ولكنه في هذه المرة وجه عنايته نحو ناحية اجتماعية توارثتها الأجيال المتعاقبة منذ قرون في الأقطار الشرقية جميعها ، وكان من الخطر أن يتقدم نحو تلك الناحية واحد من المصلحين لما يثيره المساس بها من المشاعر ، ولا تصالها الوثيق بالكثرة الغالبة من أفراد كل شعب .

فلم يكن في مصر منذ سنوات قلائل قانون يحدد سن الزواج ، وليس في الدين الإسلامي ما يحول دون عقد الزواج بين الأحداث من العلمان والصبايا دون رعاية لسن النضوج ، وليست الأضرار التي تنشأ عن مثل هذا الزواج بحيث تخفى .

وقد أكثر الكتاب والمصلحون من الكتابة حول هذا الموضوع ، وتفنيد الأضرار التي تأتي أثراً لمثل هذا الزواج الباكر ، وكانت الحالة في الهند من الكثرة بحيث كان لها النصيب الأوفى من النقد ، حتى وضع أخيراً قانون يحدد السن التي يجوز عندها عقد الزواج .

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي تبذل في الهند للحيلولة دون كل زواج باكر ، فإن الجماهير لا تزال تعبت بهذه الجهود .

وقد واجهت فؤاداً في هذه الناحية حالة ارتاع لها وهزته إلى أبعدها مما تهز أوساط المصريين ، لهذه الروح التي أفرغتها في كيانه ثقافته الأوروبية ، ونشأته الأولى في بلاد الغرب . فقد ألغى هذا الزواج يجمع بين الأحداث الذين لم تتجاوز سنهم العاشرة ، أو الثانية عشرة ، أو الرابعة عشرة ، الذين لم تصقلهم التجارب ولم تبلغ بهم حدا يعرفون عنده أساليب الحياة ، والذين يجهلون كل الجهل مدى الروابط الزوجية وما تستأهله من ألوان التقديس ، والذين عقد الزواج بينهم وفقاً لرغبات آبائهم وتمشياً مع دوافع مردها كيان الأسرة أو منافعتها .

وليس ثمة ما يحملنا على أن نفصل الآثار المحزنة التي تنشأ عن مثل هذا

الزواج الذى يعوزه نضوج الزوجين ، أو ما تحتمه هذه الرابطة المقدسة من واسع الإدراك ، ووافر التجربة . فبدأ حتماً فى نظر الملك فؤاد أن يدخل إلى هذه الناحية إصلاحات عاجلة ، فإذا كان عام ١٩٢٣ ، وُضع وفقاً لرغبة فؤاد ، قانون يشمل ما يلي :

(١) لا يجوز عقد الزواج ما لم يبلغ سن الرجل يوم العقد ثمانية عشر عاماً ، و سن المرأة ستة عشر عاماً .

(٢) حالات الزواج التى تمت قبل صدور هذا القانون لا تكتسب صفتها القانونية حتى يبلغ الزوج سن الثامنة عشرة ، وتبلغ الزوجة سن السادسة عشرة . وقد أيقن الملك فؤاد قبيل وفاته ، أن الوقت قد آن ليمتدح بإصلاحاته نحو ناحية أخرى من نواحي الزواج ، تلك هى تعدد الزوجات ، وإن وزير العدل لمعنى الآن بدراسة الأسس التى وضعها فؤاد بنفسه لإدخال الإصلاح المنشود . والواقع أن مثل هذا القانون الذى يراد وضعه ، سوف لا يخرج عن أن يشرع لحالات رضيت بها الأوساط المثقفة من المصريين ، فباتت تتراح إليها وتسير وفقاً لها ، فقد أمست هذه الأوساط — عدا النذر القليل — تدين بالقاعدة التى تقصر الأمر على زوجة واحدة .

وثمة وجهة أخرى عنى بها فؤاد بعد ذلك ، فوضع لها الأسس بنفسه ، يبغى من ورائها الحد من تلك السهولة التى تطلق بها المرأة فى أوساط العامة ، وهو إنما يرمى بهذا الإصلاح إلى منح الأسرة لوناً من الثبات والاستقرار بين الفلاحين ، ويعمل على رفع منزلة المرأة إلى الحد الذى يتفق وطبيعة وجودها . ولما كان فؤاد معنياً فى ذلك الحين بنواحي الإصلاح الاجتماعى جميعها ، فقد هاله ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال . على أن هذه الناحية لم تكن قبل أن يعنى بها الملك فؤاد بحيث تستثير

الهلح في نفوس الجماهير في مصر ، فقد كان الشعب ينظر إليها على أنها مصيبة لا بد من احتمالها في صبر واستسلام .

ففي سنة ١٩٢٥ بلغت نسبة الوفيات بين الأطفال الذين لم يباغوا نهاية العام الأول من سنهم ٣٢ ٪ ، وبلغت ٣٦٫٣ ٪ بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السنة الواحدة والعشر سنوات .

فلما طلب الملك فؤاد وضع إحصائية عامة عن مدى هذه المصيبة ، وعرضت عليه هذه الأرقام ، ألح في ضرورة الشروع في تعليم الأمهات وتلقيهن واجبهن نحو الطفل وطريق العناية به .

وقد أيقن جلالته أن هذه الناحية تستوجب ، أكثر من سواها من النواحي ، الرعاية العاجلة والعناية الصادقة .

فافتتحت في الحال مراكز لرعاية الطفل بلغ عددها خمسة عشر مركزاً ، مهمتها تزويد الأمهات بالنصح والإرشاد ، وتدريب المولودات على القيام بواجباتهن على أكمل وجه .

وكان من أثر جهود جلالته أن أخذت تخف وطأة الذباب الذي كان يملأ طرقات مصر ، فلم تعد الحالة بحيث تسمح لملايين الذباب التي كانت تتساقط على أجفان الأطفال بمواصلة حياتها . فقد أوصى الملك فؤاد في حرارة بمحاربة هذه الآفة ، فبذلت جهود هائلة موفقة لاستئصالها حيث تنشأ ، والقضاء عليها عند مصادرها .

وإني لأذكر يوماً في سنة ١٩٢٢ وقد ركبت حصاني عند أطراف القاهرة ، فكان من العسير على أن أرى لون الحصان أو أبصر ساقى لكثرة ما لصق بهما وتساقط على الحصان من الذباب ، وقد ذكر لي رفيقي وقتئذ أن ظهري يكاد

يختفي تحت آلاف الحشرات التي لصقت به ، فلما تطلعت إلى ظهره تبينت صدق ما ذكره لي منذ لحظة .

وقد حدث أن ركبت عند ذات الجهة ، وفي نفس الموعد من سنة ١٩٢٨ فأخذني العجب لاختفاء هذا الذباب . وليس ثمة سبيل للشك في أن ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال في مصر ، لم يكن يرجع لجهل الأمهات بقدر رجوعه إلى إهمال البلاد لقواعد الصحة وأساليب العناية بها .

وقد كان الحال يتطلب شخصية قوية كشخصية الملك فؤاد ، لها من قوتها وحزمها ما يسير بها قدما في هذا السبيل ، وليس من ريب في أنه لا بد من استخدام ألوان من الضغط في هذه الناحية عدة أعوام أخرى . فإن الفلاح يرى في الوسائل الحديثة للعناية بالصحة ضروبا من الخيال تصورهما الأوتوقراطية أو البيروقراطية ، وإنه ليود أن يعود إلى ما نشأ عليه أبوه وأجداده ، إذا لم ترغمه على العدول عن أساليبهم العتيقة البالية قوة ورعاية .

أما اليوم فقد انتشرت مراكز رعاية الطفل في القاهرة والأقاليم ، وهي تؤدي للطفولة أجل الخدمات وأصدقها . وهي دون شك ثمرة من جهود الملك فؤاد الموفقة .

كان الملك فؤاد كلما تقدم خطوة في سبيل الإصلاح ، بدت له ضخامة الواجب الذي ينتظره ليجاهد في سبيله أكثر وضوحاً . ولقد انتشرت الملاريا في مصر ، أرض الأمراض ، فشابهت في ذلك إيطاليا التي لم تفلت من هذه الحمى ، غير أن جهوداً هائلة قد بذلت في هذه البلاد الأوروبية لمحو ذلك الوباء بالعمل على الخلاص من المستنقعات التي يتوالد فيها البعوض ، فلم يتردد الملك فؤاد في أن ينقل إلى بلاده ما عرفه في إيطاليا في هذه الناحية .

فأمر جلالته بتكوين لجنة ، تكون مهمتها العمل على تجفيف البرك

والمستنقعات ، وتحسين وسائل الصرف ووسائل الشرب ، والعمل على القضاء على بويضات البعوض قبل إفراخها ، ثم تزيد المستنقعات ذات المياه الراكدة التي لم يكمل ردمها أو تجفيفها بصنوف خاصة من الأسماك .

وقد نجحت الاحتياطات التي اتخذت لإدراك هذه الغاية في القاهرة ، وحلوان ، وطره ، والسويس ، والإسماعيلية ، وبنها ، والفيوم ، وأسوان ، والدر . ولما وجه الملك فؤاد عنايته نحو الناحية الصحية ، ألقى الطريق طويلاً إلى غير نهاية ، فقد كانت مصر تعاني في مرارة قسوة أمراض تثير أسماؤها في النفوس الخوف والفرع : ففيها البلهارسيا ، والأنكلستوما ، والتيفوس ، والتراخوما . وقد آلمت هذه الحال فؤاداً ، فبدأت ، نتيجة نصحه وأوامره ، أبحاث فنية دقيقة الغرض منها الوقوف على علة هذه الأمراض وأسبابها ، والوقوف على أنجع الطرق لمقاومتها والقضاء عليها .

ولهذا تم الاتفاق مع الدكتور ليمبر Dr. Lieper الإخصائي في هذه الأمراض في لندن ، ومع بعض الخبراء في معهد روكفلر الصحي بنيويورك للقيام بهذه الأبحاث .

ثم أنشئت إلى جانب المستشفيات الثابتة ، مستشفيات أخرى متنقلة بلغ عددها سبعة عشر مستشفى . وكذلك أنشئت في مختلف أنحاء البلاد عيادات ومستوصفات كثيرة العدد . وقد بلغ عدد حالات البلهارسيا والأنكلستوما ، التي عالجتها هذه المستشفيات في سنة ١٩٢٥ ، ١١٨١١٣ حالة .

وكذلك بذلت جهود هائلة لاستئصال مرض التيفوس وتخليص البلاد من مصائبه ، فاستقدمت الحكومة خبيرين من « معهد ليستر » في لندن ، للعمل على إدراك هذه الغاية . فبدلاً في هذا السبيل جهوداً مضيئة ، وقاما بأبحاث دقيقة كثيرة ، فلما أوشكا أن يفضلا بجهودهما إلى مراحل النجاح ، أصيبتا

— لسوء الحظ — بهذا المرض الخبيث ، فراحا ضخمة جهودها ، وصادق إخلاصهما لواجبهما .

وإذا كان الملك فؤاد قد بذل في هذه الناحية جهوداً واسعة ، فإنه قد بذل جهوداً أكثر إتساعاً في جميع النواحي التي تتصل بشئون الصحة العامة ، فبذل لمن يقومون على هذه الشئون من رجال شعبه ، خالص نصحه ، وصادق رعايته ليضمن لأمته مسابقة الزمن في هذه الناحية التي تمس الشعب في كامل عدده ، وقد كان في دوام اتصال جلالته بكبار الضباط الإنجليز الذين وكلت إليهم حيطة فرق الجيش الموفورة العدد المقيمة في مصر ، وفلسطين ، والسودان ، واتباع أحدث الأساليب الصحية في رعايتها ، ما مكن له من دراسة هذه الأساليب ، والوقوف على مدى ضرورتها ، فلم يتردد جلالته في التوصية باتباع أصلحها ، وقد كان يؤمن أن نصيب شعبه من كثرة الوفيات ، إنما مرده إلى الجهل بأحدث القواعد الصحية .

وكذلك عنى جلالته بالقصور الملكية فلم يدع فيها ركناً دون أن يشمله بأدق العناية ، فلم يتهاون يوماً في بذل ألوان الحيطة الواجبة نحو مطابخ هذه القصور ليحفظ عليها النظافة المفروضة لها .

وليس من شك في أن التاريخ سيسجل لفؤاد أنه عمل مخلصاً على تنظيف مصر ، فخطأ بها خطوات واسعة نحو استكمال أسباب الوقاية الصحية ، فانتشرت المجارى في المدن وأنشئت الأفران الضرورية لحرق الفضلات التي تتخلف كل يوم عن حياة هذه المدن ، وهي الأفران التي كانت فيها الدعامة الأولى التي قامت عليها أسباب القضاء على ألوان الذباب الذي كانت مصر تعاني من شروره . ثم أوصى جلالته بخلق هيئة التفتيش الصحى . وأشار بعد ذلك بإنشاء متحف صحى هو المتحف الذى يطلق عليه اليوم « متحف فؤاد الصحى » . وأوحى إلى

الصحف ، ودور السينما ، وأهل الرأي أن يتعاونوا جميعاً على الدعاية للعناية بالصحة والنظافة ، وإغراء الشعب بالعناية بهذه الناحية الدقيقة من حياته ، فكان حتماً على هذه القوى أن تتضافر لتهدم صنوف الجهل والخرافات التي توارثتها الأجيال المتعاقبة منذ القدم .

وقد قدر لهذه الجهود في النهاية أن تنجح ، وقد ر لل شعب أن يبذل في سبيل وقاية صحته بعض العناية ، فأتاح القدر الملك فؤاد فرصة يستمتع فيها بلذة الفوز ونشوة الانتصار .

الفصل الخامس عشر

عود إلى السياسة

رأينا كيف اضطر سعد زغلول إزاء سلسلة من الاعتبارات العارضة ، إلى التردد في قبول رئاسة الوزارة يوم عادت إليه مرة أخرى وباتت رهن رغبته ، وكيف منح هذا المنصب السامي لعدلى باشا ، الذى ألف وزارة إئتلافية ، وقد وثق من تأييد الوفديين له .

ولو أن سعداً حرص على ألا يدخل الوزارة ، إلا أنه فاز برئاسة مجلس النواب التى هيأت له ، وتلك الأغلبية الساحقة تؤيدة ، مركزاً بين القوة جليل الخطر . وبدا الهدوء فى كل شىء عند ما افتتحت الدورة البرلمانية فى العاشر من يونية سنة ١٩٢٦ ، وكان الملك فؤاد يقدر الموقف الذى تلا فترة كانت تُسِيرُ الشئون فيها حكومة من حكومات القصر ، فقدم للمجلس خطاباً روعى فيه وجه الاعتدال ، تجاوز فيه الملك عن الكثير مما كان لا بد أن يقال ، فأثار دهشة النواب ، وقد كانوا يتوقعون الكثير ، فانفجروا فى عاصفة من التصفيق والاستحسان .

ولا بد أن يكون الملك قد عاد إلى قصره تعلو شفثيه ابتسامة غامضة ، فقد كان خير من عرف سعداً ، فكان يثق أن الخصومة التى دفنت منذ قريب قد تنبش فتشور ، وقد يحدث ذلك فى سرعة مزرية ، ولم يخدع الملك تصفيق نواب الديموقراطية المصرية المنتخبين . فقد لمح النذر فى الهواء ، وأدرك النضال الذى سوف يتمخض عنه المستقبل القريب بين سعد زغلول من ناحية ، وعدلى باشا من

الناحية الثانية ، أو في عبارة أخرى النضال بين السلطتين : التشريعية ، والتنفيذية ، في الحياة الدستورية المصرية الجديدة .

ورغم روح الاعتدال التي احتفظ بها سعد في خطبه ، فقد استطاع أن يسيطر على المجلس سيطرة تامة . فكان إذا لم يعجبه اتجاه أحد المتكلمين ، صر بأسنانه في غضب ، فلا يلبث العضو حتى يجلس متخاذلاً . وإذا بدرت في المجلس بادرة اضطراب ، دق جرس الرياسة في عنف وقسوة ، يرتاع لها النظارة والمكلفون بالحراسة من رجال الشرطة .

ولم يكن ثمة مفر من أن يصطدم المجلس ، وهذه أغلبيته الساحقة وفدية ، مع سلطة الملك ، إذ كانت تواجه الأعضاء سلسلة من القوانين أصدرها الملك ، ووقع عليها في غيبة البرلمان . فلم يكن هناك مناص من إحدى إثنين : فإما أن يقبل المجلس تلك المراسيم فيقرها على أنها قوانين نافذة المفعول ، وإما أن يعدها باطلة لا قوة لها ، فيثير بذلك سخط جلالاته . ولو ألغى المجلس تلك المراسيم لاستتبع هذا بطلان عدد من القوانين ، وانتهى الأمر إلى الفوضى .

على أن سعداً ابتدع أسلوباً خاصاً في الخروج من هذا الموقف ، فألغى المراسيم ولكنه أعلن أن واجب البرلمان أن يقر آثارها ، وعلى هذا النحو انفرجت العقدة بما يصون الكرامة . غير أن سعداً تمادى في أسلوبه ، حمل المجلس على أن يسن تشريعاً يتضمن عقوبات صارمة لمن يقدمون على مثل هذا العمل غير الدستوري في المستقبل .

فتعقد الموقف مرة ثانية ، والدورة النيابية لما نزل في مستهل مدتها . فلم يتردد الملك في إظهار شعور اشمئزاه من مجلس « كان من العوز إلى الكياسة بحيث يحاول أن يهزم سلطان العرش » . وقد تحدث جلالاته إلى أعضاء حزب الاتحاد في غير هذه الصورة حتى هز حماسهم .

على أنه لم تتخذ حيال هذا الموقف إجراءات علمية مباشرة ، بل بدأت الحرب غير المنظمة في حذق وبراعة ، على أنها الخطوة الأولى لتغني عن الأصدقاء المباشرين .

وليس من ريب في أن تلك الفترة كانت مليئة بالمتاعب ، حتى لقد اضطر فؤاد خلالها إلى الخروج عن مألوف لهجته المملوءة بالهدوء وطول الأناة ، وكانت الدوافع إلى ذلك كثيرة ، فقد رأى المجلس ينحرف إلى الطغيان ، ورأى النواب يدعون لسلطانهم الكثير مما كان من حقوق السلطة التنفيذية .

وقد اعتاد النواب دخول مصالح الحكومة ودواوينها ، وطلب الملفات والأوراق الرسمية ، وإرهاق الموظفين بطلباتهم .

فطلب الملك إلى عدلي باشا ، وهو رئيس الوزراء ، أن يضع حداً لهذا الداء ، فلما بين للملك أنه لا يستطيع أن يعالج هذه الحالة ، لأمه جلالته في شدة وصراحة .

ولم يقف اللوم عند ما وجهه جلالة الملك لرئيس وزرائه مباشرة ، بل لقد تقدم الملك في هذا خطوة أخرى ، فتحدث إلى الذين اتصلوا به عن عدلي باشا في استخفاف من لا يرضيه نهجه .

وفي هذا الوقت دخلت الصحف في حرب كتابية اتخذت لنفسها لوناً عنيفاً قاسياً ، وكان يحز في نفس سعد اضطراره للإذعان إزاء ضغط المجاترا ، ورفضه رئاسة الوزارة ، وقد رغب في الهرب عقب حادث مقتل السردار ، ذلك الحادث الهين الحرج ، فلما لم يجد هذا في إثارة الانفجار المطلوب ، عنف النواب في مجموعهم لخوفهم من حل المجلس إذا هم عارضوا الملك ، وأشار إلى أنهم إنما يسلكون هذا السبيل حرصاً على مراتبهم .

وكان التفاهم قد تم من قبل بين عدلي باشا وسعد زغلول حول الحدود التي

يقف عندها المجلس من أعمال الوزارة ، ولكن عدلى باشا عاد مرة إثر مقابلة له مع الملك فؤاد فدخل المجلس تعلق وجهه سحابة قاتمة ، فألقى سعداً يخطب النواب فيضفى على خطابه لونا من القوة والحرارة ، ويذكر أن للمجلس الحق في أن يرسم للوزارة التعليمات المفصلة فيما تسلكه من سبيل في حدود سلطتها . فلم يكده عدلى باشا يسمع هذا ، وكان حديث الملك ما يزال يحز في نفسه ويشير أغوار حسه ، حتى قفز واقفاً وأنكر على المجلس هذا الحق في شدة ، فلما رد سعد على هذا الهجوم في غضب احتدمت المناقشة بين الرئيسين . فشهد المجلس إثر هذا معركة كلامية ، كانت الشخصيات قوامها ، وما خرج عن البرلمانيات عنصرها .

واختتم المجلس دورته بعد هذا الموقف في شهر سبتمبر . ومهما يكن من الأمر فقد كان المجلس شديد الأغباط بجهوده ، وقد رفع النواب مكافأتهم البرلمانية من ٣٦٠ جنيهاً إلى ٦٠٠ جنيهاً سنوياً .

وقد وضحت طبيعة الشعور الذي كان يربط بين الملك والبرلمان ، عندما افتتحت الدورة الثانية في نوفمبر وتلى خطاب العرش ، وقد حيا الوزراء مليكهم إذا استثنينا واحداً أو اثنين منهم ، على نحو يثير النفور ، فهم قد رفعوا أيديهم بالسلام التقليدى حقيقة ، غير أن الحركة كانت آلية إلى حد أبرز مكنون صدورهم . ثم إن جلالته استقبال في تصفيق عادى أثار صدها السخط في نفسه ، بينما استقبال المجلس سعداً في عاصفة حادة من التصفيق الحار ، حتى بدا الفرق بين الاستقبالين واضحاً .

وانتقل النزاع بين العرش والبرلمان مع الأيام إلى عام ١٩٢٧ ، وكان في استقبال سعد عند إعادة افتتاح الدورة النيابية نذير شر ، فقد كانت تلك المظاهرة تخفى في طياتها ما هو أكثر من الافتتان بالزعيم .

فكانت تعنى أن سعداً يفرض لنفسه الطاعة على المجلس أفراداً فيجدها ، إلا أنه كان مقيداً أمام حزبه بوعوده السابقة ، فكان الحزب يتوقع أن يرى فيه زعيماً متطرفاً ، لذلك كان مضطراً إلى الوقوف في موقف المهيج الذي لا تجمه بالملك رابطة ود ، بينما كان في أعماق نفسه في ذلك الحين بمنأى عن رغبة السير في مشروعات يحفها الخطر قد تقفه في مواقف قاسية ، كوقفه المزعج إثر مقتل السردار .

ولا بد لكي يمكن التغلب على العرش من اكتساب الجيش أولاً ، لذلك وجه بعض المتطرفين جهودهم نحو تلك الناحية ، فبدأ الجيش يوجه شيئاً فشيئاً نحو السياسة ليكون أداة سياسية ، ولم تخف على فؤاد تلك الدعاية التي كانت تتجاوب بين الصفوف ، والتي كانت تنبئ بأن حملة تدبر لنشوب ثورة تنقلب معها الأوضاع ، وهيات الظروف للأشاعات سبيل الزواج بين الجماهير ، وليس من ريب في أنه لولا تدخل بريطانيا السريع الحازم ، لسلك الوفديون يقودهم زعيمهم ، الذي كان يعوزه الحماس الفيض للقضية في ذلك الحين ، نفس السبيل التي سلكتها تركيا الفتاة .

وكان لورد اللويد Lord Lloyd المندوب السامي إذ ذاك ، يدرك مدى اتجاه الحوادث ، وكان يعرف ما قد ينجم عن سيطرة الوفديين على الجيش من أخطار فكانت تواجهه مشكلة دقيقة عسيرة ، ذلك لأنه ليس من الممكن أن تقف الحكومة البريطانية مكتوفة الأيدي فتشهد اضطراب الثورة ، بينما هي مرغمة على المحافظة على سلامة مواصلاتها ، فلو اشتعلت الثورة لمست هذا الشريان الحيوى الذي يصلها بالشرق في عنف وقسوة .

فزار لورد اللويد الملك ، وأبلغه أن الحكومة البريطانية تطاب تخفيض قوات الجيش المصرى تخفيضاً تدريجياً محسوساً وفقاً للسياسة التي تبعتها البلاد

الأخرى ، وطلب من فؤاد وعداً يتعهد فيه ببذل نفوذه لتنفيذ هذه السياسة .
غير أن فؤاداً لم يستطع أن يخفى قصوره عن التغلب على الموقف ، والواقع
أنه لم يحاول الإقدام على هذا العمل ، وذكر أنه يرغب أشد الرغبة في تأييد
وجهة النظر البريطانية ، ولكنه يرى نفسه « في الواقع قليل الحول في هذه
الظروف السياسية الدقيقة » .

ولما عجز عدلى باشا عن أن يواصل السير في هذا السبيل الشاق العسير بين
القصر والوفد ، رفع استقالته في الثامن عشر من أبريل سنة ١٩٢٧ ، خلفه في
رياسة الوزارة « ثروت باشا » .

ولقد كانت مهمة عدلى باشا شاقة شديدة العسر ، فهذا النقد يوجهه له مليكه
من ناحية ، ومن ناحية أخرى تقف في سبيله قوات الوفد وأساليبه .
فلما ولي ثروت باشا الوزارة اعتزم أن يضع الأمور في نصابها ، وكان سعد
بعيداً في الأرياف في ذلك الحين ، فانتهم الوزير هذه الفرصة ، وأعلن للمجلس
أنه لن يسمح للتواب بالتدخل في شئون الإدارة ، وأنه يفهم أن النواب قد
انتخبوا ليمثلوا الشعب داخل المجلس ، لا ليتدخلوا في شئون الموظفين ويشرفوا
على أعمالهم .

وفي ذلك الحين كثرت الإشاعات ، فقبل ، وكانت جميع الظروف تبرر
هذا الذي قيل ، بأن الأسطول البريطاني سيفقد إلى الإسكندرية ، وأن الحكومة
البريطانية سوف تقترح على الملك فؤاد تعطيل الدستور وتأليف وزارة جديدة ،
وكانت بريطانيا تدرك حقيقة الموقف ، وليس من شك في أنه لم يكن ثمة
ما يرتاح له الملك أشد من ارتياحه لاستعادة سلطته الأتوقراطية ووقف ذلك
الفساد الذي يسرى بين صفوف الجيش .

فلمح سعد الخطر ، فعاد مسرعاً إلى القاهرة ، ودخل المجلس ، ثم اعتلى

مقعد الرياسة ، ودق جرسه في عنف ، فارتاع النواب ، وأدرك الجميع أن الزوبعة تنذر بالهبوب .

ولما طلب إليهم سعد الإذعان أطاعوه دون تردد .

ولقد كان لدى النواب من أغراضهم الشخصية ما يحفزهم على استبقاء ثمار نيابتهم . فكانوا يتناولون ٦٠٠ جنيه سنويا ، بينما هم قد نسوا وعودهم الانتخابية وهؤلاء الناخبون الذين منحوهم أصواتهم يوم الانتخاب قد بدأوا يوجهون إليهم أسئلة تثير الريبة وتبعث القلق . وأيقن الكثيرون أن حظهم في الاقتراع التالي سوف يكون بحيث لا يحقق آمالهم ويرضى أمانتهم .

وكان لورد اللويد هو القوة التي وقفت إلى جوار العرش في هذا الظرف ، وكان في رعايته للموقف ، الذي لقي عنده تأييداً حاراً من مستر بلدوين Mr Baldwin ، ما عطل نشوب الثورة دون ريب . تلك الثورة التي كان حتما لو أنها اشتعلت أن يطلب إلى جيوش الأمبراطورية البريطانية أن تلعب فيها دوراً بارزاً وخطيراً .

الفصل السادس عشر

الرحلات الأوروبية

طالما فكر الملك فؤاد في رحلة يزور فيها إنجلترا ، غير أن الظروف لم تنهياً لتحقيق هذه الرغبة قبل عام ١٩٢٧ ، فقد وجه كامل جهوده منذ تبوأ العرش لتوطيد ملكه فشغلته شئون بلاده عن إدراك هذه الغاية .

ولما برزت بريطانيا في الميدان ، أذعن الوفديون ، وأخذت ترعى الجيش عيون يقظى ، رأى فؤاد أن في مقدوره أن يستمتع بإجازة يهنأ فيها بلون من الراحة والطمأنينة .

ففي ٢٤ يونية ١٩٢٧ تحرك اليخت الملكي « المحروسة » مغادراً ميناء الإسكندرية ، يقبل صاحب الجلالة الملك فؤاد ، فبلغ ميناء طولون Toulon في الثامن والعشرين ، ثم واصل الرحلة إلى باريس مباشرة ، حيث أقام بها حتى ٤ يولية ، ومن ثم غادرها إلى لندن في زيارة رسمية للملك جورج الخامس .

وقد خصصت الباخرة « ميد أوف أورليانس » Maid of Orleans للركب الملكي المصري ، فعبر فؤاد البحر على ظهر تلك الباخرة الشهيرة ، حيث لقيتها أربع مدمرات ، وعدد من الطائرات البريطانية في منتصف الطريق ، فرافقها حتى رست في ميناء دوفر .

وقد استقبله في هذا الميناء الأميرس أوف ويلز Prince of Wales الذي ولي عرش إنجلترا فيما بعد باسم إدوارد الثامن ، ومعه بعثة الشرف التي وكل إليها أمر مرافقة الملك فؤاد أثناء زيارته .

وكان في استقباله في محطة فكتوريا في لندن ، الملك جورج ، يرافقه عدد كبير من أفراد الأسرة الملكية البريطانية ، وغالبية أعضاء الوزارة ، ومن ثم ركب الملكان معاً إلى قصر بكنجهام . وقد وضع الملك فؤاد في نفس اليوم ، إكليلا عند النصب التذكاري في هويت هول . وإكليلا من الزهور على قبر الجندي المجهول في وستمنستر أبي Westminster Abbey .

وفي ذلك المساء أقيمت في قصر بكنجهام مأدبة رسمية ، ألقى فيها الملك جورج خطاباً نوه فيه بالغبطة التي أحس بها هو والملكة ماري ، إذ يستقبلان معاً جلالة الملك فؤاد في تلك الفرصة السعيدة بعد ارتقائه العرش . ثم تمنى الملك جورج أن يحمل الملك فؤاد لهذه الزيارة أسعد الذكريات .

ثم استمر الملك جورج في خطابه فقال : « إن زيارة جلالتمك لإنجلترا للدليل العلاقات الوثيقة المثمرة التي تربط بلادينا ، وستكون لجلالتمك شخصياً برهاناً جديداً على ما يكنه هذا الشعب من كريم العواطف لمصر وشعبها ، وإننا لنرحب بجلالتمك بوصفكم ملكاً لتلك البلاد التي ليس لها في تاريخها القديم وتماثيلها خير مصدر للوحى وباعث لدواعي الفخر فحسب ، بل والتي تجد فيها كنزاً للمعرفة يغترف منه العالم أجمع . وإننا لنرحب بجلالتمك في مثل تلك الحرارة بوصفكم صاحب عرش تلك البلاد التي لنا معها مصالح كثيرة مشتركة ، والتي ننظر إلى تقدمها ورخائها على الدوام في اغتباط عميق » .

فكان في هذه الكلمات من المعاني الخاصة ما لا يمكن تجاهله ، فشكر الملك فؤاد للملك جورج كرم الاستقبال ورائع الحفاوة التي لقيها ثم قال : « وإني بدوري لأشكر لجلالتمك نبيل العواطف التي تتبعون بها تقدم مصر ، وإنه ليسرني أن أنوه بالمعونة الصادقة التي بذلتها بريطانيا العظمى في الماضي لتحقيق هذا التقدم ، وإني لعلى ثقة من أن هذا التقدم سيواصل إطاره

دون أن يحدث ما يعرقله ، في عهد مصر الجديد ، عهد الاستقلال السعيد ،
وأن هذه الصداقة التي تربط البلادين ستزداد مع الأيام قوة ورسوخاً .
وفي الخامس من يولييه ذهب الملك فؤاد يرافقه البرنس أوغ وويلز ، تحرسهما
فرقة من الحرس الملكي إلى الجلد هول التاريخية Guildhall لحضور مأدبة غداء
أقامها عمدة المدينة تكريماً لجلالته ، وقد استقبل شعب لندن الملك فؤاداً في
طريقه إلى هذه المأدبة استقبالا حاراً رائعاً بلغ في روعته حدا دفعه لأن يتحدث
عنه لرجال حاشيته .

والواقع أن لندن ، وهي القديرة على إظهار جلال عواطفها وحسن تقديرها
إذا ما قصد من الاحتفال إلى هذه الغاية ، قد احتضنت الملك فؤاداً حتى لمس
قلبها ، فأبدت رائع إحساسها نحو ملك لقي من المتعاب فوق النصيب العادي ،
وأبرزت حسن تقديرها لرجل كانت قد ميزته شخصيته وسما به خلقه ورجولته .
وفي نفس المساء أقام وزير الخارجية البريطانية مأدبة تكريماً لجلالة الملك
فؤاد ، وبذلك انتهت الزيارة الرسمية في اليوم التالي (٦ يولييه) فغادر فؤاد قصر
بكنجهام ، وأقام في بيوت هوس Bute House مقر المفوضية المصرية في لندن
حيث أعد تكريماً لصاحبى الجلالة ملك ومملكة إنجلترا مأدبة رائعة .

وفي الأيام التالية زار الملك فؤاد النادي الرياضى في لندن ، كما زار لورد
ولادى سالسبرى Lord and Lady Salisbury ، ومستر ومسرز بولدوين
Mr. and Mrs. Baldwin في تشكرس Chequers ، ثم المستشفى الملكي الحر ،
والجمعية الجغرافية الملكية ، وقصر وندسور ، وكلية إيتون .

وفي الرابع عشر من يولييه حضر صاحب الجلالة مأدبة غداء أقامها تكريماً
لجلالته لورد بورنهام Lord Bwrnham صاحب الديلى تلغراف ، وحضرها
الكثيرون من أصحاب ومحررى أكبر الصحف في إنجلترا .

وفي اليوم التالي قام الملك فؤاد برحلة إلى جريفسند Gravesend ، حيث استعرض التلاميذ المصريين البحرين الثمانية عشر ، الذين كانوا يتلقون تدريبهم في السفينة المدرسية ورشستر Worcester ، ولشد ما اغتبط جلالتهم لتقدم هؤلاء الصبية الذين يرجع سر وجودهم في إنجلترا إلى جهوده الشخصية ، فقد أحب جلالتهم أن يكون نواة مدرسة للبحرية المصرية ، ورغب في نفس الوقت في مساعدة أطفال الإسكندرية الفقراء ، فرأى عام ١٩٢٥ أن ينشئ المدرسة البحرية التي خلع عليها اسم صاحب السمو الملكي ولي العهد ، وبذلك ظهرت في الوجود المدرسة الفاروقية البحرية ، وهي اليوم تقدم لتلاميذها العلوم النظرية والتدريبات العملية في الشؤون البحرية .

ولما كانت لمصر شهرة ذائعة تليدة في زراعة القطن ، وكانت بين أهم الموردين لمصانع القطن في لانكشير ، لذلك كان لزاماً أن تنال المراكز الصناعية في شمال إنجلترا حداً وافراً من عناية الملك فؤاد وارتياحه ، ولهذا سافر جلالتهم في الثامن عشر من يولييه إلى لثربول حيث لقي ترحيباً ودياً عميقاً ، فاجتمعت عدة مئات من آلاف الرجال عند أطراف المدينة لتستقبل جلالتهم استقبالا طاملاً تحدث عنه في تقدير وإعجاب . وزار فؤاد بورصة القطن ، ثم حضر استقبالا هياها عمدة لثربول تكريماً لجلالتهم في دار البلدية .

ثم رافق جلالتهم بعد ذلك لورد دربي Lord Derby في زيارة لمقر لورديته في نوسلي Knowsley .

وفي اليوم التالي قصد جلالتهم إلى پرستون Preston ، فزار المصانع التي تقوم على الصناعات القطنية المصرية وحدها ، ومن ثم قصد بعد ظهر ذلك اليوم بعينيه إلى مانشستر ، حيث احتفى بجلالتهم في دار البلدية عمدة المدينة وأعضاء مجلسها ، وفي المساء أقيمت لتكريم جلالتهم حفلة استقبال تلتها مأدبة رائعة .

وفي العشرين من يولية زار جلالته جامعة مانشستر التي يتلقى العلم فيها فريق من الطلاب المصريين ، ثم زار مكتبة ريلندس Rylands التي اشتهرت بمجموعة الكتب الشرقية الفاخرة التي تحتوى عليها . وبعد أن تناول جلالته الغداء على مائدة عمدة المدينة ، زار البورصة الملكية ، ثم واصل رحلته بعد ذلك إلى بولتون Bolton ، أهم المراكز التي تشتغل بصناعة القطن المصرى فى إنجلترا ، وهنا زار جلالته عدداً من أهم المصانع ، وقد راعه على وجه خاص مظهر النسوة العاملات ولباسهن التقليدى الذى احتفظن به ، وقد نوه جلالته بأناقتهن وجمال مظهرهن ، وتلك البراعة التي كن يؤدين بها أعمالهن .

ولما عاد جلالته إلى مانشستر قام بجولة واسعة فى مصانع المتروبوليتان فـكـرـز Metropolitan Vickers ، فى الحادى والعشرين ، وفى مساء ذلك اليوم بعينه عاد جلالته إلى لندن بعد رحلة طويلة رائعة .

وفى الثانى والعشرين حضر الملك فؤاد حفلة أقيمت لجلالته فى حدائق قصر بكنجهام ، وقد رد جلالته هذه التحية بعد ذلك بيومين ، فأقام حفلة مماثلة فى بيوت هوس .

ثم أعقب ذلك زيارة البورصة الملكية ، وفى السادس والعشرين من يولية ودع جلالته لندن وغادرها إلى باريس . ولما كان الپرنس أوف ويلز قد سافر قبل ذلك التاريخ إلى كندا ، لذلك لم يتمكن من توديع جلالة الملك عند سفره فى محطة فـكـتـورـيا ، لذلك ناب عنه فى هذه المهمة دوق يورك .

وبينما كان الملك فؤاد يقوم بزياراته هذه لأنحاء إنجلترا ، كانت تدور فى لندن مباحثات سياسية . فقد رافق جلالته فى هذه الرحلة رئيس وزرائه ثروت باشا ، ولكنه تخلف عن الركب فى لندن حيث انهمك مع وزير الخارجية البريطانية فى أبحاث سياسية عميقة .

وقد حمل سير أوستن تشمبرلن ، ثروت باشا على ضرورة التفكير في اتفاق دائم يربط بين مصر وبريطانيا العظمى ، فبدأت على هذا الأساس بين الطرفين مفاوضات عريضة طويلة المدى .

فلما غادر الملك فؤاد إنجلترا إلى القارة الأوربية ، ترك وراءه ثروت باشا الذى نستطيع أن ندعه حيث هو إلى حين .

وفى أول أغسطس غادر الملك فؤاد باريس ، متجهاً نحو روما ليزور صديقه الحميم الملك فكتور عمانويل ، الذى بعث بقطاره الملكى الخاص إلى باريس ليقل جلالة الضيف الكريم ، وقد استقبله فى تورين ولى عهد إيطاليا فرحب به فى ود ظاهر عميق ، أما فى روما فكان فى انتظار القدوم الكريم فى محطتها ، فكتور عمانويل والدوتشى كلاهما ، وقد توقف الموكب الملكى فى الپلاس أسيدرا Place Esedra ، حيث ألقى محافظ روما خطاباً رحب فيه بالملك فؤاد ، وقد أقام جلالاته فى إيطاليا حتى التاسع عشر من أغسطس ، حيث بارحها إلى باريس مرة ثانية ، تلك المدينة التى يجد جلالاته فى جاذبيتها القوية ما يغريه بحبها .

وبينما هو فى رحلته ، بلغه فى الثالث والعشرين من أغسطس نبأ وفاة سعد زغلول . وكان المرض قد أصاب سعداً منذ أيام ورؤى أن يظل الأمر سرّاً مكتوماً فلم تتحدث به الألسنة ، فلما بلغت فؤاداً هذه النهاية المفاجئة لزعيم بلاده الكبير أمر أن تشيع جنازته فى احتفال رسمى ، وأن يحمىها الجيش التحمية العسكرية الكاملة اللائقة .

وقد بلغ النبأ من نفس فؤاد مكاناً عميقاً ، ذلك لأنه كان يثق أنه ليس بين رجال الوفد من يماثل سعداً فى مقدرته وكفايته ، وأدرك ما سيعتمود الاتحاد القوى الراسخ من الانحلال مع مرور الأيام ، ورأى أن الضرورة تتطلب قيام

عنصر أكثر حرية في ميدان السياسة . ومهما يكن من شيء ، فإنه لم يعد لمصر في الحال بل واصل تنفيذ البرنامج الذي وضعه لنفسه . فخصص خمسة أيام أخرى لباريس ، ثم غادرها إلى فيشي حيث أخذ جلالته يرتوي من مياهها حتى إذا كان السابع والعشرين من سبتمبر ، عاد إلى باريس مرة أخرى ، وبقي فيها حتى ٢٥ أكتوبر ثم برحها لزيارة ملك البلجيك .

وقد استغرقت رحلة الملك فؤاد في أوروبا أربعة شهور ونصف الشهر ، تبرع في خلالها لأعمال البر ، ولبعض المشروعات التي لها صبغة المنفعة العامة بمبلغ وصل مجموعه إلى عشرة آلاف جنيه .

ووصل الملك إلى أرض الاسكندرية في ١٤ نوفمبر ، وكذلك بلغ ثروت باشا أرض الوطن في نفس اليوم يحمل في جيبه مشروع معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ذلك المشروع الذي قذف بمصر مرة أخرى في معمة التناحر السياسي العنيف .

وقبل أن يلمس فؤاد هذه الأزمة الجديدة ، شغلته مهمة أخرى ، تلك أنه كان يستقبل ضيفاً ملكياً أجنبياً هو أمان الله ملك أفغانستان والملكة ثريا . فأقيمت للمآدب الرسمية المعتادة والاستقبالات التي تنفق وهذه الزيارة الملكية التي لم يرتح لها فؤاد خالص الأرتياح ، وقد أدهشته لبعض الآراء التي صدرت عن أمان الله ، وقد راعت فؤاداً ، تلك الوسائل التي أعلن أمان الله أنه ينتهجها لتنفيذ إصلاحاته ، وهو الذي أدخل الكثير من الإصلاحات التي تتمشى وروح الدين ، فحذره عاقبة ما ينبغي ، ولكن هذه النصيحة الصادقة لم تلق ارتياحاً فافترق الملكان في فتور .

الفصل السابع عشر

استمرار النضال

خصص الملك فؤاد بعد عودته من رحلته إلى أوروبا ، الساعات الطوال في البحث وإمعان الفكر لينقل لبلاده ، عما شاهدته في رحلته ، ما يتفق وروح الشرق ، فقد رأى في أوروبا الكثير مما راعه واهتز له .

فشهد في إنجلترا ملكية دستورية وطيدة الدعائم يحوطها الشعب بأصدق عواطفه ، راعته قوتها حتى لقد دفعته إلى أن يقسو على نفسه ويشق عليها في قراءة الكثير من الكتب التي تبحث في التاريخ البريطاني .

وعلى وجه خاص تلك الكتب التي تدرس العهد السابق للدستور الإنجليزي . وهو قد زار فرنسا ، وشهد فيها هذه الجمهورية القائمة ، ثم هو كذلك قد قضى في إيطاليا بعض أيام رحلته ، فلم ير في شكوتور عمانويل سوى ظل من صورته الأولى . ورأى الأمر كله في يد الدوتشي ، دون أن يكون في موقف الملك ما يستثير الحسد .

شغل فؤاد نفسه إذن بدراسة مركز العرش في مصر مع هؤلاء الذين يحيطون به ، وكان يرى مثله الأعلى في النظام الذي أدخل إلى إنجلترا فيما سبق عهد كرومويل لا في القرن التاسع عشر ، على أنه كان يميل ، وهو ابن إسماعيل ، ناحية الأوتوقراطية ميلا لم يكن من اليسير أن يحويه .

ولم يكن الموقف السياسي الذي واجهه عند عودته ليبعث على الثقة ، فألقى

شارة الزعامة التي حملها سعد زغلول تستقر على كاهل النحاس باشا ، وهو أحد الوزراء الائتلافيين ، على أنه لم تكن للنحاس شخصية الزعيم الفقيده ولا مقدرته وقد انتهت إليه قوة الوفد وضعفه ، ولكن الوفد وقد فقد قوة سعد الكابحة ، اندفع نحو التمرد فحرض النحاس باشا على إدخال عدة قوانين جديدة أريد بها الحد من نفوذ العرش وسلطانة . وكان أبرز تلك القوانين ، قانون الاجتماعات الذي أريد له أن يغتصب من السلطة التنفيذية :

كامل حقوقها في منع الاجتماعات قبل انعقادها مهما تكن طبيعتها أو غرضها .

الحق في التعرض للمظاهرات وتحويلها من ناحية إلى ناحية أخرى .

الحق في فض أي اجتماع يسوده الاضطراب .

وقد شمل القانون إلى ذلك مواداً خاصة بعودة الاجتماعات التي تفض بسبب اضطراب النظام ، وبتحديد عقوبات صارمة توقع على الموظفين الذين يفضون الاجتماعات على غير ما يقضى به القانون .

وكان في هذه التحولات تهديد صريح للقانون والنظام ، فتطلع إليها الملك فؤاد في غير ارتياح ، وعلى وجه خاص عند ما أقر مجلسا البرلمان هذا القانون . ولم تمنعه من اكتساب قوته القانونية سوى بعض الاعتبارات الفنية التي كان لا بد معها من إعادة القانون لمجلس الشيوخ مرة ثانية لتلافي هذه الاعتبارات الفنية .

ومهما يكن من الأمر ، فقد برز في ذلك الحين مشروع المعاهدة الذي عاد به ثروت باشا يحمله في جيبه ، فكان فيه ما شغل الأفكار وحول كامل الأنظار إليه .

وكانت لجنة ملنر قد أوصت بعقد معاهدة صداقة ، وبينت الوضع الذي

يمكن أن تقوم على أساسه هذه المعاهدة ، وإليك هذا الأساس في إيجاز .
على مصر أن تتبع في سياستها الخارجية ما ترسمه لها إنجلترا ، لقاء ما تتعهد
به لها بريطانيا العظمى من ضمان استقلالها .

وأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حقوقاً معينة ، فتبيح لها (أ) الاحتفاظ
بقوة حربية في أرضها (ب) الإشراف على حد ما على ما يتصل بالأجانب
المقيمين فيها من الناحيتين التشريعية والإدارية .

وقد روعيت هذه الأسس عند وضع مشروع المعاهدة بين ثروت باشا
وسير أوستن تشمبرلن إلى حد ما ، ولكن رسم مشروع أية معاهدة في جويلندن
يختلف عن عرض هذا المشروع في القاهرة لبحثه وإقراره . وقد بُذل عند
ثروت باشا لون من الضغط لحمله على توقيع المعاهدة ، غير أنه اجتنب تلك الرغبة
عدة أسابيع فلم يلب نداءها ، وكان عليه إذا ما أراد الاحتفاظ بمركزه وهو يعرف
اتجاه غالبية الوفدين ونزعتهم ، أن يحتفظ بمشروعه في أعماق جيبه لا يبدو منه
طرف . ومهما يكن من شيء ، فقد اضطر في النهاية إلى أن يتخذ في الأمر
خطوة حاسمة ، فعرض المشروع في الثامن من فبراير سنة ١٩٢٨ على النحاس
باشا وسائر أعضاء الوزارة .

على أن الملك لم يرتح لهذا المشروع كل الارتياح ، فإلى جانب ما قد
يستتبعه تأييد جلالته لمشروع المعاهدة من تعقيد في علاقات جلالته المنهوكة
بالوفد ، فقد أشار إلى أن انتهاز فرصة زيارته لانجلترا لم يكن اختياراً لبقا ، وإلى
أنه كان واجبا في أمر له مثل هذا الخطر أن ترجع وزارة الخارجية البريطانية
إلى رأى جلالته على نحو أوسع مدى من هذا النحو الذي اتبع .

وفوق ذلك فقد كان فؤاد يتطلع إلى المستقبل ، فرأى ، وهو الخبير الحاذق

في أوضاع السياسة ، أن في مشاكل المعاهدة سبيلاً للخلاص من تلك القيود القاسية التي تربطه ببرلمان معارض .

فلما طوحت المعاهدة بثروت باشا من عليائه وأرغمته على الاستقالة من رئاسة الوزارة ، دعا الملك فؤاد ، النحاس باشا ، دون أن تداخل نفسه الريبة ، لتأليف الوزارة ، وإذا كان قد عهد في انتهاج هذا النهج بكامل الشئون للوفد ، فقد كان مطمئناً إلى هذا السبيل الذي سلكه كل الأطمئنان .

ولفتت مسألة المعاهدة أنظار هويت هول إلى مصر ، وكان في رفض الوزارة لتأييد المشروع الذي بذلت في سبيل إعداده في لندن ، جهود قاسية عنيفة ، ما دفع هويت هول ، ودار الحماية لأن توسعا مدى نظريهما ، فتطلعت العميون إلى قانون الأجناعات وألقى حوله لون من الضوء .

ولما دعا الملك فؤاد ، النحاس باشا في ١٥ مارس لتأليف الوزارة ، وقبل النحاس تلك المهمة ، اتخذت الخطوة الأولى نحو كبح جماح الوفد .

ولم يكفد ينقضى شهر واحد ، حتى سلم لورد اللويد للنحاس باشا البلاغ التالي : « ... تنظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين الريبة ، لما تعترمه الحكومة المصرية من سن تشريع لو تم لكان له أثر كبير في الأمن العام » . « لذلك فأنا مكلف اليوم ... أن أتمس من دولتكم بوصفكم رئيساً للحكومة المصرية ، أن تتخذوا حالا ، الإجراءات الضرورية للحيلولة دون إقرار قانون الأجناعات والمظاهرات » .

« وأنا كذلك مكلف أن أتمس من دولتكم إعطائي تأكيداً كتابياً صريحاً ، يقطع بأن التشريع المشار إليه آنفاً لن يأخذ قوة القانون . فإذا لم يصلني هذا التأكيد حتى الساعة السابعة من مساء اليوم الثاني من مايو ، فستتخذ حكومة صاحب الجلالة البريطانية من الإجراءات ما تستدعيه طبيعة الموقف » .

فبعث النحاس باشا رده في الحال مشيراً إلى أن الحكومة المصرية لا تعترف لبريطانيا العظمى بأى حق يبرر تدخلها في شؤون التشريع المصرى ، على أن الإجابة على أى حال قد أكدت أن استكمال بحث هذا القانون سيؤجل إلى الدورة التالية .

وعلى الرغم من أن هذا ليس بالموضع الذى تُبحث فيه هذه المسألة من جميع نواحيها ، فإننا لا بد أن نذكر أن هذا الموقف قد أثار الشعور في مصر وإنجلترا في عنف وقسوة .

وفي هذا الجو الملهب بدأ كثيرون من المصريين يفقدون ثقتهم في الوفد . وهنا سنحت الفرصة للملك فؤاد لى يعالج البرلمان القائم . فأصدر جلالته مرسوماً ملكياً بإقالة النحاس باشا . وتعطيل البرلمان لمدة شهر واحد . ثم عهد برياسة الوزارة إلى محمد محمود باشا .

وفي ١٩ يوليه حملت « الوقائع المصرية » وهى الجريدة الرسمية مرسوماً بجل مجلس النواب والشيوخ ، وتعطيل الحياة النيابية ثلاثة أعوام . وقد أذاعت الوزارة في نفس اليوم الذى صدر فيه هذا المرسوم ، بياناً له أهميته ، وهو فى الواقع وثيقة جديرة بالتسجيل ، قالت فيها :

مولاي :

« تفضلتم جلالتم فأخذتم فى سنة ١٩٢٦ بيد الائتلاف واعتمدتموه منهجاً ملائماً لحاجة البلاد ، يجنبها مضار التحزب والانقسام ويرضى أطباعها فى حكومة ثابتة وطيدة ... »

« على أن فئة قليلة هيأت لها المصادفة المحضة فى هذا العهد الأخير مكان الزعامة من حزب الأكثرية ، ما زالت فى حرصها على الاستئثار بالأمر تنقض أسباب التعاون ، وتسترسل فى حزبية شديدة الخطر على المصالح العامة ، مدعية

أن الانقسام جاء من انفرادها بالتمسك بحقوق البلاد ، جاهدة في نشر ذلك الوهم
وعاملة على توسيع نطاق الانقسام ، واستدامة أسبابه . «
» ومما يؤسف له أشد الأسف أن آثار الانقسام نقلت إلى دوائر الحكومة ،
وكان لها شأن غير ضئيل في أعمال الموظفين وأحوالهم ، ولا يخفى ما يترتب على
ذلك من إفساد نظام الأعمال ، وتعريض مصالح الجمهور للمسئ والعبث ، وفي
نشر القلق والاضطراب بين الموظفين . «
» ثم انتهى الأمر إلى أن أصبحت الحياة النيابية نفسها أداة لطغيان تلك
الفئة «

« ولكن المؤثرات المصطنعة التي أفضت بالبلاد إلى الحالة التي نحن فيها ،
لا يمكن أن تنقطع أسبابها في الوقت القصير . على أن الوزارة ترجو أن تكون
ثلاث سنين كافية في هذا السبيل «
» لذلك لا ترى الوزارة بدءاً من حل المجلسين ، وتأجيل الانتخابات إلى الوقت
الذي يرجى فيه أن تتجلى إرادة الأمة على وجهها الصحيح . «
» كذلك ترى الوزارة أن ينظر في قانون الانتخاب ، وما يتصل به من أحكام
الدستور لتعديل ما قد يكون في تعديله إصلاح الحالة التي سبق وصفها . على أن
النظام النيابي ، والمسئولية الوزارية ، لن يمسها التعديل بحال من الأحوال . «
» وما كانت الوزارة لتتقدم على حل المجلسين ، وتأجيل الانتخابات طواعية
واختياراً . ولكن يلجئها إلى ذلك إجماع ضرورة الخلاص من الحالة الحاضرة ،
والحاجة إلى نظام ثابت مرضي ، يعيد للبلاد وحدتها ، ويهيئ لها سبيل معالجة
قضية استقلالها ، على وجه يحقق كامل أمانها . «
» والوزارة شديدة الإيمان بأنها تصدر في ذلك عن حاجات الأمة الحقيقية ،
وإجماع أهل الرأي فيها . «

« وقد اعترفت الوزارة أن تأخذ نفسها في إدارة الشؤون العامة في فترة تعطيل الحياة النيابية ، بإجراء العدل ، وتحقيق المساواة في غير تحيز أو حزبية ، وبتأييد الحريات في حدود القوانين ، وتنفيذ الإصلاح في المرافق العامة ، الذي طال على البلاد أمد انتظاره ، وترجو أن توفق إلى ما قصدت له في ظل عطف جلالتيكم ، وبفضل تأييد الأمة » .

« فإذا حازت الاعتبارات المتقدمة قبولا من جلالتيكم ، تفضلتم بإصدار أمرم الكريم بحل مجلسي النواب والشيوخ ، وإيقاف المواد ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ ، والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور » .

« وإن الوزارة ، وهي ترفع إلى سدتكم العليا آيات إخلاصها لتبتهل بالدعاء بأن يحفظ للبلاد ذات جلالتيكم الكريمة ، مؤيدة بتوفيق الله » .

والواقع أن الوزارة ربما كانت تتردد طويلا في الإقدام على حل المجلسين وتعطيل الحياة النيابية ، لو لم تكن مدفوعة إلى ذلك بالرغبة العنيفة في تخليص البلاد من مركزها الذي وصلت إليه ، وتهيئة الجو الملائم لها لتمتكن من الشروع في المفاوضات لنيل استقلالها ، في جو تستطيع أن تدرك فيه كل رغباتها .

وعلى الرغم من أن الوزارة قد استشارت جلالة الملك فؤاد قبل إصدار هذه الوثيقة ، فإن هذا لا يعني أن محمد محمود باشا كان بوقاً يردد الصدى . إذ الواقع أنه كان رجلا حر الرأي ، ولا بد أنه كان ، وهو يضع هذه الوثيقة ، في أزمة من تلك الأزمات التي تجتاح نفسه بين حين وآخر ، وليس من ريب في أنه كان لصحته أثر مدهوس في تكوين مزاجه .

فلم يكن يتردد يوم يشعر بصحته في خير أحوالها عن أن يجاهر بأنه بين أنصار الدستور الحميمين ، وفي الحق أنه كان مخلصاً في هذا الذي جهر به . على أن كثيراً من أعماله ، وألواناً من أقواله لم ترض صاحب الجلالة ولم يرتح لها ،

فاتتهت به أخيراً إلى اختيار وزارة جديدة من وزارات القصر كان ميلها إلى الأوتوقراطية أشد عمقاً وأكثر ظهوراً .

على أن الملك كان يعرف للبرلمان أنه حصر جهوده جميعها في الشؤون الخارجية ففشل في رعاية الأمور الداخلية التي كانت أجدر بعنايته وأولى بجهوده . والواقع أنه كان من الحق في كثير أن يرد على هؤلاء الذين زعموه عدوا للدستور فيجابههم في صدق وحرارة بأنه هو حامى الدستور ، ذلك الدستور الذى كان قد احتفظ به في ذلك الحين لفترة موقوتة في موضع الرعاية من أمانته . وكان يذكر في تأثر تلك التجارب العنيفة التي مرت بها مصر ، والتي دفعت إلى اضطراب سياستها الخارجية ، أو التي كادت تدفع بها إلى هوة الاضطراب السحيق . وهو قد خطا بذاته في اللحظة الأخيرة خطوته التي خالص بها مصر من ذلك المنحدر الذى كانت توشك أن تنزلق إليه ، والذي لم يكن ممكناً أن تجد لنفسها بعده السلامة والأمن .

وعلى هذا النحو استطاع الملك فؤاد أن يتمكن من الموقف ، وأن يبسط نفوذه على جميع شئون البلاد ، وكان المرض لا يزال يلاحق رئيس الوزراء ، بينما كان النحاس باشا ما يزال رئيساً للوفد ، دون أن يكون له ذلك التأثير الفائق الذى كان لسعد زغلول ، فألنى جلالة الملك في تتبع مختلف الشئون لذة ومتاعاً . وقد كان في الزيارة الملكية للمنطقة الصناعية في شمال انجاش ما أكسب جلالاته خبرة واسعة في شئون القطن . والحياة الاقتصادية في مصر تقوم على دعامة واحدة ، هي أسعار ذلك المحصول . على أنه إذا كان حتماً أن يحصل المصريون على ما تطرد حاجتهم إليه من المصنوعات والمنتجات الأخرى . فلا بد لهم من الاعتماد على ما يدفعه الأجانب ثمناً للأقطان الخام التي تصدرها مصر أكثر من اعتمادهم على صناعات بلادهم . ولقد كان الملك فؤاد وفريق كبير من

المصريين يعتقدون قبل زيارة جلالته لمناطق غزل القطن في انجلترا ، أن هذه الأثمان التي يدفعها الأجانب ثمناً لمحصول مصر الرئيسي ، إنما تقدر على أساس من الإجحاف والتعنت ، مع التصميم القاطع على دفع أقل قيمة ممكنة . فأتاحت لانكشير للملك ، الفرصة ليرى أنها إنما تكافح في سبيل وجودها ، وأنها ليست بالظالمة المتعنتة التي تتبغى النهب أو السرقة . فاعتزم جلالته أن يهدم إلى أبعاد مدى مستطاع الأسلوب الأقتصادي الذي تسير عليه مصر في اعتمادها على محصول رئيسي واحد ، فعمد في إيمان إلى تشجيع قيام الصناعات المحلية . إلا أن ثقل الأعباء المالية الباهظة التي كانت تتطلبها المشروعات العامة الكبرى ، عرقلت سبيله ، فلم يتمكن جلالته من تقديم المعونة الجديرة بهذه الصناعات . ومهما يكن من شيء ، فقد كان في تشجيعه للتعليم الفني خير مؤازرة لتلك الصناعات ، وقد استطاع أن يرى في سنوات حكمه الأخيرة ، هذه الصناعات وهي تخطو في سبيل النجاح خطوات موفقة .

وإننا لنذكر على وجه خاص ما بلغته صناعة الأثاث من التقدم والنجاح ، فهي اليوم تضارع في جدارة أرقى ما يرد من أنواع الأثاث من الخارج ، وفي هذه الصناعة يعمل اليوم آلاف من الصناع . وليس من ريب في أن هذا إنما يرجع إلى جهود الملك فؤاد ، الذي كان يشجع هذه الصناعة ويختص منها برعايته صناعة الأثاث العربي الطراز ، وإن هذه الصناعة التي أريدت لها الحياة من جديد ، وأريد لها أن تحتفظ بالطابع الفني التقليدي القديم ، لتبشر بمستقبل لامع مزدهر .

ونحن كذلك لا ننسى تلك الجهود التي بذلها جلالته الملك فؤاد في تشجيع صناعة النسيج ، وطحن الحبوب ، وصناعة المكرونة . كما أصابت صناعة حلج الأقطان ، وصناعة الخزف ، حظاً واسعاً من النجاح ، بفضل رعايته وتشجيعه .

الفصل الثامن عشر

محنة المخدرات

رأى جلاله الملك فؤاد ، كما أدركت مصر بأسرها ، عقب تعطيل الدستور ، أن البلاد بأكملها قد وقعت في قبضة عدو أشد خطراً وأبلغ ضرراً من كل ما قدمته أوروبا قبل ذلك اليوم .

فقد كانت مصر منذ القدم ، تنظر إلى المخدرات في كثير من التهاون والتجاوز ، فكان من اليسير الهين الحصول على الأفيون والحشيش دون خوف من عقاب ، أو رهبة من قانون صارم .

وكان الحشيش أبرز ألوان المخدرات ، حتى بلغ عدد المدمنين على تعاطيه آلافاً كثيرة متعددة . وهو أحد مستخرجات القنب ، ولا يتطلب تحضيره جهداً أو مشقة ، فكان لذلك رخيص الثمن ، والأغلب في تعاطى هذا المخدر أن توضع قطعة منه فوق كمية من الطباق مثبتة في أعلى ما يسمونه « الجوزة » ثم تتلقف شفاه المدمنين مبسم هذه « الجوزة » في تناوب مستمر ليجذب كل حظه من المخدر المحترق . وسرعان ما تبدو آثاره الأولى الخاطفة في لون من البهجة يشمل المجلس ، فتدور الألسنة في أصوات مزعجة ، ويستمر الضحك في عنف وخشونة ، ثم تعلو طبقة الحديث مع دورات « الجوزة » . ولكن سرعان ما يتحول هذا الصخب فجأة إلى لون من الغطيط ، بينما يتراجع المدخنون الواحد تلو الآخر ، في مجالسهم في شبه سبات بليد ثقيل . على أن آثار تدخين الحشيش المحزنة إنما تبدو فيما يعقب هذه المجالس ، فهي تترك المدخن كأنما قد خرج من

معركة ، فيظل الساعات الطويلة المتعاقبة في شبه ذهول ، لا يستطيع معه أن يفكر أو أن يعمل .

والخشيش على أى حال ، أخف ألوان المخدرات ضرراً إذا جاز لنا أن نضع هذا التعبير في نعت ذلك النوع الخطر من العقاقير ، فليس فيه من الضرر على الصحة أكثر مما ينشأ عن الإدمان على المواد الكحولية ، ولم يكن في تعاطيه قبل عام ١٩٢٩ ما يقلق بال السلطات المسؤولة .

وقد تطلع العمال في مصر ، وهي البلاد التي حرم فيها القرآن عصير العنب المتخمّر ، إلى مخرج ينفذون منه ، دون أن يكون هذا المخرج بحيث يؤدي بهم إلى تناول الجمعة ، أو المشروبات الروحية ، أو في زيارتهم لأماكن اللهو والتسلية وهي تكاد تكون معدومة ، فألفوا هذا المخرج في تدخين الخشيش في تلك « الجوزة » الصغيرة . فكانت الجوزة تدور بين المدخنين يجتذب أنفاسها الواحد بعد الآخر ، فتغمر الجميع روح من البهجة والمرح ، ولم يكن هم رجال الشرطة ليجتمع في هؤلاء الذين يقضون يومهم في عمل مضمّن عنيف ، ثم يستمتعون في مسأهم بجلسات هادئة ، وإنما كان يتركز في هؤلاء الذين أغرقوا في الإدمان . وكان الخشيش قبل سنة ١٩٢٩ يحتمل من تفكير رجال الشرطة ، ومن السلطات المسؤولة في مصر نفس المكان الذي كانت تشغله المشروبات الروحية القوية في إنجلترا . فلم يكن هناك ما يدعو إلى المؤاخظة الجدية إذا أخذت الكمية في حدود معقولة ، ولكنها إذا تجاوزت حدوداً مرسومة ، أثارت لونا من المتاعب القاسية والمؤاخظة الصارمة .

تتضخم الأزمات تحت تأثير الخشيش ، فتبدو ألوان الضيق أو الظلم في عيني من يتعاطى ذلك الخدر أشد قسوة وأبلغ عنفاً ، وهو إلى ذلك يثير في النفس لونا من الميل إلى تعظيمها والاعتزاز بها ، وليس من شك في أنه يؤثر على

الأعصاب في أسلوب كفيل بأن يدفع بالمدمن إلى سبيل الجريمة العنيفة .
وفي عام ١٩٢٩ تزعرع هذا اللين الذي كان يعامل به مدخنو الحشيش من
الفلاحين ، فقد بدا أن العمال قد اندفعوا ، يغريهم التضليل ، إلى تعاطي ذلك
المخدر المهلك الذي نعرفه باسم « الهيروين » .

ولو عمد عمال إنجلترا جميعهم إلى الجعة فهجروها فجأة ، ثم اندفعوا ينهلون في
إفراط من ذلك المشروب الكحولي المستخرج من الخشب ، لكان في عملهم
هذا صورة دقيقة لما أقدم عليه العمال المصريون . فالهيروين وذلك المشروب
الخشبي المسكر ، يتساويان في ضررها وخطرها ، فكلاهما قاتل مميت ، ولكنه
موت عنيف ، لا راحة فيه ولا هدوء .

على أنه ليس هناك من يستطيع أن يعرف كيف نزل هذا البلاء ، أو متى
بدأت تلك الداهية . فلما اتجه نظر الهيئات المسؤولة إلى هذا الوباء ، تبين أن
عددًا هائلًا من العمال ، وعلى وجه خاص في الأقاليم ، قد أمسوا من المدمنين ،
حتى لقد كاد عددهم يصل إلى نصف المليون ، وأنهم باتوا يقذفون الجانب
الأكبر من أجورهم التافهة في إجابة ذلك النداء الملح الذي باتوا في أسره ،
وتحت وطأة إذلاله .

وقد اكتسح هذا المخدر غيره من المخدرات الأخرى فانزاحت جميعها جانبًا
إزاء كثرة التهافت عليه ، رغم ما يحمله بين ذراته مما يقتل النفس ويميت الحس
والشعور . فلما انتهت هذه النتيجة إلى جلالة الملك فؤاد ، عين جلالته ، اللواء
رسل باشا Russell Pasha ، مديراً للمكتب العام لمكافحة المخدرات ، وهو تلك
الهيئة الخطيرة التي قدر لها النمو ، وكتب لجهودها إطراد النجاح .

وليس من ريب في أنه كان معروفاً خلال سنوات عديدة ، أن كميات
صغيرة مما يسمونها « العقاقير البيضاء » كانت تصل إلى مصر عن طريق بحارة

السفن التي كانت تمر بقناة السويس ، ولكن دخول الهيروين أثار لونا من القلق وبعث ألواناً من الصعاب ، فهو مسحوق قوى التأثير ، شديد الخطورة ، ولكنه رغم ذلك من اليسير إخفاؤه .

وعند ما تنهت السلطات المسؤولة لفداحة الخطر ، كان الهيروين ينصب في مصر انصباباً هائلاً خفيفاً .

فبذلت العناية الدقيقة لمراقبة جميع السفن التي ترسو في السويس ، أو بور توفيق ، إلا أنه تبين أن الاسكندرية كانت المنفذ الرئيسى الذى ينساب إلى مصر منه ذلك المخدر المميت .

ولم يكد هذا الباب يقفل ، حتى انفتح باب آخر ، ثم تلاه باب ثالث ، تبعته أبواب أخرى ، للأرباح الطائلة التي كانت تنتجها تجارة المخدرات ، ولأن المتجرين في هذه العقاقير كانوا يتمتعون بموارد فذة يجمعون منها الثروات الضخمة . وقد انتهت الأبحاث التي أجريت حول هذا الداء الوبيل ، داء المخدرات ، إلى أغرب النتائج ، فتبين أن الهيروين يرعى قلوب المصريين دون تمييز بين مكاناتهم ، أو طبقاتهم ، أو حظهم من التعليم .

وقد جمع البوليس عدداً من المدمنين ، فتبين أن بينهم ٤٩٩ لا عمل لهم ، و ٤٩٤ من أصحاب الأطيان أو المزارعين ، و ٢٧٤ من عمال المقاهى ، و ٢٥٩ من الباعة المتجولين ، و ١٨٩ من التجار ، و ١٢٣ من سائقي عربات النقل ، و ١٠١ من الخياطين ، و ٦٢ من الملاك ، و ٤٧ من سائقي السيارات ، و ٢٤ كاتباً ، و ٢٤ صائغاً ، و ١٥ كاتباً عمومياً ، و ١٥ موسيقياً ، و ٦ من الوسطاء « السماسرة » و ٥ من المقاولين ، وأربعة ممثلين .

وتبين في حالات كثيرة أن رؤساء العمال ، قد عمدوا إلى استغلال إدمان عمالهم على تعاطى المخدرات ، فكانوا لذلك يستوردون الهيروين من موارده

الرئيسية ، ثم يضيفون إليه ألواناً أخرى من المساحيق ، لمضاعفة كمية المادة الأصلية ، ويقدمونه بعد ذلك إلى عمالهم بدل الأجور المقدره لهم طمعاً في الكسب كما تبين في حالات أخرى أن رؤساء الأعمال كانوا يجمعون من هذا السبيل ثروات كبيرة ، للقوة القاهرة التي تدفع المدمنين إلى الإلحاح في طلب الهيروين ، حتى لقد بلغ من قسوة هذه القوة وعنفها عند العمال ، أن دفعت بهم إلى إنفاق ثمره اقتصادهم وتقتيرهم ، ونتيجة كدهم وكدهم .

بل لقد دفع المخدر بعض المدمنين الذين أذلم وتحمك في مصيرهم ، إلى تطليق زوجاتهم ، وإهمال أولادهم وتركهم في يد القدر يعملون لكسب قوتهم . وكان العامل الأول الذي اهتز له الملك فؤاد ، هو ما أدركه من تفشى ذلك الداء ، وتخطيه دائرة الرجال إلى محيط الشباب والناشئة ، وما قد يجره هذا من خطر على الأطفال والصبية . وقد ثبت عند ما بدأ رجال البوليس في دراسة أمر هذه المصيبة ، أن غالبية المدمنين من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والأربعين ، وربما لم يخطر لهم أن يواصلوا أبحاثهم في محيط النساء والأطفال . ومهما يكن من الأمر ، فقد كانت تحوط جميع الجهود التي تبذل في هذا السبيل ألوان من المصاعب والمشقات ، فانقضى لذلك وقت طويل قبل أن تبدو لتلك الجهود ثمرة في وقف سرعان ذلك الداء المهلك .

ولما بلغ وباء المخدرات حدته ، ثبت أن بين كل مائة شخص من سكان مصر ، أكثر من أربعة أشخاص قد أضلته الغواية ، فاندفعوا في سبيل تلك السموم البيضاء ، تستذلهم فيخضعون لا تلويمهم عن الخنوع غزاة أو كرامة . وكذلك اتضح أن الكمية التي تهرب عن طريق الإسكندرية كل عام ، لا تقل عن طنين ونصف الطن بأي حال ، فلما زيدت الرقابة على هذا المنفذ ، تحول المهربون إلى طريق فلسطين ، حيث زاولوا مهمتهم تسترهم وتدفعهم الجرأة .

فكان الهيروين يرد إلى مصر داخل غلاف الساعات ، وفي أقلام الخبر ،
وداخل أقلام الرصاص المفرغة ، وتحت ثياب السيدات ، وداخل أوعية أخرى
دقيقة مدفونة في شعر الجمال الطويل .

ولم يكن قادة الجمال العرب الذين تفرغوا لهذه التجارة التي تغل تلك الأرباح
الطائلة ليترددوا في إطلاق الرصاص إذا أحسوا الخطر على أنفسهم أو بضاعتهم .
وكان حتماً إذن من التماس معونة القوات البريطانية في فلسطين لمحاربة هذه
الآفة ، وكان فرضاً كذلك أن تزود البلاد بفرق من « المهجانة » لحراسة
الصحراء ، وأن توضع في خدمة هذا الغرض الجمال والسيارات والطائرات التي
تكفل وقاية البلاد من ذلك الهيروين القتال الذي نفذت سمومه إلى قلوب
الشعب المصري قبل أن يستفحل إلى أبعد من المدى الذي بلغ إليه .

وقد بذل المتجرون في هذه السموم ، مدفوعين بمشعهم ، جهوداً واسعة في
سبيل نشر ذلك الخطر والتمكين له ، حتى يكثر الإقبال عليه ، والإلحاح
في طلبه . فلم يتورعوا عن إيفاد رسلهم إلى المناطق التي لم يصل إليها ذلك السم
لينشروا فيها شبا كههم لاصطياد فرائس جديدة ، فكان هؤلاء الرسل يوزعون
كميات من ذلك المخدر دون مقابل يغرون بها البسطاء — ولم يكن هؤلاء
الرسل ليتورعوا عن إيقاع الصببية في حباثلهم بتلك الوسائل .

ولم يتهماً لرسل باشا النجاح في مطاردته المتجرين في المخدرات إلا بعد
إنشاء هيئة كبيرة لمواصلة الأبحاث السرية ضد ذلك الوباء — وقد اتى رسل باشا
أكبر التشجيع وصادق المعونة في هذا السبيل من جلالة الملك فؤاد الذي هالته
فداحة الخطر وكثرة الضحايا بين جماهير شعبه .

على أن الأبحاث التي واصلتها السلطات الرسمية في مصر حول هذا الموضوع
أثبتت أن هناك عصابات خطيرة من اليونانيين تعمل على تموين البلاد بهذه

السموم مستعينة على ذلك بضروب من الحيل مستغلة جهود النساء اللاتي لم يكن من اليسير تفتيشهن ، وجهود الذين لا يثيرون الشبهات عند رجال خفر السواحل ، وحراس الموانئ .

ولما كانت هذه العصابات تملك أموالاً ضخمة جمعتها من هذه التجارة الموفورة الأرباح ، فقد كانت تنفق الكثير في سبيل نشر تجارتها وهدم الجهود التي تبذلها السلطات الرسمية ، إلا أن مكتب الخببرات السرية لم يدع سبيلاً من السبل إلا سلكه لمطاردة هذه العصابات والقضاء على جهودها .

وليس من ريب في أنه كان للجهود التي بذلها مكتب مقاومة المخدرات أكبر الفضل في إنقاذ المصريين من خطر تلك السموم ، وكان في تشجيع جلالة الملك فؤاد ما سدد خطى تلك الهيئة ومكن لها من النجاح .

وكذلك بذلت جمعية الصليب الأحمر في مصر نتيجة التماس جلالة الملك فؤاد جهوداً رائعة في مقاومة خطر الهيروين ، وهي التي خصت بكامل جهودها منذ الحرب خير البشر ، كما كان لما بذلته جمعيات الأسعاف المصرية التي كان لها بجلالة الملك فؤاد صلة وثيقة ، معونة واسعة في القضاء على هذا الوباء القاتل .

الفصل التاسع عشر

استمرار النضال

لوشئنا أن نتقصى مراحل النضال الذي نشب بعد ذلك بين جلالة الملك فؤاد والوفد ، لاضطرتنا هذه المشيئة إلى أن نسلك سبلا ملتوية كثيرة المنعرجات موفورة العقد . فحسبنا إذن هنا أن نقرر أن جلالته وقد اعتزم أن يكون له الملك وأن يكون له الحكم ، رأى أن يبر بوعده فيصالح قانون الانتخاب .

وقد روعى في وضع القانون الجديد الأسلوب غير المباشر ، فمنح هذا حق اختيار النواب للعناصر ذات المسؤولية بين جماهير الشعب ، رغم ما كان يبدو على ظاهر القانون من إباحته حق الانتخاب لجميع الأفراد دون تمييز بين طبقاتهم ، فكان في هذه الخطوة ضرب من البراعة ، ورأى فيها جلالة الملك لونا من الخدق قدر له السداد . فقد كان سعد وأنصاره يوجهون جل عنايتهم وجهودهم نحو تلك الطبقة بعينها التي حرمها جلالة الملك فؤاد من حق التصويت المباشر ، فكان فيما أدخله المليك على قانون الانتخاب ما هدم جهود أعوام متوالية ، وما انتهى إلى إضعاف سطوة الوفد في الانتخابات .

وعلى الرغم من مخالفة هذا التعديل لرغبة الوفد وهو الذي يضم غالبية الشعب فإنه لم ينشأ عنه ما يقلق بال الملك .

ولما كان نسيم باشا رئيساً للديوان الملكي في ذلك الحين ، فقد نصح في إلحاح مشيراً بوجوب الإمتناع عن مثل هذا التعديل الذي يمس الدستور ، ولكن الملك فؤادا لم يستمع لمشورته ، فرفع نسيم باشا استقالته من منصبه ، فاحتل مكانه

محمد زكي الإبراشي باشا ناظر الخاصة ، ومدير الأوقاف الملكية ، الذي وكل إليه جلالة الملك إدارة أملاك جلالته فأصبح موضع ثقة الملك ومشيره الأمين ، فمنحه جلالته سلطة كانت تتسع حدودها مع الأيام ، ولما ساءت صحة الملك ازداد نفوذ الإبراشي حتى انتهى به هذا إلى استئثاره كراهية الناس له ، واتهامهم إياه بأنه قد استغل انحراف صحة الملك ، فجمع السلطة في يديه يصر فيها بوحى من نفسه ، في حين أنه كان يعمل على راحة جلالته .

على أن الملك قد أحس بالطمأنينة على أثر تعديل قانون الانتخاب لما أعقب هذا التعديل من التغييرات الدستورية .

وقد دفع جلالته هذه التعديلات لمجلس النواب الذي انتخب في هذه الظروف وبذلت في انتخاباته ألوان من الضغط بذها رجال الإدارة في صور ملموسة ظاهرة ، وهي الانتخابات التي رفض الوفديون والأحرار الدستوريون الأشتراك فيها ، فقاطعوها مقاطعة مطلقة . وقد منح الدستور الجديد للملك فؤاد سلطة تجاه الهيئة التشريعية ، ثم زاد في نفوذ جلالته لدى السلطة التنفيذية . حتى بات مركزه يماثل مركز نائب الملك في الهند قبل تعديل نظام حكومتها الأخير . وبدأت المعارضة ، وعلى وجه خاص الوفد ، بدأت تاجح في المطالبة بعودة دستور سنة ١٩٢٣ ، بينما كان هناك من يودون مقتبطين لويعدل الدستور القائم تعديلا حكما ، ويقررون أن مثل هذا التعديل الذي ينشدونه إنما يكون عملا معقولا متزنا .

وقد بلغ هذا الموقف نهايته في سنة ١٩٣٤ عند ما أصيب الملك فؤاد بذات الجنب ، على أن صحته لم تكن على أحسن أحوالها في المدة القصيرة السابقة لهذا المرض الطارىء حتى لقد عانى في سبيل الخلاص من آثار هذا الضعف مشقة وعسراً .

وقد أصر الملك فؤاد وهو في فراشه يعاني آلام المرض على أن يظل على أوثق اتصال بشعون البلاد ، وأصر في عزم قاطع ألا يذاع على الجمهور سر مرضه . فقيل ، رغبة في تعليل أسباب انقطاعه عن الظهور على مسرح الحياة العامة ، إن جلالته يعاني آلام انفلونزا حادة . فلم يعرف العالم ، ولم تعرف مصر على وجه خاص حقيقة الموقف . فقد أيقن الملك فؤاد أنه سيسترد صحته ويستعيد طاقته عما قليل فيواجه هجمات المعارضة التي لا تنقطع .

غير أنه لم يشف ، ونشأ عن ذات الجنب ضعف في القلب ، واستمرت الرئتان تنضجان إفرازاتهما . وطال المرض بالملك حتى نال من كيان جلالته كثيراً ولم يعد من اليسير أن يغادر فراشه ، وبات من العسير إخفاء الواقع الذي ينطق بأنه لم يعد يقوى على القيام بأعباء مهمته السامية .

وبدأت مصر ترتاب في حقيقة الموقف ، وكان في المناسبات الرسمية ما قويت به ريبتها ، فإن الملك لم يستطع مثلاً أن يستقبل السير مايلز لامبسون Sir Miles Lampson المندوب السامي البريطاني قبل سفره في أغسطس .

وحدث بعد ذلك أن أعدت الترتيبات الرائعة لاستقبال جلالة الملك فؤاد في اليونان ليزيح بيده الكريمة الستار ، عن تمثال محمد على الكبير منشاء الأسرة العلوية الكريمة ، الذي ولد في قوله ، والذي أقيم التمثال تكريماً لذكراه . ولكن جلالته لم يقو على مغادرة قصر المنتزه الصيفي المشرف على البحر عند الإسكندرية ، فأنكشف بذلك خبر مرضه ، وسرى بين الجموع ، يستثير بينها الريبة .

فازداد قلق مصر إزاء إصرار دوائر القصر على الأمتناع عن إصدار بيان رسمي عن حالة صاحب الجلالة الصحية ، وتطايرت الأشاعات متباينة صورها ، فصادفت لدى الشعب آذاناً مرهفة مصغية ، واستقرت في مواضع الإيمان من

قلوبهم القلقة المرتابة . واختلفت الظنون حتى تهاومت الجماهير بأن الملك فؤاداً قد مات منذ شهور ، وأن الإبراشى باشا وفى جلالته يخفى عن الشعب هذا النبأ لمنفعته الذاتية ولما ربه الخاصة . وبلغ من قوة هذه الأشاعات أن آمنت الطبقات المستنيرة بهذه الأشاعة التي تؤكد أن الملك فؤاداً يعاني من قسوة المرض ما يجعل الإبراشى باشا هو الحاكم الحقيقي للبلاد . وأعلنت المعارضة غير مرة وفى أسلوب قوى أن رأى جلالته الملك لم يؤخذ فى شئون الدولة منذ بعيد ، وأن الحكومة إنما تسير وفق مشيئة الإبراشى باشا .

وفى سبتمبر عرف الشعب أن هيئة طبية إحصائية قد استدعيت من القاهرة لعيادة جلالته الملك فى قصر المنتزه ، وكان على رأس هذه الهيئة « الدكتور فريجونى » Dr. Frugoni . الذى تحسنت بجهوده صحة جلالته .

وعلى الرغم من ذلك لم تصدر عن حالة الملك نشرة رسمية ، فألحت الصحف فى المطالبة بضرورة إصدار بيان رسمى عن حالة صاحب الجلالة الصحية . فإذا كان شهر اكتوبر صدر بيان موجز أشد الإيجاز روعيت فى وضعه ألوان الحذر وقد أريد به وقف ذلك الإلحاح المتواصل .

وقد أبانت النشرة فى وضوح أن المرض قد اتخذ صورة خطيرة منذ عشرة أيام سابقة لتاريخ إذاعتها ، ثم ذكرت أن جلالته قد بدأ يشعر بتحسن . وقد رضى الملك فؤاد والإبراشى باشا عن إصدار هذه النشرة بعد إحجام طويل وتردد لم يكن من اليسير دفعه . واتخذت بعد ذلك التحولات الدقيقة لإخفاء حقيقة الموقف ، حتى لقد بلغ الأمر بدوائر القصر إلى حد أخذت معه الصحف التي نشرت منذ أسابيع قلائل ، أن الملك سوف لا يستطيع مغادرة الأسكندرية إلى بلاد اليونان .

وفى الحادى والعشرين من اكتوبر صدرت نشرة ثانية تقطع بتقديم صحة

الملك فؤاد ، على أن الفكرة التي كانت قد تولدت في نفوس أفراد الشعب في الفترة التي كانت دوائر القصر تصر خلالها على أن تخفى نبأ مرض الملك ، هذه الفكرة أوحى إلى الشعب في صورة قاطعة أن الحكومة تسير وفق إرادة رجل لا هو بالوزير ، ولا هو بالموظف الحكومي ، وكان حتماً أن تتخلف عن هذه العقيدة آثار ونتائج .

وعنيت دار المندوب السامي بالموقف أشد العناية ، إذ قد أصرت بريطانيا يوم إعلان الاستقلال ، على أن تتولى شؤون البلاد حكومة دستورية . وقد رغبت دار المندوب السامي في أن تمحى من الجو بعض الأسباب التي عملت على استئثار كراهية الشعب لتلك السياسة المتبعة ، فلم تكذب تعلم بتقديم صحة الملك ، ومغادرة الهيئة الطبية للقصر الملكي ، حتى أسرعت فأنهت إلى جلالته الملك أنه من الخير لذاته الكريمة ولسلالته لو أن جلالته أجرى بعض التغيير في هيئة الحاشية التي تحوط جلالته .

وليس من ريب في أن هذا الاقتراح كان ينصب على شخص الإبراشي باشا قبل غيره .

ولم يكن من اليسير أن يتخلى الملك فؤاد عن رجل خدمه فأخلص في خدمته ، فقد خطت أملاك جلالته تحت إدارة الإبراشي باشا ، خطوات واسعة فأعطت في سخاء حتى بات الملك واسع الغنى موفور الثراء . وعرف فؤاد لتابعه هذا الجهد ، وذلك الولاء ، فحمل له صادق العطف وخالص التقدير ؛ ولم يتردد في مقاومة هذا الاقتراح مقاومة بذل فيها جهداً واسعاً ، وعمد رجال القصر ، وقد هوجموا على هذا النحو العنيف ، إلى بذل كامل جهودهم في مقاومة هذا الهجوم ، فلم يدعوا سبيلاً إلا سلكوه . فحملت الصحف على تدخل دار المندوب السامي ، وصورته على أنه لون من ألوان النفوذ البريطاني تريد إنجلترا أن تقرضه

لنفسها على شئون مصر الداخلية ، دون أن يكون هناك ما يبيحه أو يبرره .
غير أنه بدا أن الملك سوف لا يصبر طويلا على التمسك بموقفه وهو يرى
الرأى العام يؤيد في حرارة اقتراح إنجلترا ، وأدرك فؤاد أن هذا الاقتراح
جدير بالدرس . فبذلت الجهود لاختيار الشخصية التي تصلح لأن تشغل منصب
رئيس الديوان الملكي ، غير أن هذه الجهود لم تصادف النجاح المرغوب لها ،
لما كان يبذله رجال القصر الذين كانت تسهم هذه الحالة من ألوان المقاومة .
فقد اقترح أحد الذين عرض عليهم المنصب ، أن يعتزل الإبراشى باشا
منصبه ولو إلى حين موقوت فكان في الاقتراح ما وقف العرض عند هذا الحد .
إذ بدا في صورة لا تدفع إلى الشك ، أن الغرض الأول من هذه المدة التي يعتزل
فيها الإبراشى باشا مهام منصبه ، هو تهيئة الفرصة الملائمة لتدبير ما يراد له في
خلاها . بينما بذلت الجهود للقطع بأنه إذا انسحب الإبراشى باشا من مركزه ،
فسيكون هذا الانسحاب لأقصر أجل محتمل .

و بينما كانت هذه المفاوضات تسلك سبيلها رجاء الوصول إلى حل تستقر
عنده الأمور ، كانت الصحف تعمل جاهدة على أن تنشر في الجو ألواناً من
السحب ، تبغى أن تحول بها أنظار الرأى العام ناحية إنجلترا ، وهي الناحية التي
تستهوى دائماً الجماهير ، لتشغلها بذلك عن ساحة القصر .

فقبل في غير التواء إن إنجلترا قد نكصت بعهداها ، وإنها تحاول أن تجعل
تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ قصاصة من ورق لا خير فيها ولا غناء ، لما تبذله من
جهد رغبة في تعديل قانون الوراثة . ولهذا الأسلوب الذي تعوزه الشهامة والذي
عمدت إليه في حملها الملك على نهج طريق بعينه في الوقت الذي لم تكن فيه حالة
جلالته الصحفية بحيث تمكنه من درس مثل هذه الاقتراحات .

وكذلك أذيعت حول موقف القائم بأعمال المفدوب السامى «مستر پيترسون»

Mr. Peterson صورة أوحى بها الخيال وصورها ذوو الأغراض ، فقد زعموا أنه إنما يحاول أن يبتنى لنفسه مجداً سياسياً خلال غيبة سير مايلز لامپسون ، وأنه إنما تدفعه لما يجاهد في سبيله أغراض في نفسه . ثم قيل إنه رسم هذه السياسة دون أن ينال مشورة لندن ؛ فهو بذلك إما أن « يعمل خيراً » وإما أن يستقيل . وقد وقفت الصحافة المعارضة من خطة بريطانيا في هذا الظرف موقفاً غريباً ، فسخرت من الاقتراحات الإنجليزية ، ونصحت الصحف الوفدية للقصر بأن يتخير العلاج ، وأعلنت أن مصر ستعرف كيف تواجه الموقف لو اتخذ التهديد الذي وجه لمصر صورة جدية .

أما الأحرار الدستوريون فقد أعلنوا أنهم لا يعتقدون أن بريطانيا العظمى تحاول الأعتداء على حقوق مصر ، وأنهم على العكس يثقون أن إنجلترا تقف دائماً بحيث يعتمد على ما ينطوى عليه نفوذها من خير ، وأن أى تدخل من جانبهم في الموقف القائم سيقابل في غبطة وترحيب .

وفي الرابع والعشرين من أكتوبر أصبحت صحة الملك فؤاد بحيث تمكنه من استقبال عبد الفتاح باشا يحيى رئيس الوزراء ، وللمرة الأولى بعد شهور طويلة متمالية استطاع جلالتة أن يرتدى ملابسه العادية وأن يدرس مع رئيس الوزراء ذلك الموقف الدقيق الذى بلغت إليه الأمور ، وقد استطاع دولة الوزير في هذه المقابلة أن يصور للملك قوة التيار الذى يتدافع فيه الرأى العام .

فذكر جلالة الملك فؤاد لرئيس الوزراء أنه يرحب بما تنصح به بريطانيا ، ولكنه لا يدري على وجه الدقة بماذا تنصح في هذا الموقف ولا ماذا تريد .

وتتبع مصر في كثير من اليقظة ما يدور بين الملك ودار المندوب السامى ، وقد لاحظ الجمهور أن عبد الفتاح باشا يحيى لم يسافر إلى القاهرة مباشرة عقب تشرفه بمقابلة جلالة الملك بل بقى في الإسكندرية ، كما تطامع الشعب في كثير

من العجب إلى تلك الجهود التي يبذلها الإبراشي باشا للاحتفاظ بمركزه .
وكان الأبراشي باشا في مركز قوى تؤيده الكثرة الغالبة من رجال القصر ،
وقد كانوا يدينون له بمراكزهم . على أنه كان رغم ذلك يواجه موجة جارفة
يوجهها الرأي العام الذي كان يحمل له ألوان الكراهية والمقت .
وقد كانت مصر ترى في الأبراشي باشا رجلا لا يعمل خير وطنه ولا يجاهد
في سبيله .

وكان مما ساعد على استمرار النضال المحتدم بين القصر ودار المندوب
السامى أن اعتقد عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزراء أن بريطانيا العظمى
تصوب نحو استقلال مصر ضربة قد تمسه في كثير ، فأمر القائم بأعمال مفوضية
لندن أن يتصل بوزارة الخارجية الإنجليزية ليحتج لديها بشدة على موقف
الصحافة البريطانية .
فأعقبت هذه الخطوة نصيحة سرية من لندن تشير إلى أن هويت هول
ما تزال مترددة لم تستقر عند رأى .

وفي الثامن والعشرين من أكتوبر أذعن الملك فؤاد للموقف فأخرج
الأبراشي باشا من وظيفته في القصر ، ثم عين في منصب رئاسة الديوان أحمد
زيور باشا .

وفي اليوم الأول من نوفمبر حظى عبد الفتاح باشا يحيى الذي وقف من نصح
دار المندوب السامى هذا الموقف ، بمقابلة جلالة الملك فؤاد في الإسكندرية ،
وكانت صحة الملك في حالة مكنته من أن يطيل هذه المقابلة حتى تجاوزت
الساعتين ، وفي خلال هذه المقابلة رفع يحيى باشا لمليكه استقالة وزيرين من
أعضاء وزارته .

وفي اليوم التالي بعث فؤاد رئيس ديوانه الجديد إلى القاهرة ليسأل نائب

المندوب السامى عن موقفه من تغييرات وزارية يبتغى الملك تنفيذها .
وهنا بدا فى وضوح أن الوزارة فى كامل هيئتها على وشك الاستقالة . غير
أن هذا التغيير الحكومى ظل موضع الشك أياماً كثيرة متعاقبة .
وقضى الملك فؤاد وقتاً طويلاً يستعرض شخصيات الذين يحتمل أن يخلفوا
وزراءه ، ويدرس اتجاهات دار المندوب السامى ، بينما كان جلالته لا يزال يخطو
أولى خطواته فى دور النقاهة .

وبينما الملك يهيب نفسه للظروف الجديدة ، إذا بالسير جون سيمون
Sir John Simon يلتقى فى مجلس العموم بياناً حول الموقف فى مصر قال فيه :
« بينما كان الملك فؤاد لسوء الحظ مريضاً مرضاً خطيراً ، أثار رئيس الوزراء
عبد الفتاح يحيى باشا فى ٣ أكتوبر لدى نائب المندوب السامى المسألة الناشئة
عن الحالة السياسية ، ولاحظ أن وقوع طارىء فجائى عاجل تنجم عنه تبعه
مشتركة بين مصر وإنجلترا . وكانت الحكومة البريطانية تقر هذا الرأى لأنها
تتحمل فى مصر مسئوليات كبيرة ، منها وجوب حماية أرواح الأجانب وأموالهم
فى هذا القطر .

« وعلى أثر هذه المحادثة أوضح نائب المندوب السامى بدوره لرئيس الوزارة
بعض التدابير التى من شأنها تعزيز مركز الإدارة تجاه الرأى العام المصرى » .
« وقد لقى تصرف نائب المندوب السامى التأييد التام من الحكومة
البريطانية . والنصائح التى أبدتها قد أبلغت إلى الحكومة المصرية بتأييد
الحكومة البريطانية وموافقتها » .

فلم تكف تنقضى على إلقاء هذا البيان بضع ساعات حتى بادر عبد الفتاح
يحيى باشا بالذهاب إلى القصر الملكى حيث حظى بمقابلة جلالته الملك ثم رفع
لجلالته استقالة وزارته ، فقبلها فؤاد ، ثم طلب إلى عبد الفتاح باشا أن يواصل

الوزراء القيام بأعباء الحكومة حتى يتم تشكيل الوزارة الجديدة وهي مهمة قد تستغرق بضعة أيام .
وقد أوضح عبد الفتاح باشا يحيى عقب هذه المقابلة أن استقالته جاءت نتيجة مباشرة للتدخل البريطاني في شئون مصر . ثم أكد أنه لم يرفع استقالته لأن الرأي العام معارض له ، لأن مطالب بريطانيا قد تجاوزت حدودها المفروضة لها .

وإليك نص كتاب الاستقالة :

« مولاي :

« منذ أكثر من عام شئت إرادة جلالتم تشرفني بدعوتي لتأليف الوزارة فقامت مع زملائي الوزراء بتصرف شئون البلاد عامين على ما فيه مصلحتها وصبون كرامتها برغم ما اعترضنا من صعاب داخلية وخارجية ، معتمدين على تأييد جلالتم وثقة ممثلي الأمة . على أنه في الشهر الأخير والمصريون جميعاً يضرعون إلى الله أن يتم لجلالتم أسباب الصحة ، أبلغت رغبات للحكومة البريطانية لا يسعني قبولها دون التفريط في حقوق البلاد .

« لذلك أشرف الآن وقد تماثلت صحة جلالتم للشفاء بأن أرفع استقالتي إلى مقامكم السامي داعياً الله أن يسبغ على جلالتم ثوب العافية ، شاكرًا لذاتكم العلية ما حبوتموني به من رعاية وعطف وتأييد .

« ولا زلت يامولاي لجلالتم الخادم الوفي الأمين » .

وفي مساء هذا اليوم بعث الملك فؤاد ، رئيس الديوان الملكي أحمد زيور باشا إلى القاهرة ليعرض على نسيم باشا مهمة تأليف الوزارة الجديدة . على أن يقبل الدستور المعدل ، ذلك الدستور الذي جاهدا في سبيله معا والذي استقال بسببه نسيم باشا يوم أريد له التعديل .

فذكر نسيم باشا أنه يقبل مغتبطاً أن يشكل الوزارة ، ولكنه يطالب أن تمنح له الحرية فيما يتصل بالدستور . فعاد زيور باشا إلى الإسكندرية يرفع لمولاه هذه الإجابة التي لا تبعث الغبطة .

فلم يستسغ الملك فؤاد موقف نسيم باشا ، وقد سبق لجلالته أن أبدى ارتياحه للنظام الجديد بالمرسوم الذي أصدره يفرض فيه على الوزراء عند تعيينهم أن يقسموا يميناً باحترامهم للدستور وإخلاصهم للملك .

وحز في نفس فؤاد أن الأقدار قد ساقته إلى حيث يضطره البحث عن رئيس للوزراء إلى عرض المهمة على نسيم باشا ، ذلك لأنه كان مثلاً بارزاً للسخط على قانون الانتخاب المعدل والقوانين الأخرى . وقد سبق لنسيم باشا أن أوضح لمولاه يوم كان رئيساً للديوان الملكي ما قد ينتهي إليه ذلك السبيل الذي سلكه من عواقب . فلما لم يقبل فؤاد نصحه ، رفع نسيم باشا لجلالته استقالته من منصبه .

فلما عينه الملك بعد ذلك عضواً في مجلس الشيوخ ، لم يقبل هذه العضوية حتى لا يقسم يمين الاحترام للدستور لا يقره ولا يرتضيه .

وكان نسيم باشا في ذلك الحين قد بلغ الستين من عمره ، وقد شكل وزارتين قصيرتي العمر ، لم تفصل بينهما فترة طويلة ، في تلك الأعوام التي تلت الحرب والتي كانت مصر تناضل خلالها سعيها وراء استقلالها ، فاكتسب لذلك ألواناً قوية من الحذق والبراعة والمقدرة السياسية .

لقيت إذن دعوة الملك فؤاد التي وجهها إلى نسيم باشا ليؤلف وزارته الثالثة عقدة مؤقتة . فقد عرض نسيم باشا في شجاعة معروفة عنه شروطه التي يراها سبيلاً لقبول ذلك المنصب ، ثم ذكر لرئيس الديوان الملكي ، الذي ظل حاراً

يسعى بين القاهرة والأسكندرية ، أنه يرى ألا يكلف بأداء يمين الاحترام للدستور ، وأن يعطل البرلمان القائم ، ذلك البرلمان الذي جرت انتخاباته وفق قانون الانتخاب الجديد ، والذي قاطعته الأحزاب المعارضة فلم تشترك في الانتخابات التي جرت لتكوينه .

ثم بين أنه لا بد أن يراعى الفرق بين تعطيل البرلمان وحله . فخل البرلمان يستلزم حتما إجراء انتخابات عامة في مدة لا تتجاوز الثلاثة شهور من تاريخ الحل ، بينما التعطيل قد يسرى لأجل غير مسمى . وكان نسيم باشا يعرف أن الاتهامات قد توجه لاقتراحه هذا على أنه غير دستوري ، ولكنه كان يثق أن الوفد قد يقر مثل هذا الوضع ما رأى فيه سبيل الخلاص من وزارة القصر القائمة .

وكان نسيم باشا يرى أن يقطع كل صلة للماضي بالحاضر ، غير أنه كان في حاجة إلى فسحة من الوقت يستطيع أن يوفق فيها بين التغييرات التي لا بد من وقوعها وتلك الشروط التي يفرضها لقبول مهة تشكيل الوزارة .

وتردد الملك فؤاد أياماً دون أن يجزم برأى ، وقد حاول جاهداً أن يكتشف الرجل الذي يستطيع أن يعهد إليه بالمنصب الذي عرضه على نسيم باشا ، ولكنه لم يعثر على الشخصية التي تستطيع الاضطلاع بهذه المهمة ، فإذا كان الثاني عشر من نوفمبر سنة ١٩٣٤ عهد جلالته إلى نسيم باشا بمهمة تأليف الوزارة فأصدر إليه الأمر المالكى التالى :

عزيزى محمد توفيق نسيم باشا .

« عهدناكم سديد الرأى صادق العزم . وخبيرناكم واسع الحكمة بصيراً فى تدبير الأمور فوق ما جبيلتم عليه من الوفاء لنا والإخلاص للوطن فحزتم تمام ثقتنا فاقترضت إرادتنا إسناد رياسة مجلس وزرائنا إليكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم

للأخذ في تأليف هذه الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا .

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد .

فبذل نسيم باشا غاية جهده في اختيار أعضاء وزارته ممن لمعت أسماءهم بعيداً عن دائرة الأحزاب السياسية ، وقد وفق فيما سعى له فضمت وزارته شخصيات لها تاريخ ناصع في الميادين العامة ، فلما وجه إليه النقد على هذا النحو الذي سلكه في تكوين وزارته ، والذي لم يسبقه إليه أحد ، أجاب بأنه سوف يدعو زعماء الأحزاب السياسية للاشتراك معه في وزارته كوزراء بغير وزارة .

وفي ٣٠ نوفمبر ، وقع الملك مرسوماً يلغى به الدستور الذي سبق لجلالته أن عدّله ، وقد شمل المرسوم خمس مواد موجزة العبارة ، تصدرتها مقدمة قصيرة تشير إلى رغبة فؤاد في أن يكون للبلاد دستور يتفق ورغباتها . وإليك نص الأمر الملكي :

« نحن فؤاد الأول ملك مصر .

بعد الأطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ .

وبما أن الحال يقتضى إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه :

وبما أنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاهنا .

ونظراً لأنه حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر ينبغي أن يحقق استمرار

قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التي لم يزل معمولاً بها منذ إنشاء النظام

الدستوري في مصر .

أمرنا بما هو آت

مادة ١ — يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ،

ويحل المجلسان الحاليان .

مادة ٢ — يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هي منذ إدخال النظام الدستوري في مصر .

كما يظل قائماً نظام وراثه العرش ، وحالة الخديو السابق ، كما قررها الأمر الملكي الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ .

مادة ٣ — إلى أن ينفذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل النظام المشار إليه في المادة الأولى نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان حتى الآن ، كما نتولى السلطة التنفيذية ، ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا ، وعلى مسئوليتهم طبقاً لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائماً قوام النظام الدستوري في مصر .

مادة ٤ — تعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقاً لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول ، فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل ، ولا يجوز أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة ، أو أن تعدل إلا بقانون .

مادة ٥ — يبقى نافذاً كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي كانت متبعة في حينها ، وكل ما أنفذه الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحرية والمساواة .

فيدا في غير خفاء أن هذا الوضع الجديد يضع السلطة كاملة مطلقة في يد الملك ووزرائه لمدة غير محدودة .

وكان في مقدور فؤاد أن يقرر صادقاً أنه خالص نفسه من هذه المشكلة بما يحفظ الشرف والكرامة .

حقيقة أنه اضطر إلى هدم الصرح الدستوري الجديد والعودة إلى الدستور القديم ، وأنه اضطر إلى أن يودع الأبراشي باشا صفييه الخاص ، إلا أنه كانت لا تزال في يدي جلالته ألوان من السلطة في ميدان السياسة ، وكان مركزه ما يزال بعيداً كل البعد عن المركز الذي يشغله صاحب الجلالة ملك إيطاليا . وقد ظل على الرغم من ضعف صحته مسيطراً على الميدان السياسي ، ولو أن الأمور قد سارت في مجراها الطبيعي ، لألغى أن مركزه قد بات أكثر قوة مما كان في الماضي .

الفصل العشرون

الطور الأخير

كان في تأليف وزارة نسيم باشا إنتصار لرغبات الشعب ، وهو انتصار مهد لإدراكه موقف بريطانيا العظمى التي انتصرت لرأى الشعب وأيدته . فبات لدى الأمة دوافع تبعث في أعماقها الغبطة ، وكان في حذق الملك فؤاد وبراعته ما بلغ بالبلاد إلى الموقف الذي وصلت إليه ، فلم تنحدر إلى أبعد من الحدود التي أدركتها .

فقد قضت البلاد أربعة أعوام تسيروا حكومة مطلقة السلطان ، رأسها أولاً صدق باشا ، ثم تلاه عبد الفتاح يحيى باشا . لذلك استثار النظام الجديد — ولو عند بدء قيامه — ألواناً من الغبطة ، وبعث حول أوضاعه صوراً من الاحترام ، فهو قد أريد به خير البلاد وصالحها على الرغم من تلك السلطة المطلقة التي جمعها داخل نطاقه .

على أنه مما يدعو إلى الحيرة والعجب أن ما رأت فيه مصر انتصاراً للحياة الدستورية كان ينطوى على حل البرلمان ، ووقف الدستور إلى أجل غير محدود .

وباتت البلاد تتوقع الكثير من وراء هذا النظام الجديد ، وقد كان نسيم باشا رجلاً قوى الخلق واسع المقدره . فلما شكل وزارته فجمع زملاءه فيها من عناصر بعيدة عن السياسة تعمل وفق ما تمليه طبيعة العمل دون أن يدفعها وحي حزب من الأحزاب السياسية ، ولما تردد بعد ذلك في أن يضم إلى هيئة

الوزارة وزراء بلا وزارة ، زعموا أنه إنما يحاول أن ينفرد بالسلطة ، وأنه لا يميل إلى أن يجعل من نفسه « دكتاتوراً » سبيله الخير المحض .

وأيقن الشعب أنه ينوى أن يلغى الدستور المعدل ، وأن يضع بعد ذلك دستوراً آخر ، تجرى بعده الانتخابات تمهيدا لعودة الوفديين . وليس هناك من يستطيع أن يشك في فوز الوفد في الانتخابات التي تجرى طبقا للدستور الجديد إذا امتنعت الإدارة عن الضغط على الناخبين للتأثير عليهم لصالح بعض المرشحين ولا بد أن نذكر أن « نسيم باشا » لم يكن عضواً في الوفد ، وإنما كان يميل إليه ميلاً ظاهراً ، وقد سبق له أن ولى شئون وزارة المالية في وزارة سعد زغلول .

فلما باتت عودة الوفديين مرتقبة ، بدأ منظمو الوفد يبذلون غاية جهودهم لتقوية اللجان الفرعية في الأقاليم ، فلم تكف تنقضي بضعة أسابيع حتى استردت هذه الهيئات قوتها والكثير من نفوذها القديم ، واستعاد الوفد مكانته وهو أقوى الهيئات السياسية في البلاد .

وكان الملك يرقب الحوادث في يقظة ، ويتتبع مجرى الأمور في دقة وعناية . وقد اضطر نسيم باشا إلى جانب امتناعه عن تشكيل وزارة سياسية ، إلى الامتناع عن إبداء أية إشارة تدل على أنه يعمل في سرعة لتمهيد الطريق لعودة الوفديين . وبدا كأنما لا تدفعه العجلة إلى استحداث دستور جديد ، وكأنه يحاول أن يستغل تلك السلطة الواسعة التي منحت له لينفذ ألوانا من الأصلاحات الإدارية ، وليدفع إلى البلاد روحاً جديدة من العدالة .

فكان طبيعياً ألا يرتاح الوفديون لهذه السياسة ، فلم تكف تنقضي مدة ليست بالطويلة حتى أظهر زعماء الوفد قلقهم لرئيس الوزراء ، ثم ألحوا عليه في طلب إعادة الموظفين الوفديين الذين فصلوا في العهد السابق إلى الخدمة . وأعقبوا ذلك بطلبات أخرى تقوى بها أيديهم .

ولكن قلق الوفدين كان يتزايد حتى انتهوا إلى المطالبة بضرورة التعجيل بإجراء الإنتخابات . فإذا كان فبراير سنة ١٩٣٥ تحركت الفتنة في صورة خطيرة انتهت إلى وقوع حوادث محزنة كثيرة تثير الأسى . وإزاء ذلك لم ير نسيم باشا والملك فؤاد بدا من إجراء إنتخابات جديدة . على أن الموقف في نفس الوقت كان معقدا بعض التعقيد للشروع في مفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى قصد الوصول إلى معاهدة تستقر عندها علاقة البلدين .

ونظرا للملابسات الدقيقة التي كانت تحوط الموقف ، دعا الملك فؤاد ، الوفد إلى الأشتراك في تكوين وزارة إئتلافية ، غير أن جميع الجهود التي بذلت لإغراء الوفدين بإقرار هذه الخطة الجديدة وقبول تلك الدعوة ، ذهبت جميعها عبثاً .

واتصل على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي تنفيذاً لرغبة الملك فؤاد بالنحاس باشا مرارا كثيرة متوالية ، غير أن الوفد أصر من جانبه أصراً قاطعاً على معارضة كل خطة تنتهي إلى عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى ما لم تتسلم الحكم قبل الأنتخاب وزارة وفدية خالصة .

وأعلن الوفد أنه على استعداد لأن يضم إلى الهيئة التي يعهد إليها بمفاوضة الحكومة البريطانية ، أعضاء يمثلون الأحزاب الأخرى ، ولكنه يشترط أن تكون في يده مقاليد الحكم في خلال فترة المفاوضات .

ولم يكن من العسير إدراك السبب في صلابة الوفد في موقفه . فهو إنما يقوم على فكرة واحدة هي المطالبة باستقلال مصر يستمد منها وجوده وحرارة حياته ، وهو اليوم يواجه معاهدة قد تربط بين مصر وبريطانيا العظمى ، فلو قدر لهذه المعاهدة أن تعقد وأتيج للعلاقات أن تستقر بها بين البلدين ، لفقد الوفد مصدر حياته وسر قوته ، ولفقد في ذلك الكثير من نفوذه ومكانته في نفوس الجماهير . وقد كان الملك يود مخلصاً أن تستقر العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى

ولكن الوفد لم يكن يعرف مدى ما يعانیه فؤاد من مرضه ، ولم يكن يعرف أن الملك يود في حرارة أن تنتهى هذه المشكلة الخطيرة ، وأن تعقد المعاهدة حتى تصبح قطعة من التاريخ قبل أن يضطر جلالته إلى تسليم أعباء الملك لابنه . وإزاء التيار الجارف بات حتما أن تستقيل وزارة نسيم باشا ، فرفعت الأستقالة لمقام جلالة الملك حوالى آخريناير سنة ١٩٣٦ .

فاستقبل الملك ، النحاس باشا ، فلما اجتمعا معا بين جلالته لزعيم الوفد مدى الضرورة الملحة التي تدعو إلى اتحاد الأحزاب جميعها لتقف صفا واحدا متكاتفة أمام ممثلى إنجلترا للفوز بالمعاهدة المنشودة ، ثم طلب جلالته إلى النحاس أن يأخذ على عاتقه مهمة الائتلاف . فكان جواب النحاس باشا أن التجارب الكثيرة الماضية قد أثبتت أن كل ائتلاف مصيره الفشل السريع ، وأن أعضاء حزبه والأحزاب الأخرى المناصرة له التي كان يطلق عليها في ذلك الحين « الجبهة الوطنية » قد اتفقوا على أن الحكومة الجديدة يجب أن تكون من بين الأغلبية البرلمانية . ثم ذكر النحاس باشا لجلالة الملك في هذا الاجتماع أنه يرى أن الضرورة لا تدعو إلى إقامة وزارة انتقال ، مادامت الأنتخابات على وشك الوقوع .

ثم وعد النحاس باشا لجلالة الملك أنه إذا فاز الوفد في الأنتخابات — كما هو المنتظر — وقدر له أن يقوم بمفاوضة الحكومة البريطانية ، فإن هيئة المفاوضات لا بد أن تشمل بعض أعضاء الجبهة الوطنية .

وبذل الملك فؤاد كامل جهوده لإقناع النحاس باشا بضرورة إعادة التفكير في الموقف واستعراض جميع مناحيه .

وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ أصدر الملك فؤاد مرسوماً بتعيين ثلاثة عشر

عضواً مفاوضاً مصرياً للمفاوضة مع بريطانيا العظمى . فكان هذا المرسوم بين آخر ما قام به جلالته مما يتصل ومهام منصبه السامى .
وهنا بدا لجلالته أنه بات حتماً أن يعتكف عن الحياة العامة لعله يسترد بعض صحته التى كانت تزداد مع الأيام ضعفاً .

وقد تحدث الملك إلى على باشا ماهر رئيس الديوان الملكى فأطال الحديث فلم يخف عليه إيمانه بأنه يقترب فى بطن من خاتمة حياته ، وأنه يحس الموت آتياً يخطو نحوه متثاقلاً . وقد ود جلالته لو مد الله له فى حياته حتى تنتهى المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى . وهى أمنية لم يقدر لها أن تتحقق .

وفى الحق ، لقد كان فؤاد أصدق نظراً من غيره فى مصر الحديثة . وربما كان فى الأسلوب الذى اتجهه ميل إلى الأوتوقراطية ، ولكنه سلك السبيل التى رأى فيها الخير لبلاده ، وليس هناك من يستطيع أن ينكر جلال الخدمات التى أداها لمصر ، وقد أتاحت له استقامة النظر فاستطاع أن يدرك الأخطاء التى تنطوى عليها أساليب رجال شعبه ، لهذه النظرة الأوروبية التى كان يتطاع بها إلى بلاده . فهو قد كان يدرك أساليب الكثيرين من هؤلاء الذين يتخذون من الكلام عدتهم الأولى ، وكان شديد اليقظة لما كان يرتكبه غيره من الأخطاء ، وهو لم يتردد يوماً فى أن يعلن رأيه حتى يرد الأمور إلى أوضاعها الصادقة دون أن يدفعه فى هذا وهم أو خيال .

كان هذا سبيله فيما يتصل بالجيش ، فقد رأى إزاء الحالة العالمية المضطربة التى أعقبت الحرب أن تعتمد البلاد إلى حد ما على قوة الأمبراطورية البريطانية داخل نطاق يتفق وطبيعة الموقف ، وقد رضى لذلك أن يقدم لبلاد أجنبية مبلغاً سنوياً معقولاً كان حتماً أن يبذل لقوة مصرية . وقد أهمه موقف هؤلاء الذين لم يدركوا مدى الحقيقة فى رأيه فى هذه الناحية ، واعتقد أنهم إنما وقفوا منه

هذا الموقف بدافع من جهلهم ، ولفقرهم إلى الخبرة العسكرية التي تمكنهم من تقدير تكاليف القوى الحربية وأعبائها .

وقد قدر لأصراره ، إزاء أقوى معارضة ، على الاعتماد على قوة بريطانيا العظمى ، أن يؤتي ثمره بعد حين . فلما سجي جثمانه يوم فقده ، كان هناك من آمنوا بأنه كان حتماً على بريطانيا العظمى أن تحافظ على سلامة مواصلاتها ، فتحولت لذلك الرغبة العامة ولم تعد تصر على الجلاء الكامل .

ولم يكن مرجع هذا التحول إلى رغبة القوات البريطانية عن القيام بهذه المهمة ، وإنما كان مرجعه إلى العوامل السياسية . لذلك فإنه على الرغم من أن الوفد والأحزاب الأخرى لا ترى في الموقف العسكري ما يبرر دوام احتلال القاهرة والأسكندرية ، فإن النحاس باشا قد وافق عام ١٩٣٠ ، وكان على استعداد لأن يوافق مرة أخرى ، على تأجيل انسحاب هذه القوات إلى منطقة القناة حتى تهيئها الحكومة المصرية بالثكنات الضرورية ، وتمدها بالمياه وتزودها بالمواصلات . وكذلك لم يلق وجود بعثة عسكرية بريطانية في القاهرة ، وقيام وحدات الطيران البريطانية وقواتها الأخرى غرب الأسكندرية معارضة قوية . وإذا كان الاتفاق قد تم يوماً ما بين مصر وبريطانيا العظمى حول هذه الناحية ، فإنه اتفاق انتهى بإبعاد القوات البريطانية عن القاهرة والأسكندرية . دون أن تتمكن الجبهة الوطنية من إدراك نفس الحكمة التي كان فؤاد يراها داعية لبقاء هذه القوات في العاصمة . فقد ذكروا — وكانوا على شيء من الحق فيما ذكروه — أن الاحتلال كتدبير مؤقت في أثناء الأزمات ، أو في الفترة التي تواجه البلاد فيها أخطار حرب ، إنما يكون أمراً فيه ما يستوجب التفكير ، ولكن المصريين قد باتوا يرون في منظر الجنود البريطانيين في القاهرة والأسكندرية قوة أجنبية تذكرهم بما قيل يوماً من أنهم إنما يقومون على حماية

العرش والمحافظة على حقوقه ، وهي دعوى ليس هناك ما يسندها أو يبررها .
فهم لذلك يثيرون في ظهورهم في طرقات العاصمتين مشاعر المصريين .
والواقع أن سكان القاهرة والأسكندرية كانوا يرون في الفرق البريطانية
قوة قد ترجح بها كفة ناحية سياسية في الميدان السياسي ، فلا يكون للرأى العام
المسكان الأول في هذا الميدان وهو أمر لا ترتاح إليه عواطفهم ، على الرغم من
أن عدداً كبيراً من المصريين يحملون لهذه القوات لوناً من الاحترام الصادق .
وقد ذكر الملك فؤاد ، قبيل وفاته ، لزعماء الجبهة الوطنية في كثير من
الإخلاص ، أن أعز أمانى حياته أن يمتد به العمر حتى يتم توقيع المعاهدة
المصرية البريطانية التي تستقر بها العلاقات بين الشعبين .

وقد أريد بالمحادثات التي بدأت في القاهرة في الثاني من مارس سنة ١٩٣٦
بين سير ماينز لامپسون المندوب السامى البريطانى في مصر ، والهيئة الرسمية
المصرية ، الوصول إلى الأسس التي تسوى عليها « التحفظات الأربعة » .

وهي التحفظات التي استبقتها إنجلترا يوم إعلان تصريح ٢٨ فبراير
سنة ١٩٢٢ حتى يحين الوقت لحلها وتتلخص فيما يأتى :

- ١ — حماية المواصلات الإمبراطورية في مصر .
- ٢ — الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبي .
- ٣ — حماية مصالح الأجانب والأقليات .
- ٤ — السودان .

وقد بذلت منذ ذلك التاريخ جهود هائلة للوصول إلى حل لتلك النقط ،
ولكنها ذهبت جميعها عبثاً . وكان المصريون أنفسهم يودون مخلصين أن تستقر
الأمور بين مصر وإنجلترا ، وأن يصل الطرفان إلى حل يرتضيانه لإيمانهم
العميق بأنه متى تم توقيع المعاهدة بين الجهتين فسيمتنع عند ذلك تدخل بريطانيا

في شئون مصر الداخلية . وكانوا كذلك يؤمنون بأن استقلالهم إن هو إلا صورة لا روح فيها ولا حياة ، يحول بينها وبين حرارة الحياة هذا الاستقرار الذي ينشدونه في صدق وإخلاص .

على أن الوضع الذي تتشكل فيه مثل هذه المعاهدة في بلاد تقخر باستقلالها إلى أقصى حدود الفخر إنما يحتاج إلى براعة وحذق لما لا بد أن تصطدم به هذه المعاهدة من ألوان العسر والمشقة ، لأنه متى أريد تصوير المعاهدة في عبارات لتسجيلها كتابة بدا كل ما يتفق وصالح بريطانيا ماساً بهذا الاستقلال .

ورأى الملك فؤاد قسوة هذا الموقف ، وأدرك ما ينطوى عليه من ألوان المصاعب ، وهو يعرف مدى مطالب بلاده ، وكان يؤمن بأن بريطانيا إنما تبغى معاهدة تحالف تلزم مصر في حالات النزاع الدولي بأن تضع في خدمة الأمبراطورية دون تحوط جميع موانئها ، ومطاراتها ، وسككها الحديدية . فكان في هذا الذي أدركه سر رغبته في تكوين وزارة ائتلافية ، وفي أن تمثل الهيئة الرسمية للمفاوضات أوسع دائرة ممكنة . ولما كان جلالته يدرك أن المطالب البريطانية قد تكون بحيث لا يستسيغها الرأي العام المصري كثيراً ، فقد أراد أن تمثل الاتجاهات السياسية جميعها في هذه الهيئة ، وعلى وجه خاص الاتجاه الوفدي ، حتى يكون فيما تصل إليه هذه الهيئة من اتفاق ما يحمل الأحزاب المصرية جميعها على قبوله والتقيده به .

وكان جلالته على استعداد للمساومة ، فكان لذلك مستعداً إلى حد ما لأن يضغط مطالب مصر في السودان ، على أن تقبل الجهة وجهة نظره . فمصر التي تبغى أن تسيطر على مياه النيل ، قد أدركت غايتها إلى مدى بعيد في اتفاقية سنة ١٩٢٩ التي قسمت المياه قسمة عادلة . وأما مطلبها الذي يدور حول الأشتراك في إدارة السودان ، فقد أجميت إليه إلى حد ما في سنة ١٩٣٠ يوم قبل المستر

آرثر هندرسون أن يضم إلى مواد مشروع المعاهدة الذي وضع في ذلك الحين مادتين تنصان على منع كل إجحاف بحق مصر ومصالحها المادية في السودان ، والمساواة بين الرعايا البريطانيين والمصريين فيما يتصل بشئون التجارة والهجرة وحياسة الأملاك . ففي سنة ١٩٣٠ طلب النحاس باشا وزملاؤه إباحة الهجرة دون قيد ، ففشلت المفاوضات عند هذه النقطة .

ولكن حدث في السنوات التالية ، ما أزال الخيال الذي كان يصور للمصريين ما قد يعمره بهم السودان من خير ، وتفاصيل الافتتان بهذا القطر إلى حد لا سبيل إلى مقارنته بما كانت عليه العواطف منذ أعوام كثيرة . على أنه كانت لفؤاد في السودان مآرب ، هي بعينها التي تتفق وحاجة مصر وتسير وطبيعة وجودها .

لقد ناضل فؤاد كثيراً في سبيل بلاده ، وهو قد ألح على النحاس باشا طويلاً للاشتراك في حكومة ائتلافية يتخير هو أعضاؤها ، وقد أتاحت له الأيام أن يوقع مرسوماً يجمع في صلب مادته الوحيدة ثلاثة عشر إسمًا تمثل مصر المتحدة المتآلفة ، مصر التي وقفت « بجهتها الوطنية » تناضل في سبيل حريتها واستقلالها . ولكنه قضى قبل أن يشهد ساعة الفوز الأخيرة فبكته الملايين .

الفصل الحادى والعشرون

مآثر

إذا كان قد قدر للملك فؤاد أن يواجه خلال نضاله فى سبيل بلاده ألواناً من العنت والإرهاق ، وإذا لم يكن قد استطاع أن يجمع حول شخصه إعجاب الجماهير ، فلا ريب فى أنه كان يحمل لمصر حبا عميقاً ، ويحفظ لشعبه إخلاصاً أكيداً .

وإذا كان المصريون قد انتقدوا يوماً ما أسلوبه فى الحكم ، وإذا كان قد ألمهم ميله إلى الأوتوقراطية ، فإنهم لا بد يعترفون فى غير التواء أنه كان عظيماً ، وأنه كان لجهوده الشخصية أثر كبير فى كثير من الأعمال العامة الجليلة التى أتمتها مصر ، وأن مصر قد خطت فى عهده وبمعاونة جهوده خطوات واسعة موفقة ثبتت قدميها فى سبيل النجاح .

كان فؤاد بعيد النظر ، واسع الخبرة ، موفور التجارب . يستطيع أن يدل على ما قد ينتهى إليه مشروع من المشروعات مهما جل خطره من أسباب الخير ، أو دواعى الفشل . وسابق اسمه حياً يرتبط ، وكثير من الأعمال الخالدة التى شهدتها مصر وتطلع إليها العالم بأوثق رباط .

وفى استطاعتنا أن نذكر على سبيل المثال أن نفقات وزارة الأشغال قدرت فى ميزانية ١٩٢٨ — ٢٩ بما يكاد يبلغ الثمانية ملايين جنيه ، وهو مبلغ ضخم بالقياس إلى بلاد فى مثل حجم مصر . فهناك مشروعات لها فى البلاد أكبر أهمية تم تنفيذها ، وهناك مشروعات أخرى لا تزال موضع الدرس والعناية .

على أن أهم حادث في تلك السنة ، هو ما قام به الملك فؤاد بوضعه الحجر الأساسي في قناطر نجع حمادى ، وقد نوه وزير الأشغال في كثير من الاحترام في خطابه الذى ألقاه في حضرة صاحب الجلالة عند الاحتفال بوضع ذلك الحجر ، بالنصائح الغالية الحكيمة التى زود بها جلالته رجال حكومته فيما يتصل بالمشروعات العامة .

وليس من ريب فى أن قناطر نجع حمادى ، التى قدر لها أن تتم فى عهد الملك فؤاد ، كلفت مصر ملايين الجنيهات ، ولكنها مهدت لرى مساحات واسعة من الأرض بلغ مجموعها ٦٠٠.٠٠٠ فدان ، طالما قاست مرارة الحرمان خلال الثلاثين سنة الأخيرة نتيجة الفيضانات المنخفضة . على أن هذا المشروع قد شمل إلى جانب تلك القناطر أعمالاً أخرى لها أكبر صلة بتحسين وسائل الرى كالجسور ، وترعتين حملت الأولى اسم الملك فؤاد ، وحملت الثانية اسم الملك فاروق . ولولا ما كان يبذله الملك فؤاد من رأى ، ولولا إصراره على أن يضمن للبلاد على الدوام زيادة فى دخلها على مصروفاتها ، لما تمت أكثر المشروعات العظيمة التى فازت بها مصر فى عهد جلالته . ولم يكن فؤاد ليتردد فى الإنفاق عن سخاء ، ولكنه كان مالياً حاذقاً بصيراً يعرف أين ومتى ينفق المال . وقد أتيج له أن يرى بلاده تكون لنفسها احتياطياً يبلغ الملايين من الجنيهات . ولقد ظل حتى آخر حياته يعمل جاهداً فى سبيل زيادة دخل الحكومة ما سمح بذلك الموقف السياسى ، بتوزيع النفقات حيث ينبغى لها أن توزع ، وحيث تزود البلاد بما هى فى حاجة إليه من المشروعات العامة التى يزداد معها الدخل ، وتنمو معها ثروة البلاد .

وبوحى الملك فؤاد أعيد النظر فى أمر التعريفية الجمركية ، وأدخات ألوان جديدة من الضرائب ، وأنشئت خطوط جديدة للسكك الحديدية ، وخففت

نفقات صيانة السكك الحديدية ، مما أدى إلى تخفيض أجور النقل . وكذلك
أنشئت الطرقات في الجهات التي كان النقل فيها بالعربات عسيراً أو مستحيلاً .
وفصل الموظفون الزائدون عن حاجة العمل في مصالح الحكومة التي ظلت أعواماً
طويلة كأنها ملجأ موفور الخير كثير النعم .

كذلك أشار الملك فؤاد بإصلاح السوق المالية بحيث تتفق وصالح التجارة ،
ونصح بتعيين لجنة مهمتها بحث نظام البورصة وإصلاحه .

وقد عنى جلالتهم كثيراً بشئون التجارة وما يتصل بها ، فأصدر عام ١٩٢٧
مرسوماً رفع به نصيب المصريين في إدارة الشركات المساهمة وفي أسهمها . كما
اشتراط أن يضم مجلس إدارة أية شركة من هذه الشركات مديريين مصريين ،
وأن يكون ربع موظفي الشركة الذين ليسوا من طائفة العمال ، من المصريين .
كما حتم في حالة إصدار أسهم أو سندات أن يخصص ربعها لعرضه في مصر ،
وفرض أن يكتب في أربعة أخماس هذا الربع مصريون .

أما رعاية جلالتهم للجامعة فكانت ظاهرة ملموسة ، فقد أصدر في أكتوبر
سنة ١٩٢٧ قانوناً لإعادة تنظيم الجامعة التي كانت مهمتها تشمل كل ما يتصل
بالوان الثقافة العليا في كليات الآداب ، والعلوم ، والطب ، والحقوق . على أن
مهمة هذه الجامعة بوجه عام إنما تنحصر في تشجيع البحث العلمي ، والعمل على
نشر الآداب والعلوم . والجامعة من الوجهة القانونية مؤسسة مستقلة ، لها
كامل الحق في إدارة أملاكها وتوزيع الإعانة التي تقدمها لها الحكومة سنوياً بما
يتفق وحاجاتها .

وقد قدر لجهود الملك فؤاد الرائعة التي تتصل بالجامعة أن تبدو في حفل
رسمي اغتبط له جلالتهم واغتبطت له مصر بأسرها ، يوم تقدم في السابع من
فبراير سنة ١٩٢٨ ، يحوطه أمراء الأسرة المالكة والوزراء السابقون ، ورجال

الدين والوجهاء من المصريين والأجانب ، ووضع بيده الكريمة الحجر الأساسي في المبنى الجديد للجامعة في الجزيرة ، حيث تقوم أمامها حدائق الأورمان الفسيحة الساحرة .

وفي الخطاب الذي ألقاه مدير الجامعة في هذا الاحتفال ، نوه سعادته في حرارة بالجهود المتواصلة الصادقة التي بذلها جلالتهم للجامعة التي تدين بوجودها لرعايته أميراً وعطفه ملكاً . فهو قد احتضنها أميراً فبذل لها من جهده ، وأمدّها بماله ، حتى تولت الحكومة رعايتها في صورة رسمية ، فلم يحتجز دونها جلالة الملك فؤاد الأول خالص عطفه وصادق تشجيعه ، فباتت مبعث النور في هذا القطر العزيز . يتهافت عليها الطلاب من مختلف أقطار الشرق دون استثناء .

وقد أهدى جلالتهم للجامعة مكتبة المغفور له الأمير إبراهيم حلمي الذي مات في « سيميز Cimiez » على مقربة من نيس ، ولما كان جلالتهم أخوا للأمير الفقيد ووارثاه ، فقد تنازل عن نصيبه في هذه المكتبة الغنية الرائعة للجامعة ، فجاراه في هذا التنازل الورثة الآخرون . فأضافت هذه المكتبة إلى ذخيرة الجامعة عشرين ألف مجلد تبحث الكثرة الغالبة منها فيما يتصل بشؤون مصر وبلاد الشرق . كذلك كانت رعاية الملك فؤاد للمدرسة الفاروقية البحرية بحيث تبدو للعيان ، وكان فيها من الحرارة ما حصلت معه المدرسة على عشرين ألف جنيه تقدمت إليها في هبات لتمدّها بحاجات ذلك المعهد الضرورية على أثر إعلان جلالتهم لرغبته في تنفيذ مشروعها . وقدم عضوان من أفراد الأسرة المالكة « يختين » خاصين ، واشترك أصحاب السفن في الإسكندرية في تقديم سفينة شراعية .

ولما حضر إلى مصر لورد أنشكايب رئيس شركة البننسيولار آند أورينت للملاحة البحرية ، طلب إليه صاحب الجلالة أن يزور المدرسة وأن يبدي لجلالتهم

بعد ذلك رأيه فيها . فقبل اللورد أنشكايب هذه الدعوة السامية ثم قدم تقريراً بين فيه أنها لا تقل بأى حال عن السفينة المدرسية « ورشستر » التي قضى أعضاء البعثة البحرية المصرية مدة تمرينهم على ظهرها في المياه البريطانية . وكان تقدم قوة الطيران المصرية أثراً من آثار جهود الملك فؤاد الحارة التي لا تنقطع ، فقد وضع هذه القوة تحت إشراف القائمقام تاييت بك Tait Bey والجمباشى س . ن . وبستر S. N. Webster الذي فاز في سباق كأس شنيدر Schneider Trophy عام ١٩٢٨ . كما ضمت القوة عدداً من أمهر الضباط البريطانيين ، وكذلك تلقى الطيارون المصريون دروسهم في مدرسة الطيران البريطانية بأبي صوير .

وسرعان ما نجحت قوة الطيران المصرية التي شجع الملك على خلقها ، وبلغ الطيارون المصريون من البراعة حداً يستثيرون عنده الإعجاب . وقد عاونت هذه القوة معاونة جديّة في مقاومة تهريب المخدرات ويسرت على رجال البوليس مهمة القبض على المهربين واكتشافهم .

وكذلك عاونت قوة الطيران مصلحة الآثار وقدمت لها خدمات جليلة لما كانت تلتقطه لها من الصور الفنية الهامة ، فكان في هذه الجهود ما أثار نحوها إعجاب الملك فؤاد الذي كان حبه لآثار بلاده رائعاً وعميقاً .

وهو الذي بدأت بفضل تشجيعه أعمال التنقيب في منطقة الأهرام الخالدة في الجيزة ، تلك المنطقة التي كان العالم يظن أنه لم يبق بها من آثار الفراعنة ما يمكن أن يكشف عنه مثل هذا البحث .

ولكن الدكتور سليم بك حسن ، الذي أصبح اسمه كعالم أثري يرن في أجواء العالم ، قد وفق في فبراير سنة ١٩٣٢ ، إلى اكتشاف هرم رابع في هذه المنطقة ، وهو هرم الملكة « كنت كاوس » التي كانت تحمل لقب « ملك مصر

العليا والسفلى» . على أنه يشك فيما إذا كانت هذه الملكة قد اعتلت عرش مصر وحملت تاجها في صورة رسمية . ومهما يكن نصيب هذا الشك من الواقع فليس من ريب في أنه كانت لهذه « الملكة » سلطة واسعة على البلاد ، ومن المحتمل أنها تولت الملك في حداثة ابنها ، فهذا اللقب الذي حملته « ملك مصر العليا والسفلى » لم يطلق على أية ملكة في المملكة القديمة .

ويقال أن هذا الهرم الرابع قد شيد أيام الأسرة الخامسة (٢٥٦٠—٢٤٢٠) قبل الميلاد . ويظن أن الملكة « كنت كاوس » هي بعينها السيدة التي تحمل نفس الإسم الذي عرف من أهرام أبو صير ، والتي تحمل لقب « أم الملك » . وعلى مقربة من هذا الهرم الرابع اكتشف الدكتور سليم حسن في منطقة الحفريات آثاراً أخرى رائعة ، فكشف عن مقابر تدل على أنها كانت مخازن للكنوز ، وهذه المقابر تضارع في روعتها ومميزاتها تلك المكتشفات التي عثر عليها حديثاً في وادي الملوك .

وإلى الملك فؤاد يرجع الفضل في وضع نظام للتنقيب عن كنوز مصر العظيمة الخالدة . فلم يعد من الممكن أن يبدأ أى باحث في التنقيب عن آثار الفراعنة التي خلفوها في بطن الأرض ، والتي تحمل في جميع دقائقها رمز العظمة والجمال دون أن تأذن له السلطات المسؤولة بالعمل ، ودون أن تمنحه ترخيصاً بالبحث . كان الملك فؤاد يحمل للماضى أصدق عواطف التقديس والاحترام ، وهو لم يكن يعارض في التنقيب عن الآثار ، على أن يطلب الباحث لنفسه الترخيص الواجب ، بل كان يشجع مثل هذا البحث ، ولكنه في نفس الوقت كان يقاوم هؤلاء الذين يعملون لأغراضهم الخاصة ، في أسلوب لا يرضى الكرامة ولا الشرف . وهو الأسلوب الذي كان يرى فيه لوناً من ألوان البربرية التي لا تعرف للأمانة وجوداً .

كذلك كان شغف الملك فؤاد بالجمعية الجغرافية ورعايته لها بحيث تلمسهما الأيدي في غير عسر أو تكلف . فكان في كرم رعايته لها ما دفع بالجمعية إلى الصف الأول في الطليعة بين أعظم الجمعيات العلمية شأنًا في البلاد . فلما مات فؤاد ، كان بين مجموعتها العلمية النادرة ، مؤلف المسيو دي لا رونسيير M. de la Ronciere في أجزاءه الثلاثة ، التي وضعها عن « كشف أفريقيا في القرون الوسطى » . وهو ذلك المؤلف الرائع الذي يستمد روعته من ناحيتين : أناقة الطبع وجماله الفني من ناحية ، وتلك الخرائط القديمة التي تضمنها من ناحية أخرى ، وهي الخرائط التي لم يعرفها أحد من قبل ، أو التي لم يسبق طبعها أو نشرها .

ولسنا ننسى للجمعية تلك الرسائل التي وضعت عن الصحراء الشرقية ، وعن الترع القديمة ، وعن مينأى السويس والإسكندرية وموقعهما . وإلى جانب هذه الجهود النبيلة ، أنشأت الجمعية تنفيذاً لرغبة الملك فؤاد الشخصية ، متحفاً إثنوجرافياً مصرياً . وهو المتحف الذي أريد له أن يجمع أمثلة لجميع الأدوات التي تستخدم في مصر ، والتي توشك أن تختفي مع تعاقب الأيام ، نتيجة استعمال أدوات أخرى مشابهة لها ، تستوردها مصر من أوروبا ، لتفوقها في المتانة ، ولانخفاض أسعارها .

وفي الحق لقد كانت صلة الملك فؤاد بالجمعية وثيقة إلى أبعد مدى ، صادقة إلى أبعد حدود الصدق والإخلاص ، فهي لم تكن علاقة ضرورة ألجأته إليها التقاليد الاجتماعية ، وإنما كان مبعثها هوى خالص يحمله لها في نفسه ، لذلك كثيراً ما كان يتردد على إدارة الجمعية ، وكثيراً ما كان يساهم بنفسه في أعمالها . وقد قال في إحدى زيارته لها :

« في اللحظة التي يغذى الشعب فيها شعور الاحترام لأجداده ، وروح

التقديس لعظمة أبطاله ، يدرك سر مستقبله لأنه يكون في هذه اللحظة بعينها ،
قد بلغ ذروة المدنية » .

ثم قال في مناسبة أخرى :

« ستكون مفاخر ماضينا وتراثنا الخالد خير عون لنا في بعث وطننا من

جديد ، وفي التقدم به نحو الكمال الإنساني » .

كان فؤاد معنياً أشد العناية باستثارة الاحترام لذكريات الأجداد ،
والتقديس لعظمة الماضى . حتى لقد بلغ من صادق عنايته بهذه الناحية
أن أوفد إلى أوروبا من قاموا بالبحث في دقة وعناية في دور المحفوظات في
لندن وباريس ، وناپلى ، وفلورنسا ، وليجهورن ، وڤينيس ، وڤينا . عن
معلومات تتصل بعهد محمد على . وكثيراً ما طبعت المؤلفات عن هذا العهد تحت
رعايته وبتشجيعه . ولعل بين أهم تلك المؤلفات مجموعتي رسائل قنصلى فرنسا في
مصر ، في المدة من ١٨٠٢ لغاية ١٨٠٤ ، ومن ١٨٠٥ حتى ١٨٠٧ ، اللتين طبعتا
في ١٩٢٥ و ١٩٢٦ . ثم رسائل الجنرالين بليارد Belliard ، و بوير Boyer .
التي طبعت تحت عنوان :

A French Military Mission to Mohamed Ali. The First
Frigate of Mohamed Ali. Embassy of Elfi Bey in London. The
State Coach of Ibrahim Bey in 1803.

وكذلك أودع الملك فؤاد مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه في بنك فرنسا بباريس
لينفق منها في وضع تاريخ كامل عن مصر منذ أقدم الأزمان حتى الوقت
الحاضر . وهى المهمة التى عهد بها جلالة الملك إلى المسمى جبريل هانوتو
M. Gabriel Hanotaux يعاونه جماعة من كبار المؤرخين . وليس من شك في
أن مثل هذا المؤلف العظيم سينشر من خلال سطورهِ على تاريخ البشرية نوراً
ساطعاً خلاباً .

وهناك إلى جانب كل هذا جمعية أخرى كان الملك فؤاد يمدّها بواسع
رعايته ، تلك هي « الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع » .
ففي ٥ يناير سنة ١٩٢٨ افتتح جلالته المركز الجديد لهذه الجمعية ، وهو
المركز الذي يدين بوجوده لسخاء جلالته وكريم تشجيعه .
وقد شهد هذا الاحتفال أمراء الأسرة المالكة ، ورجال الهيئات السياسية
ومندوب الحكومات الأجنبية في مؤتمر الإحصاء الذي عقد في مصر ، والذي
كان قد فرغ عند ذلك من مهمته .

فجاء في خطاب رئيس الجمعية قوله :

« ليس بيننا من يستطيع أن ينسى أن الفضل في قيام هذا البناء الذي
ستجرى داخل جدرانها أبحاثنا ودراساتنا في جو يغمره السلام وتشمله
السكينة ، إنما تفضلت به علينا نفس اليد التي رعت هذه الجمعية منذ نشأتها
والتي سجلت توقيعها في أبريل سنة ١٩٠٩ فقرنته بجميع الأسس والتفاصيل
التي قامت عليها الجمعية ، وهو التوقيع الذي قرأناه في ذلك التاريخ « الأمير فؤاد » .
ثم قال الرئيس في خطابه :

« قرأنا في تاريخ بلد من بلاد أوروبا ، أن أحد الملوك الغابرين كان يرى
أن الدقة في ضبط الوقت والتحكم فيه فضيلة ملكية . فهنا في هذه الجمعية تثبت
لنا محفوظاتنا أن هذه الفضيلة هي حلية الأمراء في أرض مصر . . .
فلدينا أعوام خمسة متوالية لا تكشف عن غير مناسبة واحدة رأى فيها رئيسنا
صاحب الجلالة — الذي كان في ذلك الحين صاحب السمو « الأمير فؤاد » —
أن هناك واجباً أشد قسوة يضطره لأن يتخلف عن حضور اجتماع مجلسنا » .
ولا بد أن نذكر هنا « الجمعية الملكية المصرية للحشرات » ، وهي وليدة
جهود الملك فؤاد التي افتتح دارها الجديدة رسمياً في الثامن والعشرين من فبراير

سنة ١٩٢٨ ، وهي الدار القائمة في شارع الملكة نازلي .
وقد نوه رئيس الجمعية في خطاب الافتتاح برعاية الملك فؤاد الصادقة لجميع
ما يتصل بالبحث العلمي أو بالعلماء والباحثين . وقبل أن يغادر فؤاد هذه الدار
تبرع للجمعية بألف جنيه من ماله الخاص تنفق في شئون مكتبتها ومعملها .
ولما كان الملك فؤاد يدرك كل الإدراك ما أدت إليه الحركة التعاونية في
بريطانيا العظمى والهند ، فقد رغب أشد الرغبة أن تنتشر هذه الحركة بين
فلاحي مصر ، ورأى في التعاون وسيلة لتخليصهم من ثقل الأعباء التي تحملها
الكثرة الغالبة منهم فوق أكتافها وسبيلا لإنقاذهم من تعنت المرابين وقسوتهم .
فصدر في سنة ١٩٢٣ قانون ينظم جمعيات التعاون الزراعية ، غير أنه اتضح
فيما بعد أن هذا التشريع في حاجة إلى الإصلاح والتنقيح . فأشار جلالة الملك
بتكوين لجنة في وزارة الزراعة لبحث هذا الموضوع ، وهي اللجنة التي مهدت
لتنسيق جمعيات التعاون المصرية ، التي باتت تسير وفق القانون الصادر في سنة
١٩٢٧ . فلم تعد مهمة هذه الجمعيات قاصرة على العمليات الزراعية البسيطة التي كان
ينظمها قانون ١٩٢٣ ، ولكنها أصبحت جمعيات تعاونية تعمل على تحسين حالة
المشتركين المادية فيما يتصل بالمحاصيل ، وبالبيع والشراء ، وعقد السلفيات ،
والتأمين ، وإصلاح الأراضي ، والري والصرف ، وتخفيض تكاليف البناء ،
وما يتصل بهذه الشئون بسبب .
ورغبة في تشجيع الروح التعاونية ، ونشرها بين طبقات الفلاحين ضمن
القانون لجمعيات التعاون امتيازات واسعة تسهل مهمتها ، وتخفف عليها أعباء
وظيفتها ، وتيسر على الفلاحين سبل الاتصال بها والاستفادة مما خلقت له ، وما
أريد لها أن تقوم به .

الفصل الثاني والعشرون

جهود دينية

كان الملك فؤاد يدرك إلى أبعد حدود الإدراك السليم مكانه من العالم الإسلامي فكان لذلك يناضل جاهداً ما قد يبدو في مصر مشابها لنظام « الشبان الأتراك » . وقد ظل أمداً طويلاً يتطلع في حذر إلى هذه الجمعيات التي ظهرت في بلاده في السنوات الأخيرة والتي أطلق عليها اسم « جمعية الشبان المسلمين » وكان في إسناد رياسة هذه الجمعية إلى أحد الوطنيين المتطرفين الملتهميين ، ما أثار الريبة في نفس جلالته نحو أغراض هذه الجمعية . فلما أفصحت الأيام عن أعمال الجمعية والغرض من وجودها ، بذل لها الملك أصدق ألوان المعونة . وقد بدا من فؤاد ما يدل دلالة قاطعة على مبلغ احترام جلالته وتقديره للخلافة التي رأى أنها قد تؤول إليه .

ففي نوفمبر سنة ١٩٢٢ أقر المجلس الوطني الكبير في الجمهورية التركية الجديدة قانوناً يلغى به السلطنة . وفي نفس الوقت نصب عبد المجيد بن السلطان المخلوع خليفة دون أن تكون له السلطة الزمنية . وعلى الرغم من أن الإسلام يشترط للخليفة الجمع بين السلطتين الروحية والدينية ، فقد قبل عبد المجيد منصب الخلافة في صورته الجديدة المختصرة . على أن المنصب في هذه الصورة الجديدة لم يخرج عن أن يكون أداة أريد لها أن تحجب عن عيون الشعوب الإسلامية حقيقة الموقف ، إذ لم تكذب تنقض على هذا الوضع سنة واحدة حتى قرر المجلس الوطني الكبير في أغلبية مطلقة ، إلغاء الخلافة العثمانية في صورة نهائية .

فتطلع العالم الإسلامي للموقف في شبه ذهول . هذا الخليفة قد حرم أولاً من السلطة الزمنية ، ثم لم تلبث الأمور قليلاً على هذا الوضع حتى محيت الخلافة محواً ، فلم يعد للمسلمين الذين يعمرن بقاع العالم زعيم روي يتوجهون إليه ، فساد بينهم القلق .

وكان طبيعياً بعد ذلك أن تبذل الجهود لاختيار خليفة جديد ، وكان طبيعياً أن يتطلع فؤاد إلى هذا المركز ، وأن يرى أنه أجدر الناس به ، وهو الذي يرضى المعاهد الدينية المصرية في صدق ويحوظها بعظفه في إخلاص . ولكن حدث في سنة ١٩٢٤ أن زار الملك حسين شريف مكة ، بلاد شرق الأردن ، فمُنحت له الخلافة فقبلها ، ولكن المعروف أنه لم يتمتع بهذا المنصب طويلاً ، إذ لم تكف تنقضى ستة شهور حتى هزمه الملك بن سعود فضاعت مكة من يده . ثم مات في عمان سنة ١٩٣١ .

ولم يكن قد أقسم للخليفة الحسين يمين الولاء سوى بعض أهالي فلسطين ، وشرق الأردن وسوريا . لذلك لم تكن هذه المحاولة عملية بأية حال من الأحوال . فلما اختفى الحسين بعيداً عن مكة ، فكر علماء الأزهر في عقد مؤتمر إسلامي عام لبحث مسألة الخلافة والفصل فيها برأى . فنالت آفة التأجيل هذه الفكرة ، حتى إذا كان عام ١٩٢٦ ، عقد في القاهرة مؤتمر ، ولكن الحضور لم يكونوا بحيث يمثلون العالم الإسلامي تمثيلاً صحيحاً ، فلم يستطع المؤتمر سوى أن يقرر أن مسألة اختيار خليفة ، لا بد أن تنظر في اجتماع يشهده ممثلون عن جميع البلاد الإسلامية .

وقد كان من المحتمل أن يقع الاختيار على الملك فؤاد ليكون خليفة المسلمين ، وكان من المحتمل أن يرضى المسلمون في مختلف أنحاء العالم عن هذا الاختيار وهذا الأزهر له نفوذه الواسع بين الشعوب الإسلامية من اليسير استخدامه .

ففي الأزهر حوالي ١٢ر٠٠٠ طالب ، كثيرون منهم قد وفدوا إليه من
أبعد الأقطار الإسلامية ، ومن الجائز أن يقال إن هؤلاء الطلاب يمثلون
العالم الإسلامي .

غير أنه اتفق بيننا كان المؤتمر منعقدًا ، أن بدت رغبة الملك الحارة في إدخال
بعض الإصلاحات على نظام الأزهر ، فلما بلغت هذه الرغبة دوائر الأزهر زعم
لها بعض المتعصبين ما جعلهم يتطلعون إليها في غير اطمئنان ، وكان لهم من
جمودهم ما حملهم على النظر إليها في هذه الصورة .

على أن الواقع أن العلوم التي كانت تلقنها الجامعة الأزهرية وفروعها لطلابها
كانت على صورة لا تتفق ومقتضيات العصر الحديث ، مما حمل الكثيرين
من المصلحين على التفكير في إصلاحها بإدخال بعض مبادئ العلوم الحديثة
ضمن برامجها . فلقيت هذه الرغبات صعوبات قاسية عنيفة ، يرجع بعضها إلى
ظروف مادية ، بينما يرجع البعض الآخر إلى تمسك علماء الأزهر المحافظين
بتقاليد معهدهم .

ولكن الملك فؤاداً لم يتردد في أن يسلك سبيله في هذه الناحية ، فقد
خطا حيث فشل الآخرون ، فبدأ يعمل جاهداً لتنفيذ ما رآه خيراً خالصاً محضاً ،
ولكنه حسب لكل خطوة حسابها ودبر لكل قدم موضعها فسار متمهلاً يحدوه
الحذر فلم يندفع .

فبدأ بإصلاح مجلس الأزهر الأعلى . وقد كان في النظم البالية والقواعد
العتيقة ما جعل مركز كل عضو في المجلس مبهماً غير ثابت ، وخلق مختلف
ألوان المصاعب والعقد في سبيل كل إصلاح تدعو إليه الضرورة .

فأصدر جلالاته ما دعت إليه الحاجة من المراسيم ، والقوانين ، والتعليمات ،
وأدخل ألواناً من الإصلاح ملهوسة .

لقد ظل الجامع الأزهر هو المعهد الديني الوحيد الذي تلقى فيه تعاليم الإسلام . ولكن كان حتما مع تعاقب الأيام وازدياد عدد الطلاب زيادة كبيرة جارفة من إنشاء معاهد أخرى .

فإذا كان عام ١٩٢٣ بلغ عدد هذه المعاهد سبعا ، على أنها جميعها لم تبلغ مكانة الجامعة الأزهرية ، ولا مكانة المعهد الأحمدي بطنطا . فقد كان الطلاب يتقاطرون إلى هذين المعهدين دون غيرها في كثرة مرهقة .

ورغبة في أن يخفف قليلا من هذه المركزية ، وأن يستغل في اللامركزية جميع ألوان الخير التي تنطوي عليها والتي تعود على الطلاب دون غيرهم أمر بإنشاء معهدين جديدين . الأول في الزقازيق والثاني في أسيوط . فقامت وزارة الأوقاف تلبية لأمر جلالته بتشديد بناء نخم رائع في الزقازيق ، وضعت على أحدث طراز عصرى يجمع بين أسباب الصحة والروعة والفخامة ، بحيث يتسع لألف طالب ، وقد كلف هذا البناء ما يزيد على الأربعين ألف جنيه . وقد كان الملك فؤاد شديد الرغبة في أن يرى في كل إقليم معهداً دينياً من هذا الطراز .

وقد كان بين أهم مميزات الجامعة الأزهرية أنها انفردت بجمعها بين مراحل التعليم الثلاث : الابتدائي ، والثانوي ، والعالى . بينما كانت المعاهد الأخرى قاصرة على المرحلتين : الابتدائية ، والثانوية .

ولكن صدر في سنة ١٩١١ قانون يخول للمعاهد الأخرى ، حق تدريس مقرور المرحلة العليا ، ولكنه اشترط أن يعقد الامتحان لنيل شهادة العالمية في القاهرة . غير أنه سرعان ما اتضح أن هذا التغيير الجديد قد لقي صعوبة عنيفة في ضعف مستوى طلاب المعاهد الفرعية ضعفاً بيناً .

فطلب جلالة الملك فؤاد إلى مجلس الأزهر الأعلى أن يدرس الأمر ويبدى

فيه رأياً ، فاستقر الرأي في سبتمبر سنة ١٩٢١ على تركيز مرحلة الدراسة العليا في الجامعة الأزهرية في القاهرة .

ثم صدرت بعد ذلك في السنوات ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ بعض القوانين الأخرى التي قضت بضم عدد كبير من المدارس الخاصة إلى الجامعة الأزهرية ، كان في طليعتها مدرسة القضاء الشرعي ، ومدارس المعلمين الأولية . وليس من شك في أن الملك فؤاداً كان لا يزال يفكر في مسألة الخلافة يوم أظهر ولعه الشديد بالفن والأدب . فقد بدأت دار الكتب الملكية تنفيذاً لرغبة جلالته في ضبط وإخراج المخطوطات العربية القديمة ، وفي إعادة طبع أشهر الكتب العربية التي تعد بحق بين روائع الأدب العربي وذخائره ، وهو جهد لا تزال دار الكتب تبذله حتى اليوم .

تحول التقاليد الإسلامية وشريعته ، الملك حق الولاية العليا على شئون الأوقاف . وقد ظلت هذه السلطة من حق الملك بعد صدور الدستور ، فجلالته الحق في إدارة أملاك وزارة الأوقاف . لذلك كانت ميزانية الأوقاف مستقلة . وقد ظلت على هذا الوضع حتى اليوم ، فهي على الرغم من عرضها على البرلمان لإقرارها ، ليست مندججة مع الميزانية العامة .

وقد أدرك الملك فؤاد أن النقص يعتور إدارة الأوقاف في كثير من الجهات فثمة الأساليب المتتوية ، والإهمال في العمل ، والخلل في الإدارة ، والصعوبة المضنية في حصر الأطميان والعقارات الكثيرة المبعثرة في مختلف أنحاء القطر وبلاده ، والعجز عن استغلالها على أحسن وجه . فكان في كل هذا ما عقد واجب الملك يوم هم بالإصلاح ينشد من ورائه الخير العام .

وكان مما زاد في الأساءة إلى هذه الوزارة ، أن انحرف كبار الرؤساء فيها عن أن يضربوا لمرووسيتهم خير الأمثال في الأمانة ، وحسن الرعاية لواجبات

المنفعة العامة . ولقد قيل إن بعض أصحاب الشخصيات العالية ، قبل الحرب ، كانوا يرون أنه مما لا يتفق وهيتهم ألا ينحرفوا بامتيازاتهم عن الطريق السوى ، ليحولوا بذلك دخل المنشآت الخيرية عن سبلها المرسومة لها .

فأمر جلالة الملك فؤاد بإدخال نظام المراجعة الحسابية على أعمال الوزارة ، فبات بمثابة رابط قوى يقي الحسابات شر العبث بها ، فبدأت العيوب التي وقف عليها جلالاته يوم بدأ بإصلاحاته تسير في سبيل الزوال لتكون جزءاً من الماضي الغابر ، وأخذ التحسن يدب في أوصال الوزارة جادا مسرعاً مما كان حتماً أن ينتهي بزيادة الدخل الذي تحصل عليه الوزارة من أملاكها .

وكان من أثر جهود الملك فؤاد وإصلاحاته التي خص بها هذه الوزارة أن بدأ النظام ينشر حولها لمحة من نور ، وقد اختار جلالاته لإداراتها المختلفة رؤساء توفرت فيهم المقدرة والبراعة والاستقامة ، وكذلك فصل العاجزون من الموظفين الذين تعوزهم الكفاية والمقدرة ، ووضعت لأعمال الوزارة النظم الجديدة التي تضمن لها سيراً دقيقاً منتظماً .

ليس من الممكن أن يقال إن الملك فؤاداً قد بلغ بجهوده الغاية التي يرجوها للوزارة من الكمال ، ولكنه على أي حال قد استطاع أن يهيء لها سبيل ذلك الكمال ، وأن يبلغ بها حداً يقف بها بعيداً عما عرف عنها في الماضي .

فقبل أن يعنى فؤاد بشئون وزارة الأوقاف كان في ميزانيتها عجز ملموس ، على أنها لم تلبث إلا قليلاً بعد أن بذل حولها رعايته حتى زال هذا العجز ، واستطاعت الوزارة أن توازن ميزانيتها ، بل استطاعت أن تجد لنفسها دخلاً موفوراً ، وقد حول الملك فؤاد جميع تلك الأموال التي عدل بها عن السبل غير المشروعة إلى أبواب البر العامة ، وجهات الدين .

وقد نهضت الوزارة تنفيذاً لرغبة جلالاته نهضة زراعية إصلاحية ، فأصلحت

مساحات واسعة من الأطياف البور ، حتى باتت صالحة للزراعة ، كما أنشأت مؤسسات دينية جديدة ، وعمارات للسكن ، ومساجد ومدارس حديثة . وكذلك شيدت للفلاحين مساكن صحية وسط الأطياف التي تم إصلاحها . كما زودت الأراضي الزراعية بوسائل الصرف الضرورية . وشقت بينها الترع والقنوات لريها وتحسين حالتها الزراعية حتى تزداد غلتها .

ونظراً لما أسبغه الملك فؤاد على وزارة الأوقاف من واسع الرعاية التي زكت معها شهرتها ، عهد إليها في إدارة تفتيش الوادي الذي كانت تديره الحكومة . وهو تفتيش عظيم واسع المساحة ، وقد بلغ دخله السنوي قبيل وفاة الملك ٦٦٧٢٧ جنيهاً .

وفي عام ١٩١٧ ، بلغ دخل الأوقاف الأهلية ٥٢٢١٢٥ جنيهاً ، وقد قدر لفؤاد أن يعيش حتى يرى هذا الدخل يزداد حتى يبلغ ضعف هذا الرقم . وقد ازداد عدد الأوقاف الأهلية التي تديرها الوزارة حتى أصبح في سنة ١٩٢٤ ، ٧٤٢ وقفاً بعد أن كان عددها في سنة ١٩١٧ ، ٦٤٨ وقفاً . بينما ازداد عدد المستحقين حتى أصبح في سنة ١٩٢٤ ، ٧٥٤٠ مستحقاً ، بعد إذ كان في سنة ١٩٢٠ ، ٤٤٣٦ مستحقاً .

وعلى الرغم من تعدد هذه الأوقاف وتفرقها وكثرة عدد المستحقين كثرة مرهقة ، وضآلة أنصبة الكثيرين منهم في غلات أوقافهم مما يخلق الكثير من العقد ، فقد كان فيما أشار جلالته بإدخاله من وسائل الإصلاح ما انتظمت معه حسابات هذه الأوقاف حتى بلغت درجة من الدقة تدعو إلى الإعجاب .

وقد كثر عدد المستحقين الذين بذلوا غاية جهودهم ، قبل أن يرعى جلالته الملك فؤاد شئون الوزارة بعنايته ، لإخراج أوقافهم من نظر الوزارة لسوء إدارتها في ذلك العهد وكثرة ما كان يعثور أنظمتها من النقص . فلما نفذت إصلاحات

فؤاد إلى كيان هذه الوزارة فحوّرت أنظمتها ، أتاحت الأيام لجلالته أن يشهد
الطلبات تنهال عليها من أصحاب الأوقاف يرجون أن تتولى الوزارة إدارة
أوقافهم ، حتى باتت الوزارة عاجزة عن تلبية الكثير من هذه الرغبات .
وقد رأى جلالته أن يزود الوزارة بهيئة من المفتشين الممتازين ليكون في
حسن قيامهم على العمل ورقابتهم المستمرة لجميع فروعهم ، ضمان لكامل سيره .
وبلغ عدد المساجد والملاجئ ، والتكايا التي كانت تديرها وزارة الأوقاف في
كنف رعاية الملك فؤاد لها ١٣٠٠ مسجد وملجأ .
كذلك أدخلت على المساجد القائمة إصلاحات كثيرة وفرت لها الشروط
الصحية التي تتفق وطبيعة هذه الأبنية المقدسة ووظيفتها .
كما أدخلت الكهرباء إلى كثير من المساجد ، وبينها بطبيعة الحال أشهر
المساجد وأبرزها . وإلى جانب هذا العدد الكبير الذي زودته الوزارة بالتميار
الكهربائي على نفقتها ، قام الكثيرون من ذوى المروءة بإضاعة عدد كبير من
المساجد بالكهرباء على نفقاتهم الخاصة .
ولا بد أن نذكر في هذا الموضوع ذلك المشروع الذي وضع تنفيذاً لرغبة
جلالته الخاصة ، لإصلاح جامع عمرو الأثرى المشهور وتجديده .
فقد عقدت وزارة الأوقاف لهذا الغرض مسابقة عالمية بين المهندسين المعماريين ،
اشتراطت فيها أن يوضع المشروع بحيث يشمل ذلك الجزء من المدينة الذي كان
يحوط مسجد عمرو في عهد الدولة الأخشيديّة (٣٢٤ — ٩٣٦ بعد الهجرة) قبل عهد
الفاطميين مباشرة . ورسمًا كاملاً عن المسجد مع بيان مواد البناء ومستلزماته ،
ونبذة تاريخية عن المسجد إبان أزهى عهوده . على أن تؤيد هذه الرسوم
والبيانات جميعها بالأسانيد العلمية والرسوم القديمة ، وأن يشفع المشروع بالمصادر
التي رجع إليها صاحبه والأسانيد التي اعتمد عليها .

كذلك نفذت إصلاحات الملك فؤاد إلى الناحية الطبية في وزارة الأوقاف ،
فأنشأت الوزارة تنفيذاً لرغبة جلالته عيادة داخلية في مستشفى الملك ، كما عني
القسم الطبي بالوزارة بتهيئة مصحة فؤاد الأول بجلوان ، بأحدث ما وصلت إليه
أرقى المصحات المماثلة في أوروبا من الأدوات والمعدات .

ولما كانت محفوظات الوزارة ومستنداتها من الأهمية بحيث يجب أن تبذل
في المحافظة عليها أصدق ألوان العناية ، فقد أمر جلالته أن تنظم هذه المحفوظات
تنظيماً شاملاً ، فنفذت الوزارة هذه الرغبة الكريمة ، فدرست آلاف الملفات
وأعيد ترتيبها حتى بات من السهل الرجوع إليها .

فلو أن جلالة الملك فؤاداً كان مدفوعاً فيما جاهد في سبيله في هذه النواحي
الدينية والخيرية بالرغبة في أن يخلق لنفسه في قلوب المسلمين مكاناً يصعد منه
إلى منصب الخلافة لما كان هناك ريب في أنه فائز برغبته .

لم تكن المناداة بالملك حسين خليفة عام ١٩٢٤ ، بالعمل الموفق ، وقد دلت
على أنه ليس من الممكن أن يعرض موضوع الخلافة ، دون أن يثير ألواناً من
النزاع وسط العالم الإسلامي ، بينما كان شعور المسلمين المنتشرين في جميع بقاع
العالم منذ سنة ١٩٢٤ ، يميل أشد الميل إلى الأبتعاد عن كل ما من شأنه أن يثير
خلافاً أو يبعث على خصومة .

وقد كان الكثيرون من أمثال « شوكت علي » في الهند يرغبون رغبة
حارة في تنصيب خليفة للمسلمين ، غير أن الملك فؤاداً رأى من الخير ألا يوقظ
الأمر من سباته .

وفي سنة ١٩٣١ نشرت مجلة نور الإسلام التي تصدرها الجامعة الأزهرية ،
بياناً عارضت فيه ما بدا من الرغبة في عرض مسألة الخلافة على المؤتمر الذي

كان مزماً عقده إذ ذاك في القدس . وأعلنت أن الوقت لم يحن بعد لبحث مثل هذه المسألة .

على أن كل هذا لا يعني أن مسألة الخلافة قد ماتت ، وكان فؤاد يعرف أنها لم تمت ، ويعرف كذلك أن حق مصر قوى من الوجهة الجغرافية ، وأن حق ملكها ثابت لقوته قوة تشبه تماما حقوق الملك ابن سعود .

والواقع أن فؤاداً كان يتفق وابن سعود في نواحي ، ويختلف عنه في نواحي أخرى .

فقد كان ابن السعود في مكة يجمع بين السلطتين الدينية والمدنية ، وكان يعمل جاهداً لتخليص الدين مما علق به في تعاقب القرون مما ليس منه ، وليعود به إلى أصوله الصادقة وبساطته القديمة . بينما كان يعمل في نفس الوقت على إدخال ألوان العلوم الغربية إلى بلاد العرب دون أن يسمح لما قد يمس بساطة الإسلام ومثله العليا بالاقتراب من بلاده .

وبين هذا الأسلوب وأسلوب فؤاد تفاوت هين يسير . على أن فؤاداً قد رعى في مصر وزارة الأوقاف بكامل عنايته فأنتجت على النحو الذي رأينا ، ولم يدخر وسعاً في التوفيق بين المثل الإسلامية والعربية العليا ، وبين مقتضيات العصر الحديث ، مما يستقيم معه الخلق ، وتعذب عنده الحياة .

ولما زابله شكوكه نحو جمعية الشبان المسلمين بذل لها صادق معاونته ، وأحاطها بوسع عطفه . وقد وُضع نظام هذه الجمعية في القاهرة سنة ١٩٢٧ ، واشترط هذا النظام في الأعضاء العاملين أن يكونوا مسلمين ، ذوى خلق كريم وسمعة محمودة ، وألا تكون لهم ميول تتعارض مع قواعد الدين الإسلامي .

وتنحصر أغراض هذه الجمعية في ما يلي :

نشر آداب الإسلام ومثله .

محاولة تنوير الأذهان بالمعلومات في أسلوب يتفق وطابع العصر الحديث .
العمل دون استثارة أسباب النزاع بين الأحزاب والجماعات الإسلامية .
تناول أروع ما في الثقافتين الشرقية والغربية ، والتغاضى عن كل
ما دون ذلك .

وقد تطلع الملك فؤاد لهذه الجمعية أول نشأتها في كثير من الريبة ، لهذا
المظهر المضطرب الذي بدا عليها في ذلك الحين . وقد أريد لها أول الأمر أن
يكون اسمها « جمعية الشبان المصريين » غير أن الرأي استقر في النهاية على هذا
الاسم الذي تحمله اليوم .

على أن الجمعية خطت بعد ذلك خطوات واسعة إلى الأمام يحدوها عطف
فؤاد ويستحثها تأييده ، وهي لا تزال حتى اليوم في سبيلها مصعدة نحو الذروة ،
وهي كلما أوغلت في السير ارتفع في نفوس سكان العالم العربي مكانها ، وهي
تستمد حيويتها من طبيعة وجودها ، وتأخذ حرارتها من سمو الغرض الذي
تجاهد من أجله .

ولما كانت هذه الجمعية بعيدة عن السياسة غاية البعد ؛ فقد أمدها الملك
فؤاد بكامل معاونته ، كما أغرى أميراً من أقرب أمراء أسرته إليه بأن يظل على
صلة وثيقة بها . على أنه كان من العسير الشاق أن تظل الجمعية بعيدة عن السياسة
كل البعد فلا تميل إليها من طرف من أطرافها ، وهذه أغراضها تفرض عليها
شعوراً بعينه قد يحمل لونا من ألوان السياسة . فيوم انتشرت هذه الحركة وامتد
نطاقها إلى العراق ، وفلسطين ، وسوريا ، كان من المستحيل ألا يهتز شعور
الجمعية إزاء بعض الحوادث التي يضطرب بها الشرق . كذلك سرعان ما ألقت
الجمعية نفسها وسط أشواك من العسير عليها الخروج منها . فبينما هي لا تعترض
على الجمعيات المسيحية في سعيها لنشر محاسن دينها ، رأت أنه ليس من

العدل في شيء أن تهاجم هذه الجمعيات الإسلام . ولما كان جانب من الشعب المصري يدين بالديانة المسيحية فقد بات من العسير عليها أن تتبين موضع خطاها . لهذا كان حتماً أن يستغل الملك فؤاد أبرع ألوان ذكائه في اختيار الأسلوب الذي يغمر به هذه الجمعية بعطفه .

وقد اضطرت الجمعية إلى مقاومة بعض البعثات التبشيرية في صورة اضطرت معها الوزارة إلى العناية بأمر هذه البعثات ودراسة موقفها .

ولما كانت مصر وفلسطين تتشابهان تشابهاً كبيراً ، وكان في وحدة اللغة ما يجمع بينهما فيقوى بينهما الرباط ، فقد كان طبيعياً أن تعنى جمعية الشبان المسلمين بموقف فلسطين ، وأن تهتم بما يبديه الصهيونيون نحوها . فلما حدثت الاضطرابات في القدس سنة ١٩٢٩ حول موضوع « مبكى اليهود » الذي يكون لسوء الحظ جزءاً من الحرم الشريف ، بعثت الجمعية برقياتها إلى عصبة الأمم ، وإلى وزارة الخارجية الإنجليزية ، وإلى المندوب السامي في القدس ، تستنكر الاعتداء على حقوق المسلمين ، وتبين قداسة هذا الحائط الذي يدعيه اليهود لأنفسهم ، ثم قالت إن : « كل مسلم في أية بقعة من بقاع العالم لعلى استعداد لأن يناضل إلى جانب فلسطين دفاعاً عن هذا التراث المقدس ، ولن يسمح المسلمون للصهيونيين بأن يتخذوا من هذا الموضع المقدس وسيلة للدعاية القومية مادام على وجه الأرض مسلم واحد يجري في عروقه دم » ، وربما بدت للغربيين في هذه اللهجة بعض المبالغة ، ولكن الحوادث التي أعقبت ذلك أثبتت أنها إنما كانت تعبر عن الواقع .

ومهما يكن مدى مشاطرة الملك فؤاد للجمعية في مخاوفها تجاه الأماكن الإسلامية في فلسطين ، فقد كان حتماً أن يتدبر جلالته خطوه في كثير من الحذر إذ لم يكن من اليسير أن يزرع بنفسه وسط مشكلة لها مثل تلك الأهمية العالمية ،

وهي لا بد تشير الصهيونيين الذين لم يكن ثمة ما يحمل جلالته على استشارتهم .
على أن جلالته قد أبدى كثيراً من الحذق يوم أعلن أن أمر الفصل في هذا
الموضوع يرجع إلى الحكومة البريطانية .

على أن رغبة فؤاد في ألا يقوى موقف جمعية الشبان المسلمين في صراحة
ملهوسة ، لم تنل ما هي حقيقة به من كمال الإدراك فقد دفعت بعض المتصلين
بالحركة إلى أن ينسبوا لجلالته تجاه هذا الموقف بعض الفتور .

غير أن فؤاداً كان حكيماً صادق الحكمة في وقوفه حيث اختار لنفسه ،
وحسبه أنه رأى حكام البلاد العربية يتبعونه في السبيل التي اختطها ، وكثيرين
منهم كانوا ولا يزالون حتى اليوم بين الطامعين في منصب الخلافة .

وأدرك فؤاد في ذلك الحين ميل البلاد العربية الإسلامية إلى توثيق
الروابط التي تجمعها ، وتوطيد الصلات التي تربطها ، وشهد الاتجاه الجديد إلى
هدم الفوارق الجنسية ، وقد أدرك خلال سنوات حكمه الكثير من ألوان الروابط
تجمع بين شعوب مصر ، والعراق ، وفلسطين ، وسوريا ، وشرق الأردن . وكان
جلالته يدرك كل الإدراك ما ينطوي عليه مثل هذا الاتحاد الروحي من المزايا ،
وما يعتوره من المساوىء ، وقد أيقن أن قيام خليفة قوى بارع يجمع في يديه
السلطتين الزمنية والروحية ، لا بد ينعش الإسلام ويخلصه من هذه المنازعات
التي دفعت إليها تركيا الفتاة في هدمها للخلافة .

كذلك كان فؤاد يؤمن أنه هو الرجل الذي تهيمته مكانته لتولي منصب
الخلافة ، وكان في استطاعته أن يشير في هذه المناسبة فخوراً إلى موقفه
من الأوقاف ، ومدى ما أصابته من الإصلاح والتقدم في كنفه وتحت
رعايته وإرشاده .

على أن القاهرة كانت تزداد مع الأيام مكانة وسط العالم الإسلامي حتى

باتت هي مركزه الفكري والجغرافي ، وليس من ريب في أن شيئاً من هذا يعود لجهود جمعية الشبان المسلمين في العاصمة المصرية . وقد رغب جلالته لهذه الجمعية ألا تقتصر جهودها على الناحية الإسلامية المحضة على الرغم من أنه كان يعمل على التأليف بين البقاع الإسلامية ، وقد كان في الحوادث العالمية ما أيده في رغبته واتجاهه .

فإغلاق المساجد في تركيا ، وموقف روسيا السوفيتية من الدين ، ومركز فلسطين ، كل هذا كان يدعو إلى تقوية الروابط بين الوحدات الإسلامية في جميع بقاع العالم .

ومما يحسن ذكره أن رغبة الملك فؤاد في الوقوف بعيداً عن معترك السياسة الدولية قد خلفت أثرها ، إذ عرض لها بالبحث مؤتمر رؤساء جمعيات الشبان المسلمين الذي عقد في يولييه سنة ١٩٣٠ . فطلب الرئيس إلى المؤتمرين أن يتجنبوا الزج بالجمعية في ميدان السياسة ، ثم ذكر أن ما تبذله الجمعية من الجهود في دفاعها عن الأماكن المقدسة ، وهو ما يدخل ضمن نطاق أغراض الجمعية ، عمل إسلامي خالص مرجعه النزعة الدينية ، دون أن يكون له بالسياسة صلة أو رابطة .

وبعد مناقشات طويلة وافق المؤتمر على وجوب البعد بالجمعية عن شئون السياسة ، وقصر جهودها على تقوية المثل الإسلامية الروحية .

والواقع أن الكثير من الشئون الإسلامية تقترب من السياسة حتى يسمى من المتعذر التمييز بين الأساس الذي بنيت عليه ، هل هو الدين أم السياسة . وليس من ريب في أن حركة العرب الفلسطينيين تلقى معونة روحية من الشبان المسلمين في مصر ، وسوريا ، وشرق الأردن ، والعراق ، والحجاز . وعلى الرغم من أن هذه المعونة تقوم على أساس ديني خالص فإن لها وجهاً سياسياً ليس من اليسير تجاهله .

غير أن فؤاداً كان حريصاً في توجيه جهوده ، فهو قد عرف كيف يختار لنفسه المكان الذى يرضى ميوله ، وهو المكان الذى استطاع فيه أن يتغلب على كثير من العقد فى مختلف الميادين التى نزل إليها ، والذى دل اختياره له على حذق جلالته واستقامة نظره .

ومن المحتمل أن تؤدى حوادث فلسطين إلى تقوية الشعور بضرورة التوحيد بين البلاد العربية ، وإلى العودة لبحث مسألة اختيار خليفة من جديد .

وربما كان من المحتمل لو قدر للملك فؤاد أن يمتد به العمر ، أن تتحقق أمنيته ، وأن ينصب قائداً روحياً للعالم الإسلامى .

وهو كابن لأسماعيل ، كان يجمع كل المؤهلات التى تهيمه عن جدارة لمثل هذا المنصب . فهو لا يعوزه الميل إلى الأوتوقراطية ولا الحذق والبراعة السياسية وهى الصفات التى يتطلبها منصب الزعامة الدينية .

وقد كان فى تعاقب الأعوام ما قوى مركزه وثبت كفايته ، ذلك لأن روح الإسلام فى مصر قوية ، والشعور الدينى فيها ظاهر ملموس .

وسيكون فى توالى الأيام ما يجعل من مصر قلب العالم الإسلامى المرهف ، إليه تتطلع الأعين وتتجه القلوب .

بعد حياة امتدت ثمانية وستين عاماً حافلة بألوان الجهاد وصنوف المتاعب ، أذعن فؤاد عاهل مصر العظيم للآية الكريمة « إنا لله وإنا إليه راجعون » .

فى الرابع والعشرين من ابريل سنة ١٩٣٦ بدأت الأشاعات تملأ جو القاهرة حول صحة صاحب الجلالة ، غير أنها وقد تلت تلك الأخبار الكثيرة التى عرفها الشعب عن اضطراب صحة مليكه ، لم تثر لدى الجمهور بادىء الأمر

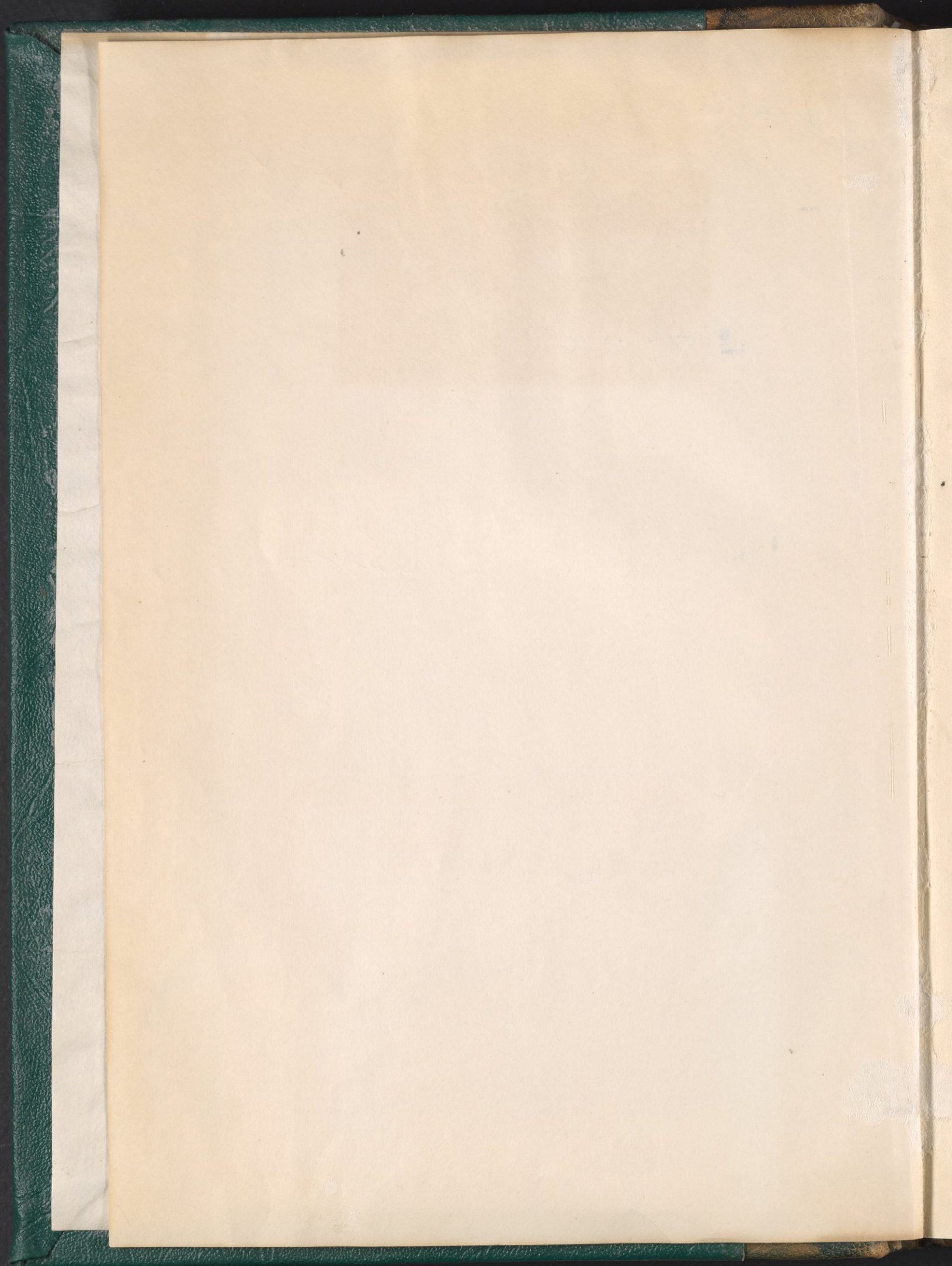
شعوراً قويا ، فلما صدرت في اليوم التالي نشرة طبية تشير إلى حدوث « نزيف
له خطورته » إهتزت مصر بأكملها وأخذت العالم الدهشة لهذا النبأ .
قاوم الملك المرض في شجاعة رائعة ، ولكنه اضطر في النهاية إلى الإذعان
فبدأ يخطو نحو الخاتمة ، وقد أنهكت الأمراض السابقة قواه ، فلم يعد في طوقه
أن يكافح طويلا .
فإذا كان الثامن والعشرون من ابريل مات الرجل العظيم .
وطويت بموت فؤاد صحيفة رائعة ، فيها الجهاد الطويل العنيف ، وفيها
البراعة والذكاء والتجربة ، وفيها الرجولة القوية والبطولة الكريمة .
مات عاهل مصر فسجى جثمانه ، ونشر فوق نعشه العلم المصرى . وشيعت
مصر مليكها دامعة العين ، حزينه القلب .
وقد تراصت الجماهير على طول الطريق تودع الفقيد الكريم ، وتلقى على
جثمانه النظرة الأخيرة ، وهي تهتف من أعماق قلبها « إلى جنات الخلد يا فؤاد » .



محمد عبد الحميد

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٣٩

مجلد
کتابخانه امیرکبیر
۱۳۳۲



114288527
B 12767232

✓

- JAN 1986

